عبّاس بوصفوان

البَحْـرَين 1923

نقدٌ منهجيٌ للسّرديّة السّائدة عن عِشرينيّات القرْن العِشرين

Abbas Busafwan

Bahrain 1923

Methodical Critique of the Prevailing Narrative of the 1920s

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

عباس بوصفوان

البَحْرَين 1923

نقدٌ منهجيٌّ للسّردِيّة السّائدة عن أحداث العِشرينيّات

Abbas Busafwan

Bahrain 1923: Methodical Critique of the Prevailing Narrative of the 1920s

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

البَحْرَين 1923.. نقدٌ منهجيٌّ للسّرديّة السّائدة عن أحداث العِشرينيّات
Bahrain 1923: Methodical Critique of the Prevailing Narrative of the 1920s

Author: Abbas Busafwan	تأليف: عباس بوصفوان
Publisher: London Printing and Publishing	الناشر: لندن للطباعة والنشر
صورة الغلاف: الأمير هنري، نجل الملك البريطاني جورج الخامس، في زيارة للبحرين (1942)، المصدر: مكتبة قطر الرقمية	
Design: MBG (INT) Limited - London	التصميم: شركة أم بي جي العالمية لندن
Printing Date: 2024	تاريخ الطبع: 2024م / 1445هـ لندن
First Edition	الطبعة الأولى
© All Rights Reserved	© حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

First Edition 2024

© All Rights Reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of publisher.

©حقوق النشر محفوظة
لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام استرجاع أو إرساله بأي شكل أو بأية وسيلة دون إذن مسبق كتابياً من الناشر.

محتوى هذا الكتاب يعبّر عن رأي المؤلف.

ISBN: 978 1 835340 27 1

Printed & Published by:
London Printing & Publishing

Headquarters: 282 Harrow Road, Paddington, London W2 5ES, United Kingdom
UAE Branch: Sharjah Publishing City (SPC) Free Zone, Sharjah, United Arab Emirates
Whatsapp: 0044 7709 555 334 Tel: 0044 20 7289 9009
londonbookbookuk @londonbookuk londonbookuk

الفهرس

إهداء 11
شكر وتقدير 13
مقدّمة 15

الفصل الأوّل: الإنجليز: الغايات الكُبرى 31
أوّلاً، شرق أوسط جديد 31
ثانياً: التّبدلات والامتيازات النفطيّة 33
ثالثاً: دلالات الفوز بالنفط الخليجي 35
رابعاً: نحو مستعمرة «حديثة» 38
خامساً: تصوّرات نائب الملك الإنجليزي 41
سادساً: الجُزُر تحت قبضة البريطانيين 42

الفصل الثاني: التأثيرات الجيوسياسيّة: المَشْيَخات وفارِس ... 45
أوّلاً: إدراج البحرين ضمن المَشْيَخات 45
ثانياً: عزل البحرين عن إيران 47
ثالثاً: المَشْيَخات وعدوى التغيير 50
رابعاً: استقلال البحرين 52
خامساً: الوعي الشعبي بالجيوبوليتيك 56

الفصل الثالث: الطّريق إلى نظام 1923 59
أوّلاً: «خطاب التّنصيب» 59
ثانياً: معالم المشروع الإنجليزي 62
ثالثاً: من اللاحكم إلى الحكم 66
رابعاً: بناء سلطة متعالية 68
خامساً: حكومة تكسير الرؤوس 70

الفصل الرابع: تحليل المُحتوى لـ «خطاب التّنصيب» 73
أوّلاً: البُعد المنهجي 73
ثانياً: الفرضيّات 75
ثالثاً: القضايا الرّئيسيّة 77
رابعاً: الكلمات المفتاحيّة 80
خامساً: الحيّز للحاكم الجديد والقديم والعُتوب 82
سادساً: بين الحكم والسلطة والإدارة 84
سابعاً: الحيّز للسُّنة والشّيعة 85
ثامناً: الحيّز للأجانب 86
تاسعاً: الحيّز للأبعاد الماليّة والعمل 87
عاشِراً: الحيّز للإصلاح وتجارة اللؤلؤ والقضاء 88
الحادي عشر: الحيّز للخدمات والقِيَم 89
الثاني عشر: الحيّز للمنامة والمحرق وسترة 90
الثالث عشر: الحيّز للبعد الأمني 91
الرابع عشر: قضايا لا حيّز لها في عقل الإنجليز 92

الفصل الخامس: التّولية نص رئيسي.. والتّنحية حاشية.....99
أوّلاً: بين مركز الحدث وهامشه.....99
ثانياً: مجلس التّنصيب.....99
ثالثاً: مات الملك.. عاش الملك 104
رابعاً: المبادئ الأربعة للحكم 105
خامساً: تعهّدات الحاكم المُعيّن.....108
سادساً: الخلاف البريطاني الخليفي.....111

الفصل السادس: هدم الإقطاعيّات.. ورعاية الإقطاعيين..113
أوّلاً: معنى الإقطاع 113
ثانياً: الإقطاعيّات.. النمط الواعي للحكم 115
ثالثاً: تقطيع أوْصال ابن علي.....116
رابعاً: فرض السّخرة وتوسعها.....118
خامساً: السّخرة.. الموقف الدّولي 121
سادساً: البحارنة من السّخرة إلى المُواطنة 124
سابعاً: مسؤوليّة الإنجليز عن الإقطاع.....125
ثامناً: الحفاظ على امتيازات الإقطاعيين.....127

الفصل السابع: وثيقة أكتوبر السُّنيّة 133
أوّلاً: أولويّات الحِلْف السُّني 133
ثانياً: رموز الحالة السّنيّة.....134
ثالثاً: التمسك بالحِلْف البريطاني الخليفي 136
رابعًا: السُّنة والهواجس الانجليزيّة.....137

الفصل الثامن: الارتياب السني 139
أوّلاً: الاعتراضات السّنيّة 139
ثانياً: الانتصار للحاكم المتولّي أم المُنحّى 141
ثالثاً: السُّنة بين خليفة بن سلمان وعيسى بن علي ... 142
رابعاً: «تحالف» الشيعة مع الحَمَدين في 2001 و1923 ... 144
خامساً: السُّنة ومعارضة الحَمَدين 145
سادساً: البريطانيّون وتهدئة المخاوف السّنيّة 146

الفصل التاسع: السُّنة والإقطاع 149
أوّلاً: عن رفض زوال الإقطاع 149
ثانياً: لا إقطاعيين سُنّيون 150
ثالثاً: نظام الغوص.. إقطاع مُبطّن 151

الفصل العاشر: وثيقة أكتوبر الشيعيّة 155
أوّلاً: الموقعون وخلفياتهم.. والنمط 155
ثانياً: الشيعة.. المطالب والهواجس 157
ثالثاً: النّضال البحراني.. حقوقي لا سياسي 159

الفصل الحادي عشر: الشّيعة.. و«نظام 1923» 161
أوّلاً: البحارنة والعُتوب.. اعتراف مُتبادل 161
ثانياً: الشيعة والحاكم الجديد 162
ثالثاً: الشيعة والمستقبل 164

الفصل الثاني عشر: الشّيعة والإنجليز..... 167
أوّلاً: قلق التراجع عن الإجراءات..... 167
ثانياً: تدخّل الإنجليز في الوثيقة الشّيعيّة..... 168
ثالثاً: البحارنة والصِّدام مع الانجليز..... 171
رابعاً: نصائح الإنجليز للشيعة..... 173
خامساً: جلسة مايو.. بل محاضرة مايو..... 175
سادساً: 26 أكتوبر.. مرحلة جديدة 176
سابعاً: مَأْسَسة الانقسام الطائفي 177

الفصل الثالث عشر: إجراءات استعماريّة في قالب حلوى... 181
أوّلاً: بين الإصلاحات والقرصنة..... 181
ثانياً: نوكس.. السلطة والقبيلة..... 183
ثالثاً: الحكومة المركزيّة وتهشيم القبيلة..... 185
رابعاً: ما وراء التحديث الإداري 187
خامسا: سياسات الإخضاع بين مرحلتين..... 189
سادساً: نوكس.. حاكم عسكري 190
سابعاً: طغيان الخُلع والإصلاح 193

الفصل الرابع عشر: الإنجليز وغرس بذرة الحكم العمودي ... 195
أوّلاً: تعيين عيسى بن علي حاكِماً 195
ثانياً: تعيين حَمَد وليّاً للعهد 197
ثالثاً: قطار الحُكم العمودي..... 198

الفصل الخامس عشر: بلجريف..
وما يقال عن بنائه الدّولة الحديثة.....203
أوّلاً: مشيخة مُستقلة.. تحميها بريطانيا.....203
ثانياً: التنافس على الإشادة بالمستشار.....205
ثالثاً: ربط تطوير البحرين بالمستشار.....207

الفصل السادس عشر: إنْتاج دولة غير حديثة.....211
أولاً: 1783م: انتصار السُّنة في إقليم سُني.....211
ثانياً: 1923م: «الحكم مقابل المواطنة».....212
ثالثاً: 1973: «الحكم مقابل الشراكة السّياسيّة».....214
رابعاً: الاستفتاءات والإصلاحات.....215
خامساً: الفشل في تطوير منظومة 1923م.....217
سادساً: ماذا بقي من «إعلان نوكس»؟.....219
سابعاً: تحقيق المساواة.. الدّور السني.....221

الخلاصة: فرضيّات جديدة.....227
فهرس الجداول.....234
فهرس الرسومات البيانية.....234
الملاحق.....235
المُلحَق رقم (1): الخطاب الذي ألقاهُ المُقيم السياسي، نوكس، في 26 مايو 1923، مُقسّم بحسب المواضيع.....235

إهداء

إلى الراحل أبو جابر، محبةً وعرفاناً.

إلى المجتهدين في كتابة التاريخ، احتراماً وتقديراً.

إلى الأجيال الجديدة، استبشاراً وأملاً.

شكر وتقدير

أتقدم بالشّكر الوافر إلى الأخوات والإخوة الذين راجعوا مُسَوَّدة الكتاب في مراحلها الجنينيّة، أو في صِيَغِها النهائيّة، وقدّموا تشجيعاً للمؤلف لتطوير النص وأفكاره، أو أسدوا ملاحظات قيّمة بشأن فرضيّاته وفصوله وخلاصاته، وأذكرُ منهم: الباحث في الفكر السياسي د. على المؤمن، الذي رافقني منذ المخطوطة الأولى لهذا الكتاب، والباحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي د. خالد زيادة الذي طرح أسئلة مهمة على مسودّته.

وأوجّه شكراً خاصّاً وحارّاً إلى الباحث د. فؤاد إبراهيم، والكاتب قاسم حسين، والكاتب أحمد الديين، لأفكارهم ومناقشاتهم التي أثرت فصول الكتاب.

والشكر الجزيل إلى الزّملاء يوسف ربيع، وعباس الجمري، وجعفر الجمري، على ملاحظاتهم النيّرة.

والامتنان الأكبر أتقدّمُ به إلى المُختصين في كتابة التاريخ والسرد، وأولئك الباحثين والكتاب والمفكرين المرموقين، البحرينيين والخليجيين، الذين لم يتسن ذكر أسمائهم، والذين أغرقوني بكرمِهم، واقتراحاتهم الغنيّة.

وأخصُّ بالثناء أولئك الباحثين والباحثات من الذين وجّهت هذه السطورُ، من منطلق علمي، بعضاً من النقد لبعض سرديّاتهم، لِما طرحوهُ من ملاحظات لافتة، وعلى سِعَةِ صدرهم وتلقيهم مُسَوَّدة الكتاب بكلِّ ترحاب.

بعض المراجعين الأفاضل كتبوا تعليقات مطوّلة، وآخرين أبدوا ملاحظات مُقتضبة، وهي مجتمعة كان لها أبلغ الأثر في مساعدتي على تناول الأسئلة الجوهريّة التي تطرحها "أحداث العِشرينيّات" من القرن العِشرين، في جُزُر البحرين، ومقاربتها على نحو علمي، وبلغة أتوخّى أن تكون مفهومة، راجياً أن يجدَ القارئ العربي في هذه المحاولة، إلى جانب الكتب الأخرى المتاحة، ما يساعدهُ على تكوين فهمٍ أكثر عُمقاً للمجريات التي وقعت قبل مئة عام.

شكراً جزيلاً مرّة أخرى،

ومن الله نرجو العَوْن والسّداد.

مقدّمة

يقصد بـ "إجراءات العِشرينيّات"، جُملة السّياسيات والتطبيقات التي تبنّاها الإنجليز، في عشرينيّات القرن الماضي، والسّنوات القليلة التي سبقتها وأعقبتها، والتي حوّلت أرخبيل جزر البحرين إلى محميّة بريطانيّة مكتملة الأركان، في ضوء اعتقاد المُستعمرين بأن التمدّد على ضفتي الخليج، في فارِس والمَشْيَخات العربيّة[1]، أمرٌ حيويٌ لحماية حكمهم في الهند، في ظل المنافسة التي لاقتها بريطانيا من قوى أوروبيّة استعماريّة طموحة.

تبلورت الخطوات الإنجليزيّة في شكل مدوّنات قانونيّة، وهياكل بيروقراطيّة، وسياسات ناظمة للمشهد السياسي والاقتصادي، وبلغت مُنعطفاً استثنائيًا، في مايو (أيار) 1923م، بإعلان ستيوارت جورج نوكس، أعلى سلطة بريطانيّة في الخليج، والذي يحمل صفة المُقيم السّياسي، تعيين حَمَد بن عيسى آل خليفة[2] حاكماً فعليّاً للجُزُر، وإلغاء الإقطاع وما يتفرّع منه من ضرائب مفروضة على العوائل والأسر الشّيعيّة، المشهورين باسم البحارنة.

(1) إيران ودول الخليج بمصطلحات اليوم.
(2) الجد الثاني لملك البحرين الحالي، حمد بن عيسى آل خليفة.

يتطلع هذ الكتاب إلى إعادة تأويل تلك المجريات، التي ما زالت تفعل فعلها في حياة الدّولة البحرينيّة: بنية سياسيّة، وتوازنات اقتصاديّة، وتراتبيّات مجتمعيّة.

وإذ نقَدِّر الجهود البحثيّة التي عالجت تلك الوقائع التاريخيّة، التي أفدنا منها كثيراً في تقديم هذه القراءة الجديدة، نفترض[1] أنّ الرّواية المتداولة عما جرى قبل مئة عام، خلطت بين مركز الحدث وهامشه، وعزلت الجُزُر عن السّياق الإقليمي والدولي الأوْسَع، وقلّلت من الغايات الكبرى للإنجليز، وأساءت قراءة خطابهم التأسيسي.

وُلدت الإجراءات البريطانية إبّان الحرب العالميّة الأولى، وفي خضم الجهود الهادفة إلى رسم شرق أوسط جديد، وإخضاع مناطق النفوذ التي غادرها الحُكم العثماني، واحتكار الامتيازات النفطيّة على ضفّتي الخليج.

عَمِل الإنجليز على عزل الجُزُر عن الجوار الإيراني والعراقي، ورياحهما السّياسيّة العاتية، وأدرجوا البحرين ضمن المَشْيَخات العربيّة المُجاورة، وعند إعلان قراراتهم، في 1923م، حرصوا على تشكيل نظام سياسي يحاكي طبيعة الحُكم في المَشْيَخات الأخرى الخاضعة لهم، فأعلنوا الحكم القبلي المُطلق في ذريّة آل خليفة، في وقت مضى المستعمرون

(1) للاطلاع على فرضيّات المؤلف، أنظر: "ثانيا: الفرضيّات"، في "الفصل الرابع: تحليل المُحتوى لخطاب التنصيب"، في هذا الكتاب.

نحو تأسيس "ملكيّات دستورية"، في المحميّات الأخرى، في الجوار العراقي والإيراني والمصري، تحوز حريّات وحكومات وبرلمانات منتخبة - لا غرْوَ - تابعة لهم، وهذا النقاش يساعدنا كذلك على فهم أحد مبررات عدم دعوة العراق إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عند تأسيسه في 1981.

وقد مثّلت البحرين، منذ 1625م، حُلماً إنجليزيّاً لمساومة إيران، بدا أنّه تحقّق عندما ربِحَ العتوبُ الجُزُر بعد تضعضع الدولة المركزية في البر الشرقي من الخليج، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر.

لم تبدأ الإجراءات الاستعمارية في 1923م، وتفترض هذه السطورُ أنّها دُشّنت في 1903م، بزيارة فريدة قام بها إلى الجُزُر نائب الملك البريطاني والحاكم العام في الهند، اللورد جورج كرزون، زاد من بعدها التّدخل البريطاني في الشّؤون المحليّة للجُزُر، بل ودول الإقليم كافة.

وفي خطوة تهدف إلى تأكيد كونهم أصحاب السيادة وصانعي المُلوك، أصدر البريطانيّون مرسوماً يقضي بتنصيب ولي العهد، حَمَد بن عيسى آل خليفة، **نائباً للحاكم**، وتقليده مسؤوليّة المَشْيَخة، وابقوا على والده، عيسى بن علي، بمنصبه شيخاً للبحرين على الورق، حتّى وفاته في 1932م، وقتئذٍ اعترف الإنجليز بحَمَد حاكماً، بشكلٍ رسمي.

عنى التعيين ترسيخ حكم الأسرة الخليفيّة، وتثبيت النمط العمودي في توارث كرسي الإمارة، من الأب إلى النجل البكر من

أبناء الحاكم، المبدأ الذي لم يكن سائداً، ولم يزل غير راسخ في المنطقة، باستثناء البحرين.

يرى هذا الكتاب أنّ الرّواية السّائدة، بحرينيّاً وعربياً، ركّزت أضواءً مبالغاً فيها على نزع الصّلاحيّات من الحاكم ابن علي (حكم بين 1869م - 1923م)، وعدّتها قلبَ - بل هي - الحدث، وهمّشت المرسوم الأكثر تأثيراً في مستقبل المَشْيَخة، والذي أنتج ما نسميه "**نظام 1923**"، وأعني به: ترقية حَمَد إلى حاكم فعلي، وبطبيعة الحال لن يكون من العلميّة والموضوعيّة تجاهل ملف العزل، أما أن يطغى على البنود الأخرى الأكثر أهميّة، فذلك ما نؤشّر عليه، ونراه مُخِلاً.

مثّل التّنصيب حدثاً رئيسياً ولحظةً فارقةً، تعكس جوهر القرار البريطاني بتمكين دولة القبيلة، أمّا إزاحة والده، ابن علي، فلا يعدو كونه أكثر من هامش على دفتر المشهد المضطرب.

إنها فرضيّة أخرى جديدة نقترحها على القارئ، بكل تواضع، نحسبُ أنّها تقود إلى فهم أعمق للإجراءات البريطانيّة، السّياسيّة منها والإداريّة، والتي يجدر وضعها، وجميع ما يسمّى القرارات "التحديثية"، في سياق تأكيد البريطانيين قبضتهم على المَشْيَخات.

تظافرت عوامل دوليّة وإقليميّة، وأخرى سياسيّة وأمنيّة محليّة المنشأ، إلى قيام الإنجليز بإلغاء الإقطاع وحظر السخرة (العمل القسري) ومنع اشكال أخرى من مظاهر الاستعباد التي كانت مفروضة على العوائل والأسر البحرانية، في الإقطاعيّات،

وإعلان ما يمكن نعته تفاهماً غير مكتوب يستند إلى صيغة "**الحُكم مقابل المُواطنة**"، وبموجبه انتزع الإنجليز من البحارنة ما يمكن وصفه بأوّل اعتراف موثّق بحكم الأسرة الحاكمة القادمة من وراء الحدود، بالمقابل أقرَّ التحالف البريطاني - الخليفي بمواطنيّة الشّيعة، وخرجت الجماعات السّنية بمكاسب مضاعفة، فقد وعدهم الحكم المحلي وراعيه الأجنبي بـ "صوت مهيمن في إدارة البلاد"، تسمى المُواطنة من الدرجة الأولى، مقارنة بالشّيعة الذين اعتُبروا مواطنين من الدرجة الثانية[1].

ارتكزت الإقطاعيّات على مبدأ "**العمل مقابل الطعام**" أو الاحتياجات الأساسيّة، واستأثرت بمدن البحارنة وقراهم، لنحو ربع قرن، بين 1900 - 1923م، في تقدير أوّلي لهذه الموجة من الإقطاع والسخرة، والحظر الرسمي لها نقل الأغلبيّة الشّيعيّة من طور "**الاستعباد" إلى أفق "المُواطنة"**، وأدّى إلى إدماجهم في المجال العام، وجُزئياً في النّظام السّياسي، في تحوّل مهم، لا يقارن بأي حال، باستحداث دفاتر محاسبيّة في الجمارك وغيرها مما سُمي "إصلاحات إداريّة"، والتي تُوليها بعض السّرديات أهميّة أكبر من إسقاط الضّرائب عن كاهل الشّيعة، المُصممة على مقاسهم، والتي كانت باهظة مالياً واقتصاديًا، وكاسرة للظهر سياسياً واجتماعيًا.

(1) نستخدم مصطلح المواطنة بحذر، ذلك أن لفظي رعايا وأتباع قد يكونا أكثر دقة في وصف الحالة، ينطبق ذلك على الشيعة والسنة.

عادة ما تشير الرواية السّائدة إلى ضعف الحاكم المنزوعة صلاحياته كمبرّر لنشوء الإقطاعيّات، ويبرئ ذلك الإنجليز، ويتناقض والعِناد الذي أبداه عيسى بن علي في رفض بعض مقترحات الإنجليز ورغباتهم، والذين كانوا حتّى بدايات القرن العشرين حذرين من الغرق في مشاكل الجُزُر الدّاخليّة.

يدفعنا ذلك للافتراض بأن اتساع رقعة الإقطاعيّات في الجُزُر، يعد اختياراً واعياً من طرف الأسرة الحاكمة، وكان البريطانيّون شركاء في بنائه ورعايته وتعزيزه واقعاً نافذاً، فقد كانت السّخرة مطبّقة في المستعمرات البريطانية، القريبة والبعيدة.

الواقع، أنّ الإجراءات البريطانيّة التي حظرت الإقطاع، بغيّة تشكيل إدارة قويّة خاضعة لهم، ضمنت بالمقابل تأمين كافة الامتيازات السّياسيّة والماليّة التي كان الإقطاع يدرّها لرموز العائلة الحاكمة، فقد أعاد البريطانيّون إنتاج تلك الميزات والاستثناءات الخاصة بوسائل عصريّة، فضلاً عن تكريس القبليّة والطّائفيّة، ومنع تحوّل المَشْيَخة إلى دولة خاضعة للشراكة والمساءلة.

قبل إلغاء السخرة، ركّز الخطاب الشيعي على الانتهاكات الحقوقيّة وطلب الحماية، وبعد إلغائها واعتراف الحكم والإنجليز بمواطنيّتهم المنقوصة، تحوّل الخطاب الشّيعي إلى المنحى السياسي والعمومي، حاملاً مطالب معبّرة عن الحالة الوطنيّة برمّتها، وتمكّن في بعض المحطات من التحالف مع

شخصيات سُنيّة متنّورة، عارضت الحكم الأحادي، رافعين معاً مطالب إصلاحيّة، وذات صبغة ديمقراطيّة ونقابيّة عامّة، وفي ذلك دلالة على عدم الرضا على "نظام 1923"، الذي فرضه الإنجليز.

نرى أنّ حظر الإقطاعيّات يوازي في تأثيره استعادة الأمريكيين من أصل إفريقي حقوقهم المدنيّة في أمريكا، وقد أدّى في البحرين إلى إطلاق مارد شعبي من قمقمه، دفع الحكم والإنجليز، مرّة جديدة، إلى التمترس في المقاربات المنطلقة من عقيدة أمنيّة.

مثّل خطاب المُقيم السّياسي، نوكس، الذي ألقاه في مايو (أيار) 1923م، تقييماً انجليزياً لما مضى من عهد عيسى بن علي، وتأسيساً وخارطة طريق لما ينوون القيام به من إجراءات وتنظيمات، وألقى نوكس خطابه الشهير في مجلس موسّع، نسميه "**مجلس التّنصيب**"، حضره ممثلون من الأسرة الحاكمة والسّنة والشّيعة، على نحو غير مسبوق بهذا القدر من التّنوع.

لقي "خطاب التّنصيب" تماشياً شيعيّاً سنيّاً، بوصفه، ربما، أفضل الخيارات المتاحة، بالنسبة للأطراف جميعها، وتنطوي هذه المسايرة على الكثير من الأسئلة والهواجس والمطالب والرؤى المتباينة حول أولويّات كل طرف، عُبّر عنها في وثيقتين مُنفصلتين، شيعيّة وسنيّة، صدرتا في 26 أكتوبر 1923م، ونفترض أن صدورهما في توقيت واحد لم يكن محض صدفة،

بل كان نتاج جهد حكومي وانجليزي لانتزاع هذا الإقرار، بعد خمسة أشهر من جلسة مايو.

نرى أن **"خطاب التّنصيب"**، يعد أحد أهم الإعلانات والاستراتيجيات التي رسمت مسار البحرين، إن لم يكن الأهم على الإطلاق، وربما يجدر بكافة الفاعلين السياسيين، حكاماً وقوى سياسيّة ومواطنين دراسته بعناية.

ولا نقصد بـ **"التنصيب"**، في هذا الكتاب، مجرد تعيين حاكم جديد، وإنما تنصيب نظام سياسي بكامل عدّته، ووضع ركائزه، وتحديد أولوياته، وحكّامه، وهويته السياسية، وطرق توزيع موارده وثرواته، وتعريف مفهوم المواطنة فيه، وتعيين شركائه وخصومه الإقليميين، وتحالفاته العسكرية الخارجية، بل وتحديد المشاكل والبؤر الساخنة القابلة لتفجير الجزر، وكل التفاصيل الأخرى التي تبرزها كلمة المقيم السياسي، التي نسميها "خطاب التّنصيب"، أو "إعلان نوكس".

ونظراً لأهميّة الخطاب، فإن هذا الكتاب سيتناوله بالتحليل العلمي، باعتباره نصّا نموذجياً وجذاباً لدراسة أهداف بريطانيا الاستراتيجية، ورؤيتها لمستقبل الجُزُر، فيما لايزالُ عصيّاً على الفهم أن تعمل السّردية السّائدة على تسطيح كلمة المُقيم السياسي، وتقدمه بوصفه خطاب عزل عيسى بن علي،

واجتماع مايو بوصفه "مجلس العزل"[1]، إنّه ليس كذلك البتة، وإن كانت هذه إحدى مفرداته.

فوق ذلك، صُيّر تشارلز بلجريف، المستشار الإنجليزي لحاكم البحرين، بين 1926- 1957م، بوصفه "**باني مؤسسات البحرين الحديثة**"، في أغلب الكتابات، التي ما زالت تذيع الرّواية الاستعماريّة ذات الصبغة الدّعائية، كمسلّمة سياسّية وتاريخيّة، أو تكاد، من دون طرح تساؤلات عميقة، ومن دون التدقيق كفاية في السّياقات التي أعلنت فيها تلك "التحديثات" وزمانها ومآربها، وهو خطأ لم يقع فيه جيل الثلاثينيّات الذي نادى بالإصلاح، وجيل الخمسينيات الذي هجا بلجريف وذمَّ أفعالَه.

شهدت العقود الثلاثة الأولى من القرن العِشرين تبايناً بريطانيّاً - خليفياً من جهة، ونزاعاً خليفياً - خليفياً من جهة ثانية، بيد أنه كان مجرّد خلاف حلفاء، وتباين الجبهة الواحدة، ونرى أن واحدةً من غايات الإنجليز في إجراءاتهم التي كانوا فرضوها على الجميع، يتمثل في تبييض صورتهم، وتبرئة أيديهم، مما خَلَّفه حكم عيسى بن علي من تعديّات وظلامات

(1) تكرر عبارة "مجلس العزل" وخطاب العزل" في أغلب الكتابات البحرينيّة، سواء من الكتاب المستقلين، أو الذين ينظر إليهم على أنّهم قريبون من السلطة أو المعارضة، وهذا ما نسميه بالرّواية السّائدة. أنظر مثلا: مي محمد الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى، 1998، ص 553. أنظر أيضا: رملة عبدالحميد، العبور نحو الدّولة الحديثة: البحرين 1919 - 1939، مركز أوال للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، أغسطس 2015، ص 66.

موثّقة، واعتبارها نتاج تصرف فردي، يمكن أن تعالج بتبديل حاكم بآخر، وليست نتاج منظومة تحتاج برمتها إلى إعادة هيكلة وتغيير عميق.

لا خلاف بأن "أحداث العِشرينيّات"، وهي التسمية الأكثر مناسبةً لتلك الحقبة، تضمّنت إيجابيّات، ومنحت الجُزُر وشعبها بعض المكاسب، فقد أقرت بمواطنيّة الشيعة، وبنت هياكل ودوائر حكومية جديدة، كعرض من إجراءات القبض على السلطة، لكنها لم تهمّش القبيلة، كما تدّعي الرّواية السّائدة، فقد استند النظام السّياسي الذي أعلنه نوكس إلى التعسف، وافتقر إلى التوافق الوطني الجامع.

شهد عهد حَمَد (حكم بين: 1923 - 1942م، ثم نجله سلمان (حكم بين: 1942 - 1963م)، عرائض وانتفاضات شعبيّة واسعة، وكثير منها جامعة للشّيعة والسُّنة، منذ الثلاثينيّات، يصحُّ القول إنها كانت موجهة ضد "نظام 1923"، الذي أسسته مراسيم البريطانيين، ومع حلول عقد السّتينيّات من القرن العِشرين، بل وقبل ذلك في الخمسينيّات، وفي ظل طغيان ثنائيّة الاستعمار الخارجي والاستبداد المحلي، عادت المقولات الداعية إلى "إسقاط النظام" تُسمع في الأرجاء.

تعدُّ مرحلة العِشرينيّات لحظة فريدة لفهم الأسس التي بُني عليها نظام الحُكم، ومركزيّة القبيلة الخليفيّة فيه، والتأثير البريطاني والخليجي في تحديد توجّهاته، ولدراسة جذور النشأة

للموالاة والمعارضة، والخلفيّات التي دفعت إلى تبلورها على أسس سنيّة شيعيّة، والصعوبات التي عقّدت كسر تلك المعادلة الجهنميّة والمؤذية للبلاد، والتي قد تكون تهشّمت في لحظات تاريخيّة معيّنة، بفعل التحركات الإصلاحيّة الشعبيّة، والأجواء الإقليميّة المؤاتية، لكن الانقسام المُمَؤسس والمُمنهج، على الصّعيدين السّياسي والمُجتمعي، والذي حَظِيَ وما يزال بدعم غربي وحكومي، لا يلبث إلّا أن يقفز إلى السّطح من جديد، مُرجعاً الجميع إلى مرحلة ما قبل الدّولة.

أنتج البريطانيّون، في حقبة العِشرينيّات، معادلة ثلاثيّة الأضلاع: **الاستعمار، النفط، والحكم القبلي**، بيْد أنّ سرديتهم ذائعة الصيت، التي أعاد إنتاجها كتّاب بحرينيّون وعرب، دون تمحيص كافٍ، حرَفت الانتباه عن تلك المعادلة، وسوّقت السّياسات البريطانيّة، لأهل البحرين والعالم، على نحو مُضلّل، على أنّها "**إصلاحات العِشرينيّات**"، تماماً كما سمّى البريطانيّون، في الربع الأول من القرن التاسع عشر، أسطول القواسم بالقراصنة، وسمّت أمريكا احتلالها لأفغانستان (2001) تحريراً، فالاستعمار ينفّذ خططه للقبض على الجُزُر، ثم يمنحَها اللّقب الذي يروقه، ما دام يروي التاريخ في إعلامه الطاغي، ويسيطر عليها في أرشيفه، الذي هو في الوقت عينه أرشيف الدول التي خضعت للاستعمار البريطاني، في ظل إغلاق

معظم الحكومات العربية أضابير قصورها وأدراجها أمام الباحثين[1].

وعلى الرغم من تأسيس حكومة البحرين "مركز الأرشيف الوطني"[2]، في نوفمبر 2022، فإن من المبكر الجزم بأنه سيتيح ما يتطلّع له الباحثون في الحصول على وثائق ومراسلات، بين المسؤولين من مختلف المراتب، وبينهم وبين مسؤولي الدّول الأجنبيّة، تعكس ما يعتمل في القصور ومؤسسات المَشْيَخة، والدولة تالياً، من نقاشات وخيارات، وتوضح طبيعة علاقات البحرين مع جيرانها القريبين، ومع القوى الإقليميّة والدولية.

وقد حرصتُ على الجمع بين المنهج العلمي، ونمط الكتابة الصحفيّة، التي يفترض أن تتيح الكتاب مفهوما للجميع. لذا، لا بد من الإشارة في هذه المقدمة الطويلة إلى **ثلاث نقاط منهجيّة**، عن المقصود بالرّواية السّائدة، وحدود البحث، وتحليل المُحتوى.

---

(1) "المشكلة التى يواجهها تاريخنا تكمن فى أن التدوين الذي تم عن هذا التاريخ كان كله خارجياً، ولا يوجد تدوين محلي موثّق لتاريخ الخليج، فلدينا الأرشيف العثماني، الأرشيف البرتغالي، الأرشيف الفارِسي، والأرشيف الإنجليزي، أمّا الأرشيف العربي الخليجي فلا وجود له". أنظر، محمد العلوي، صحيفة الوسط، 12 فبراير 2015:
http://www.alwasatnews.com/news/961195.html

(2) مرسوم رقم (69) لسنة 2022 بإنشاء مركز الأرشيف الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 3642، الخميس 24 نوفمبر 2022:
https://www.lloc.gov.bh/PDF/D6922.pdf

بشأن النقطة الأولى، فإن الرّواية قد تكون حدثاً أو قراءةً لحدث. و**المقياس في اعتبار رِواية ما سائدة** ومتداولة يصدُق في حال، أوّلاً: ورودها أو غيابها في أغلب الكتابات البحرينيّة، من اتجاهات شتّى، وليس في كتابات صادرة من اتجاه فكري أو سياسي واحد. وثانياً، أن تمثل الرّواية نقطةً مركزيةً في السّرد، حضوراً أو غياباً، مثل طغيان عزل عيسى بن علي، وإغفال تنصيب حَمَد حاكماً، وعدم فحص مصطلح الإصلاحات الذي ابتكره الإنجليز، وتغييب الأبعاد الإقليميّة في "إعلان نوكس"، بل تغييب الجوهري من خطابه، واعتبار بلجريف مؤسس البحرين الحديثة.

ولا يسري مصطلح السّردية السّائدة على تلك الرّوايات التي تحضر في كتب من اتجاه واحد، مثل تقديم الحاكم عيسى بن علي بوصفه داعيَة للديمقراطيّة وحقوق الإنسان، ومن أوائل المنادين بتشكيل مؤسسة تشريعيّة مُنتخبة، والمناضلين لحرية الأوطان العربيّة وانعتاقها من الاستعمار، ولأن هذه الفكرة تغيب في الاتجاهات الأخرى من السرد التاريخي، فلا نعدُّها جزءاً من السّردية السّائدة[1].

أمّا بخصوص **حدود البحث**، فإن السّطور التالية ستجتهد لتقديم قراءة نقديّة لأبرز الوقائع التي مَررنا على رؤوس أقلامها في هذه المقدمة، وبالأخص قراءة خطاب المُقيم السياسي، وما نسميه الطريق الذي اتبعه الإنجليز لبلوغ أهدافهم في تأسيس

(1) مي محمد الخليفة، ص 565 - 565.

"نظام 1923"، إضافة إلى وثيقتي أكتوبر الشيعيّة والسنيّة، لكننا لا نطمح إلى سرد تفصيلي لكافة مفردات حقبة العِشرينيّات وجزئياتها[1]، ولا إلى تغطية جميع الكتب التي أرّخت لتلك الأحداث، وإنما الكتب التي ترد في هذه السطور.

ولتدعيم الخلاصات التي ينتهي إليها الكتاب، سنجري، في الفصل الرابع، **تحليلاً علمياً** لمحتوى خطاب نوكس، من أجل "تفادي النتائج الانطباعيّة والعاطفيّة" [2]، وهذه هي النقطة المَنْهجيّة الثالثة.

ولتفكيك بعض الخلاصات المكرورة التي تسود في الرّواية المتداولة، مثل وصف الجهد الإنجليزي الهادف لبناء حكومة مركزيّة قد أدّى إلى تهميش القبيلة، سنعرّف ببعض المصطلحات، فالنّموذجان المَركزي والتفويضي في الإدارة **مُحايدان،** ولا يرتبط أحدهما بالظلم والآخر بالعدل، وفي حالة البحرين لم يسع الإنجليز من مركزة السلطة، في عشرينيّات القرن العِشرين، إلى تفتيت سلطة القبيلة، بل إلى تمْكينها.

ليس من غاياتي في هذا الكتاب إبراز طرف منتصر وآخر مهزوم، وحزب ذكي وآخر أقلَّ ذكاء، وجبهة عميلة وأخرى وطنيّة، ولا تشويه الإنجليز، ولا الانتصار للحكم أو للشّيعة أو

(1) لن نتطرق إلى تأسيس بلديّة المنامة، والجمارك، والشرطة، والتعليم، والانتفاضات والعرائض الشعبية التي تلت عام 1923.

(2) رشدي أحمد طعيمة، تحليل المُحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة 1425هـ، 2004م، ص 71-72.

للسُّنة، فهذا الكتاب محاولة منهجيّة تهدف إلى تقديم سرديّة بديلة لوقائع العشرينيّات بكل موضوعيّة وأمانة علميّة.

ستظل السرديّة التي أقترحُها، بتواضع، عرضة للنقاش، وهو أمر أرحب به بكلّ حرارة، وقد توقّفت عن مزيد من التوسّع رغم المساحة الرّحبة لمزيد من السّرد والتّحليل، مفضّلاً قولَ قدرٍ معقول من الكلام الذي يسهم في توضيح المجرى الأساسي للحدث، وعلى أمل المواصلة في مشاريع بحثيّة مقبلة، إذا وفّقنا الباري، ولذا فإني أدعو كافة القرّاء لإبداء ملاحظاتهم حول هذا الكتاب، والمساهمة معي في بلورة الأسئلة والمواضيع للكتابات المستقبليّة.

أمّا تفضيلي لاستخدام الفعل المضارع في وصف الماضي، فلأنّ الحدث لا يزال سارياً..

عبّاس بوصفوان

لندن، 29 يناير (كانون الثاني) 2024

الفصل الأوّل:
الإنجليز: الغايات الكبرى

أوّلاً: شرق أوسط جديد

قبل أكثر من مئة عام، أصبحت منطقة غرب آسيا (الشرق الأوسط)، حيث كان الوجود البريطاني متركزا، مختلفة، و"جديدة"[1]، أعيد صياغتها، على نحو شبه كلّي، على أيدي البريطانيين أكثر من الفرنسيين.

وفي سبيل بسط هيمنتهم كسلاطين مُطلقي اليَد في المنطقة الاستراتيجية التي رزحت طويلاً تحت حكم "الرّجل المريض"، تقاسم البريطانيّون والفرنسيون "الهلال الخصيب"، وفق خطوط "سايكس بيكو" (1916).

ثم مضى البريطانيون في تفكيك المنطقة وإعادة تركيبها على نحو لا يُصدق، كأنهم يخيطون ثوباً جديداً عبر "إعادة تدوير"

(1) نستخدم مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" لما له من دلالات سياسية، علماً بأن هذه التسمية برزت في 2006، على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السّابقة، كوندليزا رايس. أنظر:
Marina Ottaway & others, The New Middle East, Carnegie Endowment, 2008:
https://carnegieendowment.org/ةنبiles/new_middle_east_final1.pdf

خامة قديمة، دون أدنى اعتبار لشعوبها، فأعلنوا وعد بلفور (1917م) وبدأ العد التنازلي لقيام "إسرائيل". وأنشأوا مُستعمَرتين تحت مسمى "مملكة العراق" و"إمارة شرق الأردن" (1921م)، ونصّبوا عليهما فيصل وعبدالله، نجلي حاكم الحجاز، الحسين بن علي. ورعوا تحوّل مصر من سلطنة إلى مملكة (1922م)[1]. وأبرموا، إلى جانب المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، والأتراك، "معاهدة لوزان" الشهيرة (1923م)[2]، وأسدل السّتار رسمياً على الخلافة العثمانية. وتمدد ابن سعود في الحجاز (1924م) وأطيح بحاكمها، الذي مُنّيَ من طرف الإنجليز بتنصيبه ملكاً على العرب إذا تمرّد وحمل السّلاح ضد "الخلافة"، ثم استكملت الظروف لإعلان "المملكة العربية السّعوديّة" (1932م).

ولم تكن فارِس استثناء، وفيها أشرفت الأجهزة البريطانيّة على تدشين "مملكة إيران" (1925م)، ونصّبت أسرة بهلوي حاكمة[3]، في أعقاب القاجاريين الذي حكموا فارِس بين 1797 - 1925م، وكانوا ورثوا السلطة من "الدّولة الصفوية" التي سادت بين 1501 - 1736م.

---

(1) انتهى الحكم الملكي في مصر، في 1952، بعد انقلاب "الضباط الأحرار"، بقيادة جمال عبدالناصر.

(2) عادل رفيق، النص الكامل لمعاهدة لوزان 1923، المعهد المصري للدراسات، 17 أغسطس 2020:
https://eipss-eg.org/النص-الكامل-لمعاهدة-لوزان-1923/

(3) انتهت مملكة إيران في 1979، وتحولت البلاد إلى جمهورية إسلامية، إثر ثورة شعبية بقيادة الإمام الخميني.

كانت العملية الاستعمارية، تلك، قيصرية، جذريّة، وواسعة النطاق، رَسمَ فيها الإنجليز، بمساهمة بارزة من ونستون تشرشل[1]، خرائط الدّول، وفرضوا المعاهدات والاتفاقيات، ونصّبوا الحكّام، مُستخدمين القوة العسكريّة، والدهاء، والدّعاية السّياسيّة، وقاعدة "فرّق تسُد"، بما يخدم مصالحهم طويلة الأمد في المنطقة، فيما وجدت النخب والشعوب العربية دولها تحت نيْر استعمار أكثر أجنبيّة وسطوة، ودوّامة من الانقسام والتّخلف السّياسي والعلمي، وصار همّها، في العقود التالية، الحفاظ على خرائط صممها الاستعمار، وصراعٍ مع هياكل حُكْم زرعها.

ثانياً: التبدلات والامتيازات النفطيّة

في 1913م، حدثت جملة من الأمور المهمة: قرّر تشرشل، بصفته رئيس البحرية البريطانيّة، استخدام النفط بدلاً من الفحم في تشغيل الأسطول البريطاني العابر للقارات، فتحوّل "الذهب الأسود" بنداً رئيسياً في استراتيجية الأمن القومي

(1) "صنع تشرشل المملكة الأردنية.. وهو مسؤول إلى حد كبير عن تقسيم الأردن والعراق، وعن مناطق نفوذ الزعماء العرب في أراضي الإمبراطورية العثمانية السّابقة.. وبصفته وزيراً للاستعمار، قام تشرشل بتعيين تي إي لورانس مستشاراً خاصًا للشؤون العربية"، أنظر:
Ben Quinn, How Churchill helped to shape the Middle East we know today, The Guardian, 23 April 2017: https://www.theguardian.com/uk-news/2017/apr/22/winston-churchill-imperial-war-museum-middle-east-legacy

للمملكة المتحدة، التي كانت على وشك التورط في صراع مع ألمانيا النازيّة[1].

بالتزامن مع ذلك أبرمت بريطانيا معاهدة مع الدّولة العثمانية المتآكلة، تضفي طابعاً رسمياً على انحسار النفوذ التركي في مشيخات الخليج وشرق الجزيرة العربية والبحرين من المناطق النادرة في الإقليم التي لم تحكمها الدّولة العثمانية، بالمعنى المباشر، طوال قرونها الخمسة الطويلة.

ومع تأكد الخليج بريطانياً خالصاً، سعت لندن إلى انتزاع تعهّدات من حكام المَشْيَخات، تحتكر بموجبها الشركات البريطانيّة الامتيازات النفطيّة، في البحرين 1913م، الكويت 1914م، قطر 1916م، كما امتلكت بريطانيا نصف أسهم الشركة التي احتكرت الامتياز النفطي في العراق 1914م[2]، لكن لندن خسرت الامتياز الأهم في السّعوديّة والتي أصبحت الفرس الرابحة، وشكّل نفطها "أعظم جائزة في التاريخ"، ويعادل

(1) Navy Estimates, 1913–14, Volume 55: debated on Thursday 17 July 1913:
https://hansard.parliament.uk/commons/1913-07-17/debates/076c3aa4-f356-4fea-bf68-96409f00ea90/NavyEstimates–14

(2) حامد حميد كاظم، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية - الأمريكية خلال القرن العشرين، كلية الرشيد الجامعة، مجلة مداد الآداب، العدد السادس، ص 582 - 585:
https://www.iasj.net/iasj/download/577f261e10e7d5a5

توحيد المملكة من حيث الأهمية بالنسبة لآل سعود[1]، وقد فازت به واشنطن في 1933م[2]، المنافس الجديد لبريطانيا في المنطقة، وسيدتها في العقود التالية، فتأكّد الخليج، ولا يزال، مقرّاً للنفوذ الغربي، ومركزاً عالميّاً لأهم منتج استراتيجي، وقاعدة لأساطيل الولايات المتحدة الأميركية بأنواعها البريّة والبحريّة والجويّة، وباتت بريطانيا امبراطورية بائدة، وربما كان خسارتها للنفط السّعودي أحد إرهاصات ذلك.

ثالثاً: دلالات الفوز بالنفط الخليجي

كانت هيمنة أمريكا على النفط السعودي مؤشراً على فوزها في معركة التفوق العالمي، وقبل ذلك كان فشل الألمان واليابانيين في الحصول على موطئ قدم نفطي في السّعوديّة، على الرغم من محاولتهم ذلك في العام 1938م[3]، مؤشراً على

(1) أمير علي حسين، اتفاقية ناقلات النفط السّعوديّة مع أوناسيس 1954 وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 9، العدد 18، 2013، ص 202:
https://www.iasj.net/iasj/article/84364

(2) مؤيد محمود حمد، وأمجد حردان محمود، التنافس البريطاني الأمريكي حول المصالح النفطية في المملكة العربية السّعوديّة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 2019، ص 339:
https://www.iasj.net/iasj/download/9ab7b708f18054d8

(3) أحمد السّيد عبد الجواد أحمد، السّياسة البريطانيّة والأمريكية تجاه السّعوديّة خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، جامعة المنيا، مجلة العلوم والمستقبل، العدد 69، يناير 2021، ص 123:
https://hfj.journals.ekb.eg/article_204010_25579a39ded703efa2f6bb67c1386603.pdf

خسارتهم في الحرب العالمية الثانية، فقد اختار ابن سعود مبكراً التحالف مع بريطانيا، ووقّع معها "معاهدة دارين"[1]، في 1915م، وبموجبها مدّت بريطانيا سلطان نجد بالمال والسّلاح والدّعم السّياسي للقضاء على آل الرشيد في حائل، حلفاء العثمانيين، فيما أمّنت بريطانيا انضمام ابن سعود للحلفاء في الحرب العالمية الأولى المستعرة، ووضعت في يدها السّياسة الخارجية للزعيم السّعودي واتصالاته مع الآخرين، والزمته بأهم بنود معاهدة السّلام العامة، 1820م، فصار محرّماً عليه التعدي على المَشْيَخات الأخرى الواقعة تحت الحماية الإنجليزيّة: الكويت، البحرين، قطر، عمان، وما يعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة.

لقد تنامت مكانة الدّول التي تحوز المورد الصّاعد، وأصبحت هي ونفطها في قلب العملية الاستعماريّة، وكان الإنجليز متفائلين بإنتاج النفط في الضفة الغربية من الخليج، بعد نجاحهم في استخراجه من الحقول الإيرانية، في 1908م[2].

(1) أمين سعيد، تاريخ الدّولة السّعوديّة، ج2، ص 75- 76، نقلا عن:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc8/AGeneralDocs1_1-1.htm_cvt.htm

(2) وسام علي ثابت وهزبر حسن شالوخ، شركة النفط الأنكلو- فارِسية 1909 - 1914م، جامعة ديالى، كلية التربية، مجلة ديالي، العدد 30، 2008:
https://www.iasj.net/iasj/download/a455da011df8009b

لعب النفطُ دوراً مهمّا في الحرب العالميّة الأولى، وأثنائها فشلت الدّولة العثمانية، حليف ألمانيا، في احتلال الحقول الإيرانية، في سعيهما تضيق الخناق على بريطانيا التي أصبحت تؤمّن جزء مهماً من احتياجاتها النفطيّة لأساطيلها الحربيّة من حقول فارِس وبلاد الرافدين، ثم ازدادت أهمية النفط أضعافاً مضاعفة في الحرب العالمية الثانية، وفيها تضاعفت كميات البنزين أكثر مئة مرّة مقارنة باستخدامه في الحرب العالمية الأولى[1].

تعرضت المنشآت النفطيّة في البحرين والسّعوديّة، التي كان من المحتمل أن تغذي جيوش الحِلْفاء، إلى قصف إيطالي في 1940م، لم يصب أهدافه، وقد يكون القصف رسالة موجهة للقوات الأميركية المتواجدة شرق السّعوديّة، أو القوات البريطانيّة المتواجدة على أرض البحرين[2].

---

(1) من الأسباب الرّئيسيّة لخسارة ألمانيا الصراع، فشلها في احتلال الحقول النفطية السّوفيتية في أذربيجان، فيما هاجمت اليابان قاعدة بيرل هاربر، في 1941م، انتقاماً من قرار واشنطن حظر صادرات النفط إلى الأرخبيل الآسيوي، الحليف لألمانيا وإيطاليا، فكان تدخل أميركا بمثابة تغيير قواعد اللعبة لصالح الحِلْفاء. أنظر:
Phil Johnstone and Caitriona McLeishb,
World wars and the age of oil: Exploring directionality in deep energy transitions, 4 Sep 2020:
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7471716/#:~:text=The%20Second%20World%20War%20was,World%20War%20I%20%5B7%5D.

(2) مارك هوبز، الحرب العالمية الثانية تطرق أبواب البحرين، مكتبة قطر الوطنية، 19 ديسمبر 2014:
https://www.qdl.qa/العربية/الحرب-العالمية-الثانية-تطرق-أبواب-البحرين

في سياق **الصراع على النفط** جاءت الإجراءات البريطانيّة في البحرين، التي أُلْبِست مغالاةً لقب "إصلاحات".

رابعاً: نحو مستعمرة "حديثة"

يعود القرار البريطاني للتمدد في الخليج، وقيامها بإنشاء مراكز سياسية في المرافئ الحيوية الخليجية، في بوشهر والكويت والبحرين ومسقط، إلى المنافسة الأوروبية المتزايدة لنفوذها، في العقدين الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأوّل من القرن العشرين، فقد تنامت علاقات ألمانيا بالحكم العثماني، واتسع الحضور الروسي في فارِس، وواصلت فرنسا البحث عن موطئ قدم لها في مسقط.[1]

تنعكس أهمية البحرين في زيارة فريدة قام بها نائب الملك البريطاني، والحاكم العام في الهند، اللورد جورج كرزون، إلى الجُزُر الصغيرة، في 1903م، اتخذ خلالها "إجراءات حازمة لحماية المصالح البريطانيّة في الخليج"[2]، رابطاً بين صيانة

(1) Cassar E. Farah, Beginning of Imperial Rivalries in the Persian Gulf, In: Anatolia Moderna - Yeni Anadolu, Tome 6, 1996, p 175- 176: https://www.persee.fr/doc/anatm_1297-8094_1996_num_6_1_942

(2) Reforms and Administration under Lord Curzon, 10 May 2021: https://www.drishtiias.com/to-the-points/paper1/reforms-and-administration-under-lord-curzon

الأمن في مياهه ودوله، واستمرار "نفوذ الحكومة البريطانيّة في مكان أسمى"[1]، وذلك في خطاب ألقاه بحضور حكام المَشْيَخات.

من بين القرارات التي اعتمدها كرزون، تعيين أول معتمد بريطاني في البحرين، يكون معنيّاً بتنفيذ السّياسات التي يقررها المُقيم السّياسي، التابع لحكومة الهند، بما يضمن تحوّل الجُزُر إلى منصة استعمارية متقدّمة.

وصل النقيب اف. بي. بريدوكس ليشغل منصبه المستحدث في الجُزُر في أكتوبر (تشرين الأول) 1904م[2]، قبل ذلك كان الممثل السّياسي أقل رتبة، أو لم يكن بريطانيّاً، أو لم يكن مقيماً بشكل دائم في الجُزُر، أو لم يكن متفرغاً للعمل السّياسي، مما أوقعه في تضارب المصالح نظراً لاشتغاله بالتجارة.

ما كان لقضيتي تاجر ألماني، وآخر فارِسي، تعرض عمّالهما للضرب، في سبتمبر (أيلول) ونوفمبر (تشرين الثاني)، 1904م، على التوالي، على يد اتباع شيخ متنفذ من آل خليفة، يُدعى علي بن أحمد، ان تتحوّل إلى أزمة حادة، في حال وقعت في غير تلك

(1) مجيد خوري، البحرين وإيران، ترجمة مجلة صوت البحرين، جمعية العمل الوطني الدّيمقراطي (وعد)، الطبعة الأولى، أغسطس 2014، ص 39-40.

(2) رملة عبدالحميد، مرجع سابق، ص 31.

الظروف الدّولية الملتبسة[1]. فقد دعا كل من شاه فارِس والقنصل الألماني البريطانيين، الذين تقع الجُزُر تحت حمايتهم، إلى تحمل المسؤوليّة وضمان سلامة نشاطات التجار الأجانب والعاملين لديهم، ومعاقبة المعتدين، ومنع تطبيق السّخرة على الأوروبيين والفرس، وتقديم تعويض مالي[2].

رأت السّلطات البريطانيّة أنّ ذلك النداء يتجاوز كونهما حادثين عارضين، وعدّتهما تهديداً لنفوذها، وتحريضاً عليها، يستوجب منها صد الخارج، وضبط الدّاخل، عبر توسيع صلاحياتها في الجُزُر، وإلغاء السّخرة عن الأجانب، وإخضاع القضاء، وفرض القانون بأيديها، والتعامل مع الحاكم، ابن علي، بحزم أكبر، بعد سنوات من منحه مساحة واسعة من الحرية.

(1) Talal Toufic Farah, Protection and politics in Bahrain, 1869-1915, University of London, 1979, p 230: https://eprints.soas.ac.uk/33951/1/11015684.pdf

(2) Hassan Ali A. Radhi, The Bahrain Judiciary System: A Historical and Analytical Study Thesis, School of Oriental and African Studies, University of London, December 2000, p 61- 63: https://hassanradhi.com/assets/fileManager/Judiciary%20and%20Arbitration%20in%20Bahrain%20Historical%20and%20Analytical%20Study.pdf.

خامساً: تصوّرات نائب الملك الإنجليزي

شغل كرزون منصب نائب الملك بين 1899 - 1905م، وتعد هذه السّنوات "حاسمة في تطور العلاقات البريطانيّة البحرينيّة"، وفي توسيع بريطانيا هيمنتها على الخليج. ويعتقد الرّجل أن الحفاظ على عظمة بريطانيا، يقتضي حماية حكمها في الهند، الذي يصفه بحجر الزاوية للإمبراطورية التي كانت تواجه منافسة شرسة. ومن وجهة نظره، لا يوجد أهم من فارِس ومشيخات الخليج لصد التمدد الألماني والروسي، والاحتفاظ بالهند - الموقع الحيوي الذي يستوجب التحصين - خالصة للإنجليز.

بلغة حاسمة يقول: "لا نرغب في احتلالها، (فارِس والخليج)، ولكننا لا نستطيع أيضاً أن نسمح بأن تكون تحت احتلال أعدائنا. نحن راضون تماماً بأن نتركها في أيدي حلفائنا وأصدقائنا، ولكن إذا تسللت إليها المنافسة والتأثيرات غير الودية (من القوى الدّولية الأخرى)، واستقرت تحت أسوارنا مباشرة، سنجد أنفسنا مضطرين للتدخل"[1].

عُين كرزون وزيراً للخارجيّة بين 1919 - 1924م، وهو، كما يظهر، مثل تشرشل، لعب دوراً في إنشاء "الشرق الأوسط الجديد"، وأدرك أهمية النفط، وكان للرجلين دور مهم في المرحلة التي أعلنت فيها البحرين مُستعمرة بمواصفات كاملة، ثم تحويل هذا الإعلان إلى واقع.

(1) Talal Toufic Farah, p 20, 182 – 183.

لا نعتقد أنه كان مجرّد صدفة، أن يتزامن، في العام نفسه، 1913م، حصول بريطانيا على تعهد من حاكم البحرين، ابن علي، بعدم منح الامتياز النفطي إلّا لشركاتها، مع تفعيل جملة من القرارات، التي تحيل الإنجليز مدراء مباشرين لكثير من مرافق الجُزُر، وإصدارهم قانوناً مختصّاً بالقضاء يحيل مقاضاة الأجانب للمعتمد السّياسي، بيْد أنّ حوادث عدة تظهر "أن البريطانيين كانوا يمارسون سلطات قضائيّة مطلقة، لم تقتصر فقط على الأجانب، لكنها تمتد في بعض الأحيان إلى المواطنين البحرينيين"، ويبدو أن جذور التدخل البريطاني في القضاء تعود إلى 1904م، لا بل إلى 1890م[1]؛ ربطاً بذريعة أن البحرين محميّة بريطانيّة.

سادساً: الجُزُر تحت قبضة البريطانيين

عادة ما تُوسّع المعاهدات التالية، بين الإنجليز وشيوخ آل خليفة، من صلاحيات المستعمر، مقارنة بما سبقها، وصولاً إلى معاهدة 1892م، التي منحت البريطانيين حق التدخل في الشؤون الدّاخليّة.

لقد راكمت الإجراءات والممارسات التي اتخذها المُقيم السّياسي، والحكومة البريطانيّة في الهند، المسؤولة عن المَشْيَخات الخليجية، في السّنوات التي سبقت وأعقبت زيارة

(1) Hassan Ali A. Radhi, p 58- 60.

كرزون، اتفاقيّات دوليّة، ومراسيم قانونيّة، وهياكل بيروقراطيّة، وإجراءات إداريّة، تخضع المَشْيَخة، على نحو شبه مطلق، للإرادة البريطانيّة، في سياساتها الدّاخلية، ولا يقتصر الأمر على شؤون الدّفاع والحماية والسّياسة الخارجية، كما هي الصيغ الأولى من المعاهدات المتتالية الموقعة بين حكام البحرين والإنجليز على مدى القرن التاسع عشر.

إضافة إلى إصدار مراسيم قانونيّة، فقد استلزم القبض على مفاصل الجُزُر، تحديث هياكلها، وإنشاء أخرى جديدة، فبُنيت مرافق صحيّة، ومكاتب للبريد، طوّرت الجمارك، مطالع القرن العشرين، على أمل أن يوسع ذلك، خصوصاً الجمارك، نفوذ الإنجليز وصلاحياتهم في الجُزُر، رويداً رويدا.

استتبع ذلك زيادة عدد زيادة عدد الموظفين والمندوبين البريطانيين، وتوسيع اختصاصاتهم، وتسليمهم إدارة مرافق المَشْيَخة الأساسية، فأصبحت القيادة ثلاثية التشكيل: مستشار الحاكم، بلجريف، الذي ينظر إليه كرئيس وزراء فعلي، يدير الحياة السّياسيّة ويومياتها، وأهم هدف مكلف به هو إكمال تشكيل سلطة متعالية تُخضِعُ الجميع، في ظل واجهة خليفيّة اختارها الإنجليز وكرّسوا إمرتها. والمُعتَمَدون البريطانيون الذين يكتبون تقاريرهم لـ للمقيم السّياسي، الملقب بـ "رئيس الخليج"، ويعد الرّجل الإنجليزي الأول في الخليج مختصّاً بإدارة شؤونه في كافة المجالات السّياسيّة والإدارية

والقضائيّة، ويمثل "حلقة وصل بين شيخ البحرين وبريطانيا، ووضعت تحت تصرّفه قوة عسكرية متمثلة في المشاة الهنود والبوارج الحربية؛ لتمكنه من الضغط على شيخ البحرين متى ما أرادت حكومته"، وهو يرأس المُعتَمَد، الذي يأتي ثانياً في التراتبية، ثم المستشار ثالثاً[1].

(1) رملة عبدالحميد، مرجع سابق، ص 29 – 33.

الفصل الثاني:
التأثيرات الجيوسياسية: المَشْيَخات وفارِس

أوّلاً: إدراج البحرين ضمن المَشْيَخات

يمثل الجيوبوليتيك "دليل رجل السلطة" في العالم المعاصر، إنه "علم الحكم، علم السلطة، ومن أجل السلطة"، ودارسوها ممن يحكمون أو يتحضرون له[1].

وقد ادّعى الإنجليز، حين قرّروا إجراءاتهم، في 1923م، أن البحرين "بلد سنّي، وتحيط به على السّاحل (الغربي) من الخليج مجتمعات سنيّة قويّة، ترصد إجراءاتنا باهتمام بالغ"[2]، وفضلاً عن كون هذا الادعاء مُسيّساً ومُلغّماً وغير

(1) الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تعريب وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، حزيران/ يونيو 2004، ص 8.

(2) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، في 26 مايو 1923م، أنظر:
Records of Bahrain, Primary Documents 1820-1960, Volume 4: 1923- 1932, Archive Editions, 1993, p:18-27:
https://online.flipbuilder.com/kiwg/lgpb/files/basic-html/page16.html

دقيق، فإن خطورته في كونه لا ينتهي بانتهاء حقبة العِشرينيّات، وإنما يتجاوزها إلى المستقبل، فقد زرع نوكس بتصوره الفوقي الفتنة المذهبية والطّائفيّة السّياسيّة والهويّة الأحادية في الجُزُر، ولا تزال آثار ذلك ماثلة للعيان[1].

يرى هذا الكتاب أنّ الإنجليز حاولوا بذلك أن يضعوا على مشجب الجوار اقامتهم حكماً قبلياً وراثياً، وتأسيسهم للطائفية السّياسيّة، بيْد أنّ إدراج البحرين ضمن المَشْيَخات هدفه كذلك احتواء أي نفوذ محتمل للعراق أو مصر، لكن خصوصاً إيران، والحظر على الجُزُر إنشاء علاقات متوازنة مع ضفتي الخليج، المَشْيَخات من ناحية، وإيران والعراق، حيث الثقل الشيعي، والمديني، والمركزي عربياً - في حالة العراق - وعلى مستوى المنطقة، من ناحية أخرى، ووجوب أن يكون نفوذ السّعوديّة والمَشْيَخات العربية طاغياً في الجُزُر وهويتها وخياراتها السّياسيّة، علما بأن أنظمة الحكم في العراق ومصر وإيران كانت وقتئذ مرتهنة إلى الإنجليز.

اعتمد هذا الكتاب الترجمة العربية لخطاب نوكس الواردة في: ارشيف البحرين في الوثائق البريطانيّة الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، المجلد 4، بيروت، 2018م، ص 471 - 476.
كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

(1) اختارت المملكة السّعوديّة "الخليج" هويّة لها، رغم مساحتها الجغرافية الشاسعة، وتنوعها السكاني والثقافي. أنظر للكاتب:
الهويّة الخليجية للسعودية [2/1]: قلق السواحل والحدود الأخرى، جريدة الأخبار، الإثنين 31 تموز 2023:
https://al-akhbar.com/Arab_Island/366445
الهويّة الخليجية للسعودية [2/2]: طغيان تشابه الأنظمة والأمن، جريدة الأخبار، الإثنين 7 آب 2023:
https://al-akhbar.com/Arab_Island/367766

ثانياً: عزل البحرين عن إيران

من المثير للانتباه أنّ الغاية البريطانيّة في عزل البحرين عن إيران، سياسة قديمة وثابتة، بغض النّظر عن طبيعة الحكم الإيراني، صفوي أو ملكي أو إسلامي.

برز الموقف البريطاني في استثمار البحرين ضد فارِس قبل استئثار العتوب بالجُزُر، فقد لاحظت شركة الهند الشرقية[1]، الواجهة الاستعمارية للإنجليز، منذ بدايات القرن السابع عشر أنّ "احتلال جزر البحرين يمكن استخدامه للضغط على فارِس، من أجل استمرارية التجارة والامتيازات التي تحصلت عليها الحكومة الإنجليزية من فارِس"[2]. حيث حدث توغّل العتوب في البحرين في زمن تضعضع الحكم المركزي في فارِس، في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، حين كانت الجُزُر الصغيرة تتبع النظام الآخذ في الترنح على الضفة الشرقية من الخليج[3].

(1) عن شركة الهند الشرقية، أنظر: نصير أحمد نور أحمد، شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ تأسيسها حتى سقوط دولة المغول الإسلامية في الهند، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1411هـ/ 1991م.

(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (1507- 1840)، دار الفكر العربي . ص 433 - 434.

(3) سلطان بن محمد القاسمى، بدايةُ حُكمِ العُتوب للبَحْرَين، منشورات القاسمى، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2023: https://sheikhdrsultan.ae/Portal/Publication/2020/Utub/2/index.html

ولا تشير المصادر التاريخية إلى أن الإنجليز كانوا طرفاً في تشجيع العتوب للوصول إلى البحرين، بيْد أنّ القوة الاستعمارية الصاعدة عملت على تثبيت أرجل الحكم الجديد في الجُزُر الغنية باللؤلؤ، ومقابل أن ينفّذ شيخ البحرين مطالب الإدارة البريطانية في الهند في عدم التعرض للسفن والرعايا البريطانيين، يقدم الإنجليز حماية لشيوخ آل خليفة من "التهديدات الفارِسية"، وقد اتخذت هذه التفاهمات طابعاً أكثر رسوخاً في معاهدة 1820م بين الإنجليز وعموم المَشْيَخات الخليجية، وهي المعاهدة التي تحمل اسم "المعاهدة العمومية مع الأقوام العرب في خليج فارِس"، ولست على دراية لماذا اختفى هذا الاسم، ومن أين انبثق الاسم الشائع لهذه المعاهدة، والتي تسميها الأدبيات "المعاهدة العامة للسلام 1820"، وفي هذه المرحلة كانت البحرين ميناءً مهماً في "خليج القراصنة"، وهي تسمية تكاد تطلقها لندن على أجزاء من شواطئ الخليج التي كانت غير آمنة للسفن الإنجليزية[1].

يمكن القول بأن "الحُلم الإنجليزي" في عزل البحرين عن البر الشرقي، بل وفي استخدام الجُزُر ضد فارِس، التي تناوبت أسرُها الحاكمة على بسط نفوذها على الجُزُر فترات طويلة من التاريخ، هدف قديم، ويسبق توغل آل خليفة في البحرين

(1) عن ذلك، أنظر: ديفيد وودبريدج وآخرون، القرصنة في سجلات مكتب الهند: بعض السياق التاريخي، مكتبة قطر الرقمية، 22 ديسمبر 2021: https://www.qdl.qa/العربية/القرصنة-في-سجلات-مكتب-الهند-بعض-السياق-التاريخي.

بنحو قرن ونصف، وقد برز إلى السطح في 1625[1]، في وقت كانت الجُزُر تخضع للدولة الصفوية القوية.

وتكرّست تلك السّياسة الإنجليزية المُمنهجة، أي المخطط لها والواعية، في المعاهدات التالية التي وقّعها الإنجليز مع آل خليفة، ثم أصبحت سياسة معلنة، وراسخة، وتقليديّة، وباتت أكثر صرامة في قرارات الإنجليز في 1923م.

ثم توطّدت بطابع دولي ورسمي، وتقاليد وأعراف إقليميّة، وتفاهمات على توزيع حصص النفوذ في المنطقة، يوم إعلان البحرين دولة مستقلة في 1971م، فقد أصبح النفوذ في الجُزُر من حصة السّعوديّة، وفي العقود التالية تحولت إيران "بعبعاً" للتخويف في البحرين والخليج، بل وعربيّاً.

وما دمنا نتحدث في هذا الكتاب عن السرديات وتصديرها وتلقيها، نشير إلى كتاب سلطان بن محمد القاسمي، الذي صدر في عام 2023م، بعنوان "بدايةُ حُكمِ العُتوب للبَحْرَينِ"، فقد انشغل بعض التلقي المُعارض، في البحرين، بما أورده كتاب القاسمي من انتهاكات مارسها جنود العتوب عند اقتحامهم جزيرة سترة، وهذا جيّد لأنه من الواجب دراسة كافة جوانب الحدث، وما يذكره القاسمي من توغل الأسرة الحاكمة عنوة للجُزُر يدعم الرّواية الشعبية على هذا الصعيد، وليس لي علم إن كان آل خليفة يتحدثون عن دخولهم الجُزُر سلميّاً، بل

(1) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص 433 - 434.

نراهم يروّجون أنهم أخذوها (الجُزُر) بحد السيف، ومن أرادها فليسترجعها به.

بيْد أنّ المشكلة تكمُن في أنّ بعض التلقي المعارض لكتاب القاسمي ضيّع، أو يكاد، المسألة الرّئيسيّة في الكتاب التي تتحدث عن صلة التغيّرات في البحرين بالحالة في إيران، وقد تحدث القاسمي متجاهلاً الجماعات الشيعيّة المتناحرة في الجُزُر، وقتئذٍ، وهي من المعطيات التي ساعدت في سرعة حسم آل خليفة المعركة لصالحهم، أو ربما وضع القاسمي حدوداً لبحثه، وهذا من حقه، بالتركيز على المعطى الإقليمي، والوضع في فارِس، والجهات الداعمة للعُتوب.

ثالثاً: المَشْيَخات وعدوى التغيير

أُعلنت الإجراءات في البحرين بالتزامن مع تأسيس الإنجليز محميّات تحت مُسمى "ممالك دستورية"، خاضعة لهم، في العراق ومصر وإيران، حظيت بدستور وانتخابات ومؤسسات تنفيذية وتشريعية وحريات صحافية، حتّى ذاك النموذج الشكلي لم يشمل البحرين، وظل الحُكم فيها أحادياً وقبليا، قلباً وقالبا، وسُمِّيَتْ الإصلاحات "إدارية"، وعُزلت عن أي مسار يتصل ببنية النظام السّياسي؛ ذلك أن القلق قديم من انتقال عدوى التغيير من البحرين إلى المَشْيَخات المجاورة، وقد عارض ابن سعود إلغاء الإقطاعيّات والعمل القسري ضد

الشيعة؛ لأنه كان يفرض ضرائب باهظة على الشيعة في القطيف.

كما خلّفت الإجراءات بلبلة إقليميّة، فإزاحة حاكم في البحرين تعني سطوة متزايدة للإنجليز واحتمال قيامهم بخلع حكام في الجوار.

حتى على صعيد نظام الغوص، فقد أتت المُمانعة للمقترحات البريطانيّة بشأن إصلاحه من المَشْيَخات الأخرى التي يسود فيها نظام غوص جائر للغواصين، ومصمم لصالح النواخذة وأرباب السّفن، ولم تقتصر المعارضة على النخبة السّياسيّة والتجاريّة في الجُزُر.

إذاً، فإن تعيين حَمَد حاكماً جديداً، ومجمل الخطوات البريطانية التي طُبّقت في عشرينيّات القرن الماضي، تأثرت بما يجري حول الجُزُر من تبدّلات، وما يعتمل في العالم من إرهاصات، وما تعلنه وتخفيه الآلة الاستعمارية من غايات، ويصدق ذلك على تعيين الإنجليز الشيخ عيسى بن علي حاكما، تم في 1869م، كأحد تداعيات الصراع البحريني القطري المرير (1867 - 1869م).

رابعاً: استقلال البحرين

سأتحدث عن استقلال البحرين[1]، بوصفه نموذجاً لفهم تأثير الجيوبوليتيك على الجُزُر، فما كان لإعلان الاستقلال (1971م) أن يتم بالسّلاسة المشهودة دون تفاهم بريطاني إيراني، مدعومٍ أميركيّاً، وبتخلي شاه إيران عن المطالبة بالبحرين مقابل حصوله على موطئ قدم في قلب الخليج، أي في الجُزُر الثلاث: طُنب الكبرى وطُنب الصغرى وأبو موسى، تأكد النّفوذ السعودي في البحرين، وخلال العقود الخمسة الأخيرة كانت السّعوديّة، وليست إيران، هي صاحبة الكلمة الفصل في الجُزُر البحرينيّة.

لم يكن البريطانيون والأسرة الحاكمة راغبين في إحالة ملف الاستقلال إلى الأمم المتحدة، ولم يكونوا مرتاحين من فكرة الاستفتاء الشعبي العام، بيْد أنّ ذلك كان مطلباً لا غنى عنه بالنسبة لشاه إيران، الذي لم يكن يريدُ أن يسجَّل اسمه في التاريخ بوصفه الملك الذي تخلى عن أرض إيرانية، كما كانت تُقدم البحرين في الأدبيات الإيرانية[2].

(1) يوسف مكي، استقلال البحرين 1968 - 1971م الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليميّة والدولية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 14 أغسطس 2012م.

(2) زوي هولمان، إيران والسؤال البحريني: طائفية أم استراتيجية؟ مركز البحرين للدراسات في لندن، 24 نوفمبر 2013.

يمكن القول إن استطلاع الرّأي، لنخبة منتقاة من شعب البحرين، مثّل حلاً وسطاً للبريطانيين والإيرانيين، البريطانيون كانوا يأملون بأن يتم إعلان الاستقلال على طريقة قطر والدول المجاورة الأخرى، أي عبر الاكتفاء بتوقيع اتفاقية الاستقلال من قبل حكومة بريطانيا - بصفتها الاستعمارية - وحكومة البحرين، فيما كانت طهران تطمح إلى قيام الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء عام كامل المواصفات، يمنح كل فرد من شعب البحرين حق التعبير عن رأيه، وحقه في وضع ورقة في صندوق الاقتراع، والهدف الإيراني كان خلق جلبة وأضواء وتحويل الحدث إلى مشهد صاخب، في المنطقة المحافظة سياسياً.

الحل الوسط هذا، وأعني به استطلاع الرّأي، مثّل إجراءً يفي بالغرض ليقول الشاه لشعبه بأنه يستجيب لطلب شعب البحرين باستقلال أرضه، نافياً بذلك تنازله عن جزر رسختها المناهج الدراسية الفارِسية وأجهزة الإعلام والسّياسة الخارجية عقوداً طويلة بتبعيتها للمملكة الإيرانية.

من ناحية أخرى، ينسجم الاستطلاع مع رغبة الأسرة الحاكمة بتحجيم الحضور الشعبي في مسألة الاستقلال، فالاستفتاء أو الاستطلاع ينفي عن الاستقلال صفة الإنجاز الحكومي الخالص، كما أرادته السلطة، ويُحيله ملحمةً شعبيةً كُبرى، تستوجب مزيداً من المكتسبات السّياسيّة والمشاركة الشعبية في هياكل النظام السياسي الذي يُرجى تشكيله وقتئذ، وتأمل القيادات الشعبية السنية الشيعية أن يتمكن الدستور المرتقب من تهشيم أسس نظام 1923، فيما حَرِص الإنجليز

والخليجيون على استمرار المرتكزات التي وضعها نوكس، ولذا نلاحظ تغييباً شبه كامل لمسألة الدّور الشعبي واستطلاع الرّأي في الأدبيّات الرسميّة، بدل أن يكون الحدث مفخرة وطنية، تعكس الإجماع الشعبي والرسمي على الاستقلال.

ويجب الانتباه إلى أن الشاه كان معنيّاً بما يُعرف بالأمن القومي الإيراني، في حرصه على الاحتفاظ بالبحرين أو أي جزر أخرى بديلة في قلب الخليج، قريبة ما أمكن من ضفته العربية، باعتبار الجُزُر قاعدة أمنية وعسكرية، وتعكس النفوذ السياسي للمملكة الإيرانية، وقد تلقى الشاه نصائح بريطانية بعدم توتير الأجواء مع الجوار العربي والمَشْيَخات الخليجية التي كانت في مرحلة الاستعداد للاستقلال، باعتبارها كذلك دول صغيرة وصاعدة، تدور في المحور الأمريكي نفسه، وفي كل الأحوال سيظل الشاه شرطي الخليج والرّجل القوي وقائد المحور الغربي في المنطقة، متحالفاً مع إسرائيل.

إذاً، فقد تحقق للبحرين الاستقلال مترافقاً مع صخب سياسي، بعكس ما أرادت السلطة، وتحقق للسعودية النفوذ في البحرين، أما البريطانيون فقد تحقق لهم أمران، الأول: عزل الجُزُر عن العراق وإيران وهي المهمة التي عملوا عليها طويلاً، وثانياً، خلق بؤرة توتر في المنطقة، وأعني بها الجُزُر الثلاث، التي يمكن تفجيرها إذا ما عزم الغرب في تحويل هذه المسألة إلى قضيّة ساخنة، مع أنّه من المناسب - في رأيي - الإبقاء على الحدود التي رسمها الاستعمار بين دول المنطقة، مهما كان جورُها، ومهما كانت ملاحظاتنا عليها، ولنتمعّن بأن البدائل عن

"سايكس بيكو" وأمثالها من خرائط رسمها المستعمر، هي حروب لا تنتهي في المنطقة التي لم تهدأ أصلاً في العقود الخمسة الماضيّة التي أعقبت الاستقلالات.

لكل ما سبق، فإن استقلالَ البحرين قصةٌ فريدةٌ، لكن ليس صحيحاً أن استطلاع الرّأي الذي نُفذ في أبريل (نيسان) 1970م، من قبل وفد من الأمم المتحدة كان معنياً بطبيعة الحكم، وهل أنّه ديمقراطي أم وراثي، أو كان مكلفاً بالتعرف على وجهة نظر شعب البحرين بشأن الطرف الذي يفترض أن يحكم الجُزُر، آل خليفة أو غيرهم، أو إن كان الوفد الأممي قد أدار نقاشاً حول عروبة البحرين أو أعجميتها، فتلك الأسئلة لم تكن ضمن اختصاصاته، والواقع أن الوفد الأممي كان قد طرح سؤالاً واحداً لا غير، على قطاعات شعبية منتقاة: هل يريد شعب البحرين دولة مستقلة أم دولة تابعة لإيران؟

مع ذلك، وفي ظل الخلط بين ما طُرِحَ وما لم يطرح من أسئلة في الاستطلاع، وفي ظل الضخ الإعلامي والترويج السياسي لغايات واهمال أخرى، وفي ضوء الدعم الدولي والإقليمي لاستقلال الجُزُر، فقد حازت العائلة الحاكمة على شرعيّة سياسيّة محليّة ودوليّة كبيرة بمجرد إعلان الأمم المتحدة نتيجة الاستطلاع التي جهر فيها شعب البحرين بتأييده استقلال بلاده، وهذا جعل الشعب حاضراً بقوة في المشهد التاريخي، فلم يتحقق كلما أرادته الحكومة من تهميش للشعب عبر تحويل الاستفتاء استطلاعاً.

أمّا الشيعة، الكارهون للشاه بهلوي وسياساته، والمفتخرون بعروبتهم، حتّى قبل بروز القومية العربيّة، تيّاراً سياسياً فاعلاً في العِشرينيّات، أو بعد ضعف التّيار العروبي في السبعينيّات بعد هزيمة 1967م، فقد تحمسوا، وعموم أهل البحرين، لاستقلال الجُزُر، وتطلعوا لوضع أسس نظام سياسي عادل، وقد زادتهم حماسة الأجواء المحلية والإقليميّة والدولية التي رسمت مساراً سلساً ومبهجاً ومغذياً للوطنية لدعم لاستقلال البحرين، إضافة إلى الوعود السّياسيّة الصماء، التي أطلقها الإنجليز ورموز الحكم عن الإصلاح والشراكة السّياسيّة، والتي لم تجد طريقها على أرض الواقع.

خامساً: الوعي الشعبي بالجيوبوليتيك

لا غرْوَ أن يكون الوعي الشعبي متواضعاً لإدراك مدى تؤثر الجُزُر بالرياح الجغراسية، مقارنة بما يملكه الإنجليز والأسرة الحاكمة من خبرات على هذا الصعيد.

مع ذلك، فإن المناخ الإقليمي والدّولي طال المزاج الشعبي، فقد ساهمت "ثورة العشرين" في العراق ضد الإنجليز، بقيادة زعامات الحوزة الدّينية، في تغذية الحركة الاحتجاجية في الجُزُر، المطالبة بوقف الانتهاكات في الإقطاعيّات وإلغاء الضّرائب المفروضة على الشّيعة، كما تنامى الوعي السّياسي مع اتساع متابعة مجريات الأحداث في الهند وإيران ومصر وفلسطين، وتزايد استيراد الصحف، واتساع رقعة قرائها، وسفر

المواطنين إلى الخارج، وقدوم الأجانب إلى الجُزُر في موسم الغوص[1]. كل ذلك غذّى فكراً شعبياً يرفض السّخرة ويدعو للمواطنة والتغيير.

لكن الأحداث المفصلية التالية في الجُزُر لم تكن نتاج ظُلامات داخليّة وحسب، بل كان البعد الدّولي والإقليمي أساسياً في تبلورها حدثاً تاريخيّاً، مثل الحراك الشعبي في الخمسينيات بقيادة هيئة الاتحاد الوطني، وانتفاضة مارس في السّتينيات، وكتابة الدّستور وإلغائه في السّبعينيّات، والحركة الدّستورية في التسعينيات، والتجمّعات الحاشدة في دوار اللؤلؤة في 2011م[2].

(1) سعيد الشهابي، البحرين 1920- 1972: قراءة في الوثائق البريطانيّة، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 1996، ص 32.

(2) للتعرف على وجهة نظر الكاتب عن التأثيرات السّعوديّة والعراقية والإيرانية والأمريكية في الأوضاع الراهنة، أنظر للمؤلّف المقالات التالية:

الجيوبوليتيك والديموقراطية في البحرين، جريدة الأخبار، الخميس 20 تشرين الأول 2011:
https://al-akhbar.com/Opinion/96390

بايدن بين «البنتاغون» والدبلوماسية، جريدة الأخبار، الجمعة 27 تشرين الثاني 2020:
https://al-akhbar.com/World/296943

"البنتاغون" يُقيّد السّياسة الأميركية تجاه البحرين، جريدة الأخبار، الثلاثاء 10 تشرين الثاني 2020:
https://al-akhbar.com/World/296244

الفصل الثالث:
الطّريق إلى نظام 1923

أوّلاً: "خطاب التّنصيب"

أُعلنت الإجراءات الإنجليزيّة من قبل المسؤول البريطاني الأعلى في المنطقة، الذي يحمل لقب المُقيم السّياسي في الخليج، ويُدعى س. ج. نوكس، ولم تعلن من قبل المُعتَمَد السّياسي في البحرين، في إشارة إلى أهميتها والدّعم الذي تلقاه من قبل الحكومة البريطانية في الهند، ومن خلفها حكومة لندن بطبيعة الحال.

شغل ستيوارت جورج نوكس منصب المُقيم السّياسي في الخليج، في ثلاث فترات متفرقة، الأولى بين مارس (آذار) - نوفمبر (تشرين الثاني) 1914م، والثانية بين يناير (كانون الثاني) - أبريل (نيسان) 1915م، والثالثة بين أبريل - أكتوبر (تشرين الأول) 1923م[1]، وهي الفترة التي أعلنت فيها الإجراءات

(1) للتعرف على قائمة المقيمين السياسيين في الخليج، و"أسماء أهم المعتمدين البريطانيين في البحرين 1900-1932م"، أنظر: علي الديري، من هو البحريني: بناء الدّولة وصراع الجماعات السّياسيّة: 1904- 1929، مركز أوال للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2018، ص 335- 338.

الخاصّة بالبحرين، وسبق له تقلُّد منصب الوكيل السّياسي البريطاني في الكويت، بين أغسطس (آب) 1904 - أبريل 1909م[1]، وكان نوكس على معرفة بالبحرين، فقد شغل منصب المعتمد السياسي فيها بين 1910- 1911. ولد نوكس في البنغال (الهند) في 1869، حيث كان يعمل والده قاضيا في الإدارة البريطانية، كما عمل جدُّه في شركة الهند الشرقيّة، فهو سليل عائلة ضليعة بالمنطقة والخطط الاستعمارية، وتوفي نوكس في بريطانيا في 1956.

في تقديري، فإن لنوكس تأثيراً يفوق أي سياسي إنجليزي آخر، رغم أنّ زياراته المحدودة للجُزُر، وخطابه الذي نحن بصدده يعد أحد أهم الخطابات التي أثرت في مسار البحرين السياسي، إن لم يكن الأهم على الإطلاق، مقارنة بخطابات زملائه، فقد بين أهداف الإنجليز في الجُزُر، وتصوراتهم عن الفاعلين فيها، المحليين منهم والخارجيين، ورسم مستقبلها، إضافة إلى تأثيرات أخرى، لمئة سنة تالية، ولا يزال النظام الذي أسّسه قائما.

(1) تعيين أول وكيل سياسي في الكويت، (النقيب س. ج. نوكس).
https://www.qdl.qa/العربية/archive/81055/vdc_10005
1745463.0x000016

ولا أخفيكم أنني أصبتُ بالفزع وأنا أدقق للمرّة الأولى كلمته[1] التي ألقاها في 26 مايو (أيار) 1923م، فقد عُنونت باسم: "خطبة عزل عيسى بن علي"، وقُدّمت للرأي العام على أنّها تكاد تكتفي بتوبيخ العائلة الحاكمة، وتقلل من قيمتها على نحو مريع، وتوجّه نقداً لا حدود له لمرحلة الحاكم المعزول، والحقيقة أن العزل لم تكن المفردة الأهم في حديثه، وكما لا يجوز إهمال مفردة العزل، فإن اللامبالاة أو التقصير في تناول المفردات الأخرى، وكثير منها أكثر أهمية من العزل، أخل كثيراً في تلقينا لأحداث العِشرينيّات.

ألقى نوكس خطابه في تجمع موسّع، مُنح هو الآخر لقب "مجلس عزل عيسى بن علي"، وهذه تسمية لا تعبّر عن جوهر الحدث، الذي حضره ممثلين من مختلف الفرقاء في الجُزُر، من العائلة الحاكمة والنخبة السّنية والشّيعيّة، في محاولة ليقول الإنجليز إنّ الإجراءات التي يفرضونها تحظى بدعم أطياف المجتمع السياسي المتنوع.

هذا الخطاب بمثابة **إعلان ميلاد لنظام سياسي**، يمكن اعتباره نسخة جديدة وواضحة المعالم، من النظام القبلي القائم، بقيَمِه ومفاهيمه ومرتكزاته، ولذا نسمي كلمة نوكس "خطاب التنصيب"، واجتماع مايو "مجلس التنصيب".

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

وإذ تبدو كلمة الإصلاح ابتكار انجليزي، وينشر الأرشيف البريطاني فصلاً خاصاً عما يسميه "البحرين خلال عصر الإصلاح: 1923-1932"[1]، فإن "مجلس العزل" و"خطاب العزل" والاعلاء من شأن بلجريف يكاد أن يكون **منتجاً بحرينياً بامتياز**.

ثانياً: معالم المشروع الإنجليزي

في خطابه[2] الذي سوف نستشهد بعباراته مرّات عديدة هنا، رسم نوكس أهم معالم خارطة الطريق لما يسميه "الإصلاح" ومتطلباته، على النحو التالي:

1 . "ترسيخ حكم هذه الجُزُر بيد شيخ من آل خليفة"، **في ذريّة عيسى بن علي**، وليس في ذريّة شخص آخر من آل خليفة، أو قبيلة أخرى، أو طرف سني، وبالطبع ليس عائلة أو فرداً من "السّكان الأصليين للجُزُر": البحارنة، كما تصفهم الأدبيات الإنجليزيّة.

2 . نقل مسؤوليات السّلطة من الحاكم ابن علي إلى نجله البكر وولي عهده، حَمَد، وليس إلى نجل آخر، وخطى بذلك البريطانيّون خطوة ثالثة في ترسيخ النمط العمودي للحكم في هذه الذريّة بعد تنصيبهم علي بن خليفة (حكم فترة

(1) Records of Bahrain, p: 11.

(2) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

قصيرة في 1869)، ثم عيسى بن علي بن خليفة (حكم بين 1869 - 1923م) وها هم ينصبون حَمَد بن عيسى بن علي بن خليفة، الذي حكم بين 1923م حتّى 1942م.

3. تهدف إجراءات العِشرينيّات "في نهاية المطاف إلى **الارتقاء بالمجتمع السّني**، وليتمتعوا بدور فعال وصوت مهيمن في إدارة البلاد"، نفضل تسميتها بالمواطنة من الدرجة الأولى، تحت الحكم الخليفي الأكيد.

4. مقابل "الدّعم المخلص"، الذي على البحارنة تقديمه للحاكم الجديد، فإن الشيخ حَمَد يطلق وعوداً "بحمايتكم من أي ظلم"، ومضيه في قرار حظر السّخرة، ما عنى الاعتراف بمواطنيّة شرائح واسعة من السّكان الذين لم يعرفوا بلداً آخر لهم. لم يغير ذلك بالقدر المنشود معنى المواطنة، فلا ينبغي على الشّيعة "توقع المساواة على نحو ملزم، كما لا يمكن إلغاء **الامتيازات السّنية** دفعة واحدة، في حال أمكن إلغاؤها"، يقول نوكس أمام الحشد الذي اجتمع به.

5. "الدّعوة الملحّة إلى الإصلاح الإداري"، وذلك يتطلب أمرين، من وجهة نظر الإنجليز: أوّلاً، إقامة حكومة تُحكم قبضتها على القرار. ثانياً، إنشاء مكتب للحاكم، وهياكل بيروقراطيّة مُتطورة، في مجالات الشرطة، والجمارك، والماليّة العامة وغيرها، تمثل أجهزة إخضاع، إضافة إلى

تقديمها خدمات للمواطنين، باعتبار ذلك من واجبات مؤسسة الحكم[1].

قرّرَ نوكس أنّ **هويّة البحرين "سُنيّة"[2]**، في محاولة علنيّة لإثارة النزاعات الطائفيّة، وكأنّ لا وجود شيعي في الجُزُر، ولا وجود شيعي في جوارها. ويكاد المُقيم السياسي أن يذمَّ الصحراء وتقاليدها، أو لنقل أنّه يكرّر الصورة التقليديّة السائدة في الغرب عنها، قائلاً للدواسِر: "هذه الجُزُر ليست بساتين النخيل في الجزيرة العربيّة الصحراويّة، حيث يجوب المالكون حول الصحراء طوال العام، ليعودوا لتناول ثمار بساتينهم عند موعد الحصاد". كما تحضر الشريعة الإسلاميّة في خطابه في بعدها القضائي[3]، ويجدر الحديث، تفصيلاً، في موقع آخر، عن تصور نوكس الأحادي لهويّة الجُزُر، وتداعيات ذلك التي لا زالت ماثلة.

6. التزام القادة البريطانيين بـ **"السّقف الخليجي"**، والاكتفاء بتغيير حاكم بآخر، وتركيز جهودهم على إنشاء جهاز بيروقراطي، وتهميش الحاجة الفعليّة إلى تأسيس دولة لجميع مواطنيها.

---

(1) أنظر: "رابعاً: ما وراء التحديث الإداري"، في "الفصل الثالث عشر: إجراءات استعمارية في قالب حلوى"، في هذا الكتاب.

(2) أنظر: "إدراج البحرين ضمن المَشْيَخات"، في الفصل الثاني: "التأثيرات الجيوسياسية: المَشْيَخات وفارِس"، من هذا الكتاب.

(3) أنظر: "الفصل الرابع: تحليل المُحتوى لخطاب التنصيب"، في هذا الكتاب.

7. وضع سلطة القضاء المحلي تحت قبضة الإنجليز والحاكم، أما "السّلطة القضائيّة على الأجانب، ستبقى في المستقبل بيد المُعتَمَد السياسي"[1]، استناداً إلى المرسوم البريطاني القديم، الصّادر في 1913م، وهذا يعني بأن إصلاح القضاء عنى **إخضاعه للإنجليز والحاكم**، وليس جعله مستقلاً، وهو الشرط اللازم لوجود قضاء فعّال، وإذا كانت الديمقراطية شأناً جديداً، فإن القضاء شأنٌ قديمٌ، وضوابطه مرصودة ومفهومة إلى حد كبير، ومهما يكن فإن وضع القضاء في جيب السلطة المحلية والأجنبية يمكن نعته بأوصاف شتى، والإصلاح ليس من بينها.

8. ضمان حقوق الأجانب وتسهيل تدفّقهم إلى الجُزُر، والبناء على ما شهدته المنامة من "زيادة في عدد الأجانب، وثرواتهم، وأهميّتهم في المجتمع على نحوٍ مدهش"، وما زال دور الأجانب مهماً من الناحية السّياسيّة والاقتصاديّة.

9. إصلاح تجارة اللؤلؤ، باعتبارها "مصدر ثراء هذه الجُزُر، أسّست لازدهار المنامة، ونظافتها، ورخائها"، من ناحية، ومصدر "العبودية الدّائمة"، من ناحية أخرى. والتراخي الإنجليزي بشأن هذا الملف، وهو من أكثر الملفات التي بحاجة إلى اصلاح، يعطي دلائل إضافية إلى أن الإصلاح كان غطاء للهيمنة على الجُزُر.

---

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

كما بيّن نوكس في خطابه أنّ الحكومة البريطانيّة هي التي رسمت المسار التي ستتبعه الجُزُر، وأنّها تقطع وعداً على نفسها لـ "مساعدة الشيخ حَمَد بكل الطرق المشروعة ضد أي اعتداء خارجي أو عصيان داخلي"، إن تلك ضمانات أمنيّة عالية المستوى تصدر من "المتحدث الرسمي" باسم لندن، في اجتماع عام (مجلس التّنصيب) يضم مختلف الطّيف البحريني، وتوجه انذارا للمجتمعين، وابن سعود المتحالف مع رافضي الإجراءات.

ثالثاً: من اللاحكم إلى الحكم

يقولُ نوكس إنه من الخطأ وجود "حكومَتين تعملان فعلياً جنباً إلى جنب في البحرين"، إحداها يقودها المُعتَمَد السّياسي، وهذه حكومة ناجحة، وقد أدّت إلى ازدهار المنامة وتدفّق الأجانب، والثانية فاشلة، يقودها ابن علي، أدّت إلى الفساد والاستبداد، ويقرر نوكس أن ذلك زمن ولّى، وعلى الجميع الخضوع للإنجليز.

في ضوء ذلك، فإن من المناسب تسمية عهد حَمَد، بأنّه حقبة **الحكم الإنجليزي المباشر** للجُزُر، بعد إن كانوا يُديرون الأمور بطريقة غير مباشرة، في معظم سنوات حكم والده ابن علي.

وحين يطلقُ نوكس على الحاكِم المُنحّى صفة "اللاحكم"، فلا يقصدُ كونه ظالماً، ومتفرداً بالسلطة، ومحتكراً للثروات، أو

حتى كونه إقطاعيّاً، أو كونه يمنح الإقطاعيين امتيازات استثنائيّة، فقد استمرت سمات العنف والاستفراد والامتيازات الخاصّة، ومكتسبات الإقطاعيين - كما سنوضح - بعد إزاحة ابن علي، علماً بأن الاقطاع كان نمطا للحكم، في ظل الحماية البريطانية، فلا يمكن لأي شخص أن يكون إقطاعيّا، ويتم تحديد الإقطاعيين بقرار من الحاكم، الذي لم يكن متساهلاً، كما يدّعي نوكس، وتكرر خلفه الرّواية السائدة، بل كان باطِشاً، ويفوّض المقربين منه، مثل أي حاكم آخر، لتسيير شؤون الجُزُر، في الاقطاعيّات، وفي القضايا والمجالات الأخرى.

وعليه، "اللاحكم"، كما أفهمه من خطاب نوكس وممارساته، هو ذاك النّمط من الإدارة الذي لا ينصاع للحكومة البريطانيّة، ولا يواكب تطلعاتها، في لحظة فارقة، اتخذ فيها الإنجليز قراراً حاسماً بقيامهم بإدارة الجُزُر على نحو مباشر، وعلى المستويات كافة، بعد سنوات من تفويض ابن علي بممارسة الإدارة، فقد كانوا بصدد إجراء تغيير في البحرين ينسجم مع التغييرات التي تقودها بريطانيا في معظم المحميّات التي يسيطرون عليها.

لذا، فإن "اللاحكم" المُدان من قبل نوكس، يكون عاقِلاً ومتّزِناً وذكيّاً، حين ينفذ طلبات الإنجليز، فـ "منذ نحو عشرين سنة، وانطلاقاً من حكمة الشيخ عيسى، سلمّ الإدارة والمسؤولية المباشرة عن الأجانب إلى المُعتَمَد السياسي في

البحرين"[1]، وهذا نموذج للقرار الذي يستحق لقب حسن الإدارة والحِكمة، أي تنفيذ أوامر الإنجليز، وحين لا ينفذ الحاكم تلك الأوامر والمتطلبات توصف إدارته بالاستبدادية والظالمة، بل بـ "اللاحكم" والفوضى.

لم يكن نوكس يفكر في إصلاح القضاء، وعلاج مشاكل تجارة اللؤلؤ، ولم يظهر رغبة في تحويل الظلم عدلاً، ولم يعمل على إشراك الناس في السلطة، ولم يكن مهتمّاً بتوزيع الثروة على نحو عادل، وإذا كانت مثل هذه التقاليد غير راسخة أو غير مطروحة في الجُزُر، فإنها كانت ثابتة في لندن، وكانت قيْد التطبيق، وإن شكلياً، في بعض دول الجوار، برعاية إنجليزيّة.

رابعاً: بناء سلطة متعالية

تتحدث السردية المتداولة عن إنشاء الإنجليز، بقيادة نوكس، سلطة مؤكزية، وأفضل تسميتها **مرجعيّة واحدة** أو سلطة متعالية قوية وتخضع الجميع، وعلينا دراسة نموذج "بلديّة المنامة"، التي أسسها الإنجليز في 1919، وبحث مدى تطابقها مع "النموذج المركزي" أو "اللامركزي" في الحكم والسلطة والإدارة المحلية، وهي تعبيرات لها دلالات مختلفة في القاموس السياسي والإداري، علما بأن نوكس لم يستخدم

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

في إعلانه لفظ "السلطة المركزية"، وهذا سبب إضافي يدفعني للحذر في استخدام مصطلح الحكومة المركزية، أو للدقة أحاول إعادة تعريف المصطلحات، في ظل الخلط بين الأنماط الإدارية والسّلوكيات السّياسية وأخلاقيّات السّلطة[1].

لقد اقتضى تأسيس مستعمرة حديثة، إيجاد إدارة تنصاع للإنجليز، بوصف ذلك بديهيّة سياسيّة وإداريّة بالنسبة للمستعمرين الخبراء في إدارة المحميّات الخاضعة لهم، أمّا كون هذه السلطة تصدر قراراتها وفق نموذج مركزي، أو بحسب نمط تفويضي، فهذان النمطان لا يحيلان إلى الضعف أو القوة أو العدالة او الانتهاكات أو الضّرائب العادلة أو غير العادلة؛ أخذاً بالاعتبار - وهذه نقطة جوهرية - ما نفترضه بأن "مرجعيّة واحدة"، كانت تسود إبّان حكم عيسى بن علي، الذي اتخذ **الإقطاعيّات نموذجاً واعياً للحكم[2]**.

والسلطة المتعالية ذات الرأس الواحدة، وقد أصبحت تتبع نمطا مركزيّا في اتخاذ القرار، بعد إجراءات نوكس، ليست مصطلحاً عابراً تتداوله الألسّن دون أن تمنحه الدّلالات العميقة له، إنها **سلطة مفتولة العضلات**، وليس سلطة رومانسيّة، تفرض إيقاعها على الأطراف كافة، دون استثناء،

(1) أنظر: "الفصل الثالث عشر: إجراءات استعمارية في قالب حلوى"، في هذا الكتاب.

(2) أنظر "الفصل السادس: هدم الإقطاعيّات.. ورعاية الإقطاعيين"، في هذا الكتاب.

وتحوّل تصورات المستعمرين إلى واقع، إنها حكومة تكسير الرؤوس.

خامساً: حكومة تكسير الرؤوس

يعتقد الإنجليز أنّه بدون إخضاع مراكز القوى الخليفيّة والسّنيّة والشّيعيّة لإدارة الحاكم الجديد، لن تكون قرارته نافذة، ولا مهابة الجانب، ما دامت غير قادرة على احتكار: العنف، وتحصيل الضّرائب، وفرض قانونها.

ثمّ إن انتفاء الاحترام لقرارات حكومة الشيخ الجديد، يعني عدم سيادة الإنجليز الذين أصدروا مرسوماً بتعيينه، لذا وجب إصدار قرارات مكمّلة واتخاذ تدابير إضافيّة، لضمان تسليم الجميع بمرجعيّة زعيم القبيلة المُعيّن وحكومته، لكن هذه السّلطة أو الحكومة إزاء من؟ وتتعالى على من؟

1. **تتعالى على الحاكم نفسه،** فهي أسمى منه وأرفع، وهو يستمد سنده من الإنجليز والقوانين التي يخطّونها، والهياكل البيروقراطيّة التي ينشئونها، بما في ذلك القضاء. ويشير نوكس إلى أن حَمَد لم يكن ساعياً للسلطة، لكن الإنجليز أوصلوه لها، فالتطلع إلى السلطة من عدمها ليس كافياً لحيازتها، فهذا قرار منوط بأصحاب القرار الفعليين.

2. والحكومة المنشودة هي في مواجهة **مراكز القوى الخليفيّة،** مثل عبدالله بن عيسى[1]، الأخ الأصغر لولي العهد، الذي كان رجلاً قويّاً، مقرباً من والده الحاكم المحال للتقاعد.
3. وحكومة المُعتَمَد السياسي - حَمَد هي في قبال **"الإقطاعيّات"** الخليفيّة التي مثّلت نوعاً من "الحكم الذاتي"، ويجدر زجرها بعد أن سمحوا لها بالتمدد سنوات طويلة. وفي سبيل تثبت المؤسسات الجديدة أخضع الإنجليز شيوخ تلك المحميات للقانون السّاري، الذي يُطبّق بانتقائيّة، وينبع من السّلطة المتفردة الوحيدة التي لا شريك لها.
4. والحكومة قيد الإنشاء في مواجهة **القبائل الدّاعمة لآل خليفة،** مثل "قبيلة الدّواسر" بما يحظر على القبائل السّنيّة المتحالفة مع الحاكم القديم تشكيل "دويلة داخل الدّولة"[2]، بحسب تعبير نوكس، بل وعليهم الالتزام بالتدابير البريطانيّة وقوانينها وأعرافها، و"دفع الرسوم كلها إلى الشيخ حَمَد وحده"، وحظر تطبيق السّخرة ضد الغوّاصين الشّيعة.

---

(1) عن "المكائد السّياسيّة من مجموعة صغيرة من الأشخاص تحت قيادة الشيخ عبد الله، الابن الأصغر للحاكم، والظلم الذي مارسته العائلة الحاكمة على مدى سنوات"، أنظر: "مذكرة حول الوضع السياسي في البحرين تشرين الثاني/ نوفمبر 1921م"، في: مجلس العزل: وثائق عزل عيسى بن علي وتأسيس الدولة الحديثة 1923م، ص 27- 34.

(2) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

5. والحكومة التي أنشأها الإنجليز مطلع العِشرينيّات، كانت في قبال **مراكز النفوذ الشّيعيّة** التي تمتّعت بقدر وافر من الاستقلال، ولم تكن جزءاً من بيروقراطيّة المؤسسة الحاكمة، وتحديداً مؤسستي القضاء والوقف، اللتين كانتا تعملان بشكل مستقل عن الحكم، من حيث إطلاق الأحكام وتنفيذها، وتأجير الأراضي، وتحصيل الأموال التي تزيد من استقلاليّة القضاة الشّيعة، فيما عمل القضاء السُّني "كجزء لا يتجزأ من الحكم القبلي"[1]، وقد عمل بلجريف في وقت مبكر من وصوله المنامة، إلى احتواء مركزي النفوذ هذين، وشرعنة وضع اليد عليها، عبر سلسلة من التشريعات والقرارات التنفيذيّة، ولم يكن ذلك هيّنًا[2].
6. إضافة إلى ما سبق، فإن الحكومة الجديدة هي إزاء **القطاعات الشعبيّة، والأجانب**: سُكاناً ومؤسسات، ويريد الإنجليز ضبط ايقاعهم وفق ما يشتهون من تشريعات وتدابير سياسيّة وأمنيّة وضريبيّة وقضائيّة.

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدّولة في البحرين: تطور نظام السّلطة وممارساتها، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1983، ص 128.

(2) فؤاد إسحاق الخوري، مرجع سابق، ص 175- 176.

الفصل الرابع:
تحليل المُحتوى لـ "خطاب التّنصيب"

أوّلاً: البعد المنهجي

يهدف هذا الفصل إلى تحديد أولويّات المُقيم السياسي، ستيوارت جورج نوكس (1869 - 1956م)، وحصر القضايا الرّئيسيّة في خطابه، بالاتّكاء على منهجيّة تحليل المُحتوى، التي تتيح إخضاع جميع النّصوص المكتوبة، مثل الكتب والجرائد والخطب السّياسيّة والدينيّة للتحليل العلمي، من أجل "تفادي النّتائج الانطباعيّة والعاطفيّة" [1]، والغاية من اتباع منهجيّات متعددة، في هذا الكتاب، ضمان سلامة الخلاصات التي ننتهي إليها.

بملاحظة الجَدولين (1) و(2)، والرّسم البياني (1) تتجلّى مجموعة من القضايا، ومدى الحيّز والمساحة المخصصة لكل منها، مُقاساً بعدد الكلمات، ونسبتها المئويّة من مجمل النص، أو من مجموع الكلمات المفتاحيّة، الأمر الذي يوضح نقاط التركيز لدى المتحدث وأولوياته.

(1) رشدي أحمد طعيمة، تحليل المُحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة 1425هـ، 2004م، ص 71-72.

الجدول رقم (3) يُعيد جمع الكلمات المفتاحيّة ودمجها في عنوان واحد، وبذا فإنه والرّسم البياني رقم (2) يظهران على نحو أكثر دقة العناوين الرّئيسيّة للخطاب، والأولويّات الأبرز للمُقيم السياسي، التي تتمثل في **تمكين القبيلة** الحاكمة من الهيمنة على السلطة والثروة، وليس وضع برنامج للإصلاح كما يُشيع الإنجليز والرواية السائدة، وسبق أن أبرزنا - باقتضاب شديد - بُعد "الهويّة"[1]، فقد اعتبر نوكس الجُزُر سنية، مهملاً البُعد الشيعي.

منهجيّا، الكاتب مدعوٌّ لإيضاح مبرّرات قيامه بتحليل خطاب نوكس، وسبق أن أشرنا إلى أن ذلك الخطاب يعدُّ من الأكثر تأثيراً في الجُزُر، في المئة عام الأخيرة، وفي السّنوات المُقبلة.

كما نرجو أن تكون القضايا الرئيسيّة والكلمات المفتاحيّة قد باتت واضحة للقارئ، فلا حاجة إلى تكرار التعريف بها، وستقدم السطور التالية تحليلاً إضافيّاً.

تحليل المُحتوى يمكن أن يشكّل لوحده كتاباً منفصلاً، غنيّاً بالمعلومات المستقاة منهجيّاً، الأمر الذي يعطي التّحليل المبني عليها قدراً وافراً من الصدقيّة والموضوعيّة، علماً بأنّنا لن نكثر من الجداول والرسومات البيانية، ولن نبرز كل ما تقوله

(1) أنظر: "إدراج البحرين ضمن المَشْيَخات"، في الفصل الثاني: "التأثيرات الجيوسياسية: المَشْيَخات وفارِس"، من هذا الكتاب.

الأرقام والإحصاءات ودلالاتها، وسنعوّل على تدقيق القارئ في البيانات المعروضة.

ونُشجع الباحثين على المزيد من التّحليل النوعي لهذا الخطاب المهم، والخطابات الإنجليزية أو المحليّة الأخرى، لأننا لن نجيب على كافة الأسئلة التي يطرحها. وبطبيعة الحال، يمكن اتباع تصنيفات وكلمات مفتاحية أخرى لتحليل النص، والخروج بنتائج أوْسَع.

ثانيا: الفرضيّات

الغاية هنا اختبار إضافي لبعض فرضيّات البحث، التي نرجو وقد أصحبت واضحة للقارئ، وأبرزها:

1. الإصلاح لم يكن هدفاً بريطانيّاً، وإنمّا هو شعار برّاق ومخاتل، فالإجراءات الإنجليزيّة هدفت إلى تقوية النفوذ الاستعماري.
2. اهتمام نوكس كان مُنصبّاً على ترسيخ حكم الأسرة الخليفيّة، وتثبيت سلطة الشيخ حَمَد الذي أعلِن رئيساً للمشيخة، التي باتت خاضعةً على نحو شبه كامل لسلطة المُعتَمَد البريطاني، والسلطات الأعلى درجة في الحكومة البريطانيّة في الهند.
3. الإقطاع صنيعَة بريطانيّة بقدر ما هو ممارسة خليفيّة، وشكّل نمطاً للحكم في عهد عيسى بن علي، ولم يكن نتاج ضعف السّلطة في مركز القرار.

4. النّموذج المَركزي في الإدارة، الذي اتبع بعد "خطاب التنصيب"، لم يشكل مسارا جادّا لحوْكمة مؤسسات المَشْيَخة وآلية اتخاذ القرار فيها، ولا يمكن اعتباره نموذجاً مرتبطاً بالإصلاح أو الانتهاكات، إنه **نظام مُحايد**.
5. زيادة **مركزة السلطة** في عشرينيّات القرن العِشرين لم تُهشّم سلطة القبيلة، ولم تسعَ أصلا إلى تفتيتِها.
6. الغاية من إقامة الهياكل البيروقراطيّة وتحديثها، والإجراءات الأخرى المُكمّلة، هو إخضاع مراكز القوى الخليفيّة والسنيّة والشيعيّة للحاكم الجديد، وتسهيل إدارة شئون المَشْيَخة، وجعلها مواكبة لزمانها التقني.
7. ترسيخ الطّائفيّة السياسيّة، كان هدفاً مُدركا ومخطّطاً له من قبل الإنجليز، ولم يكن **عرضاً جانبيّاً**.
8. سعى نوكس إلى تأكيد عزل الجُزُر عن جوارها العراقي والإيراني.
9. جُلُّ ما سبق أهملته الرواية السائدة، أو فشلت في قراءته وإبرازه، وانخدعت في كثير من الحالات بالرّواية الإنجليزية وشعاراتها الزّائفة.

ثالثاً: القضايا الرّئيسيّة

جدول رقم (1): القضايا الرّئيسيّة في خطاب نوكس، ومدى الحيّز المخصص لكل منها مقاساً بعدد الكلمات، والنسبة المئويّة من مجمل الخطاب[1].

#	القضية	عدد الكلمات	النسبة المئويّة	تكرار حَمَد	تكرار عيسى
1	الحاكم المُعيّن حَمَد	683	29.38%	13	0
2	السُّنة	362	15.57%	2	0
3	الشّيعة	221	9.51%	2	0
4	تجارة اللؤلؤ	218	9.38%	2	0
5	الأجانب	194	8.34%	1	2
6	آل خليفة	181	7.78%	2	0
7	القضاء	131	5.63%	2	0
8	الإصلاح الإداري	123	5.29%	1	2
9	الحاكم المنزوعة صلاحيّاته: عيسى بن علي	130	5.59%	0	2
10	الجمارك	50	2.15%	2	0
11	التمرد	32	1.38%	0	0
المجموع		2325	100.00%	27	6

(1) أنظر المُلحَق رقم (1).

ملاحظات:

1. عدد كلمات الخطاب المترجم: 2325، ونص الخطاب منشور في المُلحَق رقم (1) مُقسّم بحسب المواضيع المذكورة في الجدول.
2. إدراج تكرار حَمَد وعيسى في الفقرات المخصصّة لكل موضوع، يهدف لقياس مدى حضور الحاكم المُعيّن في تفكير الإنجليز مقارنة بالحاكم المحال للتقاعد، حتّى حين يتحدث المُقيم السياسي عن الضّرائب أو القضاء أو أي قضية أخرى.
3. أحصيتُ كلمتي عيسى وحَمَد، ولا يشمل الرصد الضمائر أو الكلمات التي تعود على الرّجلين.

الرّسم البياني رقم (1): القضايا الرّئيسيّة في خطاب نوكس، ومدى الحيّز المخصص لكل منها مقاساً بعدد الكلمات

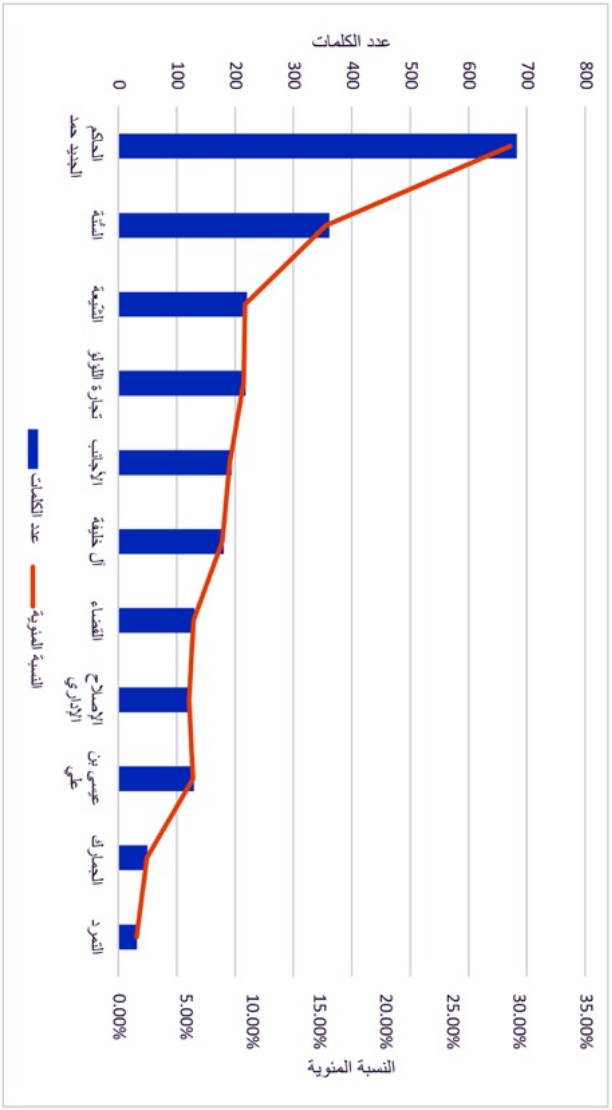

رابعاً: الكلمات المفتاحيّة

جدول رقم (2): الكلمات المفتاحيّة وتكرارها في خطاب نوكس

#	الكلمة	التكرار	النسبة المئويّة
1	حكومة/ حكومتان (12) حكم (13) الإدارة (4) السلطة (4)	32	٪16.93
2	حَمَد	27	٪14.28
3	البريطانية (5) / المُعتَمَد السياسي (9) الهند (1) / لندن (1)	16	٪8.46
4	أجانب (9) / أجنبي (4)	13	٪6.87
5	جمارك (2) / جمركية (2) / رسوم (2) / عائدات (6)	12	٪6.34
6	مال (4) / ثروة (4) / استثمار (1) / مشاريع (2) / زراعة (1)	12	٪6.34
7	تجارة (2) / لؤلؤ (1) / مجلس السالفة (2) / نواخذة (2) / غاصة (4)	11	٪5.82
8	قضائيّة (2) / قضايا (4) / قضاة (2) محاكم (1) / تحكيم (1) / متقاضين (1)	11	٪5.82

9	عبودية (1) / احتيال (1) / خداع (2) / ظلم (2) / ابتزاز (1) / معاناة (1)	8	٪4.23
10	سنة (1) / سني (4) / السنية (2)	7	٪3.7
11	عمل	6	٪3.17
12	عيسى	6	٪3.17
13	تعليم (1) / مدرسة (1) / مدرسية (1) / طلاب (2) / طالب (1)	6	٪3.17
14	شريعة	6	٪3.17
15	إصلاح / إصلاحات/ الإصلاح الإداري	3	٪1.58
16	شيعي (2) / سكان أصليون (1)	3	٪1.58
17	ضرائب	2	٪1.05
18	المنامة	2	٪1.05
19	بيوت / إسكان	2	٪1.05
20	أمن	1	٪0.52
21	مساواة	1	٪0.52
22	سلام	1	٪0.52
23	عربية	1	٪0.52
42	صحة/ مستشفيات	0	٪0

25	عدل	0	٪0
26	حرية	0	٪0
27	المحرق/ سترة	0	٪0
28	حكومة أو سلطة مركزية	0	٪0
29	اقطاع / سخرة	0	٪0
30	السلطة التشريعية	0	٪0
	المجموع	189	٪100

خامساً: الحيّز للحاكم الجديد والقديم والعُتوب

خصص المُقيم السياسي نحو 30٪ من خطابه للحديث عن الحاكم الجديد وإليه، بعدد كلمات تبلغ 683 كلمة من مجمل الخطاب[1] البالغ عدد كلماته 2325 كلمة (أنظر الجدول رقم 1)، ويتكرر اسم حَمَد 27 مرّة في الخطاب، بنسبة تبلغ 14.3، من عدد الكلمات المفتاحيّة التي رصدها الجدول رقم (2).

بيْد أنّ التدقيق يقودنا إلى أن جل خطاب نوكس كان عن حَمَد وإليه، سواء بالتعبير له عن الدعم، أو بتقديم نصائح له أو تعليمات أو نقد أو تحذير، وحتّى حين كان نوكس يوجه كلامه إلى الأسرة الحاكمة أو الشيعة أو السنة، أو يتحدث عن الضّرائب

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

وتجارة اللؤلؤ، فإنه يؤكد على **مركزية حَمَد** في المشهد السياسي، بوصفه ممتثلاً لأوامر الإنجليز بتوليه المسؤولية ويحظى بدعمها إزاء أي تحدٍّ.

بالمقابل، لا ينشغل نوكس بالحاكم المنزوعة صلاحياته، عيسى بن علي، وقصته تشغل حيزاً متواضعاً في النص، مقداره 5.59٪ (الجدول رقم 1)، ويرد اسمه 6 مرّات، بنسبة 3٪ من مجمل الكلمات المفتاحيّة المرصودة (الجدول رقم 2)، مقرونة بالمدح أو الذم، وتبرير نقل السلطة، وهي نسبة متواضعة تجعل من نعت إعلان نوكس "خطاب العزل"، ومجلس مايو على أنه "مجلس العزل"، توصيفين لا يعكسان جوهر المشهد.

ويوجه المُقيم السياسي حديثاً مقتضباً إلى أفراد آل خليفة، مقداره 7.78٪ من مجمل الخطاب، دون منحهم لقب "الأسرة الحاكمة"، فهو يخاطبهم بلقب الأسرة المعروف، آل خليفة، ولا أقول إن تلك إشارة واضحة إلى أن بيت الحكم في حَمَد ونسله، وعلى الجميع السّمع والطّاعة له، فذلك مما هو مستقر، وقتئذٍ.

وحين نجمع الكلام عن حَمَد (29.38٪/ 683 كلمة) وعيسى (5.59٪/ 130 كلمة) وآل خليفة (7.78٪/ 181 كلمة)، نخرج بنتيجة مفادها أن أكثر كلام نوكس كان موجها للأسرة الحاكمة أو رموزها، بمقدار 42٪/ 994 كلمة. (لاحظ الجدول رقم 1)

سادساً: بين الحكم والسلطة والإدارة

عادة ما تشير وسائل الإعلام إلى "الإدارة الأمريكية"، بوصفها حكومة الولايات المتحدة، ولا يوجد في الدستور الأمريكي مصطلح الإدارة، وإنما الحكومة الفيدرالية[1].

في خطاب نوكس، ترد كلمة الإدارة 4 مرّات، والسلطة 4 مرّات، وكلمات الحكم ومشتقاتها 25 مرّة (الجدول رقم 2)، وهذا يعطي وزناً هائلاً للسلطة في خطابه، ولذا يمكن اعتبارها أولى الأولويّات.

ولا يظهر وجود فروق جوهرية، لجهة الدلالة السّياسيّة، بين تلك المصطلحات (الحكم، السلطة، الإدارة) في حديث نوكس، حيث يرد لفظ "الحكم" عادة، بشكل سلبي أو شبه سلبي، مقرونا بالحاكم المعزول، مثل قوله "أدّى الحُكم المُتساهل والمُتسامح للشيخ عيسى، قد يسمّيه البعض سوء الحُكم"، بينما يرتبط مصطلح السلطة باحتمال أو بوقوع الاستيلاء عليها.

أمّا لفظ الإدارة فيحضر بشكل إيجابي، عادة، مقرونا بالإنجليز، مثل "قرّرت الحكومة البريطانية، انطلاقاً من حكمتها وهادفةً للخير للعام، إدخال دم جديد وتدعيم الإدارة"، أو مقرونا بالحاكم الجديد، مثل "ما دفعه إلى تحمّل هذه المسؤولية على عاتقه وعبء الإدارة، بغض النظر عن بعض

(1) دستور الولايات المتحدة الأمريكية:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

التردّد، هو احترام السُمعة الحسنة لأبيه، ومنفعة آل خليفة، ورفاهية المجتمع السنيّ".

مع ذلك، يُنهي نوكس خطابه داعِما لحَمَد، بذكر مصطلح حكم وليس إدارة، حين يقول: "يا صديقي - وهنا أخذته بيده - أسأل الله أن يمنّ على حكمكم بالبركة والازدهار"، وقد فكرتُ في الاستفادة من عبارة "**وهنا أخذته بيده**"، في عنوان الكتاب، إنها صورة بألف كلمة، أمّا عيسى بن علي فقد غاب حتى عن مجلس التنصيب، ولم يكن هناك تسليم وتسلّم علني.

سابعاً: الحيّز للسنة والشيعة

يخصص نوكس نحو 9.51٪ من حيّز كلامه عن الشيعة (221 كلمة) (الجدول رقم 1)، ويرد لفظ "شيعي" مرّة واحدة، ومصطلح "المذهب الشيعي" مرّة واحدة، ومصطلح "السكان الأصليون" مرّة واحدة، بنسبة 1.58٪ (الجدول رقم 2)، وسندقق تالياً في المضمون، بيْد أنّ في النسبة المتواضعة دلالة على عدم اكتراث بشؤون الشيعة، وبهموم الشعب عموماً، كما سيتضح، ووصف الشيعة بأنّهم السكان الأصليين، أقرب ما يكون إلى دغدغة للمشاعر، مادامت لم تتحول إقرار كاملاً بحقوق المواطنة المُتساوية.

أمّا الاتهامات الموجّهة إلى النخبة الشيعيّة بالتآمر مع الإنجليز، فكانت هجوماً مضاداً، وحرباً سياسيّة وإعلاميّة، وقد ساهمت الرواية السائدة في تغذية فرضيّة التوافق الشيعي

الإنجليزي حين صوّرت أو تكاد الإجراءات وكأنها إصلاحات تصب في صالح البحارنة، غير مدركة أن نوكس قرر صراحة أن من يُسمّيهم السكان الأصليين عليهم عدم توقع المساواة، والقبول بالمُواطنة من الدرجة الثانية، وهو نفق مظلم لم تخرج الجُزُر منه بعد.

وبشأن الحيّز الذي منحه الخطاب للسُّنة، فبلغ 362 كلمة/ 15.57٪ من مجمل الخطب، بينما حضر الشيعة بنسبة 9.51٪/ 221 كلمة، (الجدول رقم 1)، ويذكر نوكس السُّنة 7 مرّات، بنسبة 3.7٪ من نسبة الكلمات المفتاحية، ويمكن أن يضاف لهم لفظتي الدواسر والشيخ قاسم المهزع، ويكون التكرار 9 مرّات، بينما ذكر الشيعة 3 مرات بنسبة 1.58٪ (الجدول رقم 2)، وصحيح أن الحضور السّني أكبر من الشيعي في الخطاب، بيْد أنّ على السّنة التذكر أنهم ليسوا حُكاماً، ولا ينافسون الحكام، إنهم مفضّلون لدى الحاكم والإنجليز لأسباب أو أخرى، شرط أن يعرفوا حدودهم.

ثامنا: الحيّز للأجانب

من الملفت حضور الأجانب في الخطاب بنسبة 8.3٪ / 194 كلمة (الجدول رقم 1)، الأمر الذي يعبّر عن أهميتهم في حسابات البريطانيين، وكما تكرر كلمة الأجنبي 13 مرّة، جميعها بشكل إيجابي. (الجدول رقم 2)

ويعتبر نوكس الحاكم المعزول، عيسى بن علي، صاحب "حكمة" وتدبير، "بإحالة القضايا الأجنبية إلى المُعتَمَد السياسي، أدّت إلى زيادة عدد الأجانب، وثرواتهم، وأهميّتهم في المجتمع على نحوٍ مدهش"، وعلى حَمَد المضي في ذات الطريق، من أجل زيادة "الثروة، والراحة، والرخاء العام لمدينة المنامة"، التي يسيطر الأجانب على مساحات مهمّة من تجارتها، ويروّج البريطانيون أن الوافدين قاموا ببناء العاصمة، في انحياز فاقع للأجانب، الذين هم في هذه الحالة البريطانيين والأوربيين، أكثر من غيرهم.

تاسعاً: الحيّز للأبعاد الماليّة والعمل

يشغل البعد المالي والاستثماري حيزاً كبيراً في خطاب نوكس، ويتكرر نحو 12 مرّة، بنسبة 8.4٪، (الجدول قم 2) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالكلمات المفتاحيّة الأخرى.

يمكن أن يتكثف الحضور والتكرار إذا أضيف للبعد المالي ملف الجمارك والعائدات التي تتكرر 12 مرّة، بوصف الرسوم إيراداً حكومياً، وأُضيفُ لها تكرار كلمة "عمل" (6 مرّات)، باعتبار العمل والعمال فاعلين في السوق، وبذا يكون المجموع 30 تكراراً، وهذا ما يجعل من البعد المالي أولوية لدى الإنجليز ويأتي في المرتبة الثانية وليس الخامسة من ناحية التكرارات. (الجدول رقم 3).

ونظريّاً، يمكن إضافة ملف الضّرائب ضمن البعد المالي، بيْد أنّ هذا الملف (الضّرائب) يظهر في خطاب نوكس، وكأنه **شأنٌ حقوقيٌ وشيعيٌ**.

كما أنّ البعد المالي ينال القسط الأكبر من كلام نوكس الموجّه لحَمَد، فأكثر من نصف النصائح والنقد والتعليمات التي أسداها المقيم السياسي للحاكم الجديد كانت على صلة بالمصاريف والميزانيّة والمشاريع وحُسْن التدبير المالي، حوالي 344 كلمة من أصل 683 مجموع الكلمات التي كانت نصيب حَمَد. (الجدول رقم 1)

عاشراً: الحيّز للإصلاح وتجارة اللؤلؤ والقضاء

الإصلاح ليس مركزياً في خطاب نوكس، فهو يحضر بنسبة 5.29٪ / 123 كلمة (الجدول رقم 1)، وتتكرر ألفاظ: "إصلاح"، "إصلاحات"، "الإصلاح الإداري"، كل منها مرّة واحدة، والمجموع 3 مرّات، وكأن الإصلاح يكاد ينحصر بمجرد تغيير الحاكم، وتثبيت عرشه.

وكما تلاحظون فإني أدرج هنا ملف "**تجارة اللؤلؤ**" ضمن عنوان الإصلاح، لأنه من أكثر الملفات التي كانت بحاجة إلى اتخاذ قرارات عاجلة للحد من الظلم المستفحل فيها، بحسب خطاب نوكس نفسه، وقد خصص له حوالي 9.38٪، من خطابه (218 كلمة من أصل 2325)، ثم نراه يعدد مشاكله من "العبودية الدائمة، وأنّ الاحتيال، والخداع"، في هذه التجارة،

بل ويذكرُ نوكس الغاصة 4 مرّات، في موقع الذم والجهل، أحياناً، لكن المقيم السياسي بعد كل هذا ينتهي للقول بأن المُعتَمَد السياسي والحاكم المُعيّن غير مَعنِيين بعلاج مشاكل تجار اللؤلؤ والظلم الذي يسودها، وعلى من يرغب في المساعدة أن يفعل ذلك تكرماً منه!

كما أنّي أدرج **ملف القضاء** ضمن ملفات الإصلاح، بيْد أنّ الإنجليز لم يكونوا معنيين بإصلاحه، بل بإخضاعه.

لذا، فليس كل ما يحضر في خطاب نوكس، يعني اهتماماً إيجابيّاً، بل قد يكون سلبياً أو عدم اكتراث، فلا يجوز الاكتفاء بالنظر في الأرقام دون تفحّص المعنى.

الحادي عشر: للحيّز للخدمات والقيم

لا تشكل الخدمات الصحيّة والتعليميّة والإسكانيّة هاجساً لنوكس، فهو يذكر التعليم مرّة واحدة في مقام لفت انتباه أفراد الأسرة الحاكمة إلى أهمية ذلك، ثم يذكرُ الطلاب مرّتين والمدرسة مرّة واحدة، في إطار توبيخ حَمَد على منحه طالباً هديةً ثمينة، باعتبار ذلك تبذيراً، وكان يمكن للمقيم السياسي الإشارة إلى أهمية التعليم في هذا الإطار، وتشجيع الحاكم على العناية ببناء المدارس في مختلف المناطق، للبنين والبنات، وللشيعة أيضاً، باعتبار التعليم أساس التطور والتنمية، لبلد أحوج ما يكون إلى ذلك، بيد أنّه لم يفعل، بل اختار أسوأ منطقة ينصح فيها الحاكم بعدم التبذير، وهذا لا يمنع بعض السرديات من اعتبار الإنجليز بناة البحرين الحديثة!

ولا تمثل قضايا العدل والُمساواة ومعاناة الناس هاجساً رئيسياً لأعلى سلطة بريطانيّة في الخليج، فهذه القضايا إمّا لا تُذكر، مثل العدل والحرية، أو ترد على هامش النص، أو على نحو استبعادي، مثل المُساواة التي على الشيعة ان لا يتوقعوا حصولها، وكان حرياً به أن يؤكد على العدل والمساواة والاخوة والوحدة الوطنية والشراكة المجتمعية، لو كان حريصاً على البلاد والعباد، ومتى كان الاستعمار معنيّاً بذلك؟

الثاني عشر: الحيّز للمنامة والمحرق وسترة

يذكر نوكس اسم مدينة المنامة مرتين، ويربط رخاءها بالأجانب، من دون أن يذكر اسم أي مدينة أخرى في الجُزُر، وهذا يحتاج إلى تحليل، إنْ لجهة مكانة الأجانب ودورهم في الأجندة البريطانيّة والسلطة المحليّة، أو لمدى عناية حكومة ديلي - حَمَد بالتنمية في كل بقاع الجُزُر الصغيرة.

وقد يكتشف القارئ أن المَبدأيْن السابقين باتا جزءاً من الإستراتيجيّة التي أعقبت مغادرة الإنجليز، أعني إهمال "الأطراف" والتركيز على بناء العاصمة، واستثمار الأجانب للضغط على المواطنين، أو باعتبارهم (الوافدين) النموذج المنشود في الولاء للحاكم.

ولم أرصد في الجدول قضايا الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والصّحافة، فلم يكن متوقعاً من نوكس ذكرها.

الثالث عشر: الحيّز للبعد الأمني

الأمن عادة ما يكون على قمة الأولويات لأي حاكم جديد، ويبدو أن الإنجليز لم يكونوا يشعرون بوجود تهديد أمني داخلي، أو خارجي، يستدعي من نوكس رفع وتيرة الحديث عن "الأمن"، وهي الكلمة التي ذكرت مرّة وحدة، في إطار الإشادة بتحقيق الجُزُر "السلام والأمن" على مدى خمسة وخمسين عامًا، من حكم ابن علي.

إذاً، لم يظهر نوكس أي قلق بشأن حدوث اضطرابات بعد إعفاء حاكم وتعيين آخر، وكان قلقه له سمات سياسية، بشأن "المحاولات التي قام بها أشخاص غير مخوَّلين للاستيلاء على السلطة التنفيذية أو القضائيّة ستعرّضهم للمضايقة والعقاب"، وحديث نوكس هنا عما حدث قبل تعيين حَمَد.

ويتضح أن الأمن لم يكن هاجساً في التحذيرات الثلاثة التي أطلقها نوكس، فقد كانت ذات طابع سياسي أو مالي، ومركزة على أهمية احترام شرعية الحاكم الجديدة، فعلى "من يجمعون عائدات هذه الجُزُر.. دفع العائدات كلها إلى الشيخ حَمَد"، وذلك كان التحذير الأول.

أما التحذير الثاني، فهو موجّه لأفراد الأسرة الحاكمة، و"مجرَّد وجودكم في الحياة، لا يعني أنه من حقكم العيش على حساب المجتمع"، وهذا ليس بيت القصيد ولا مربط الفَرَس، فلم يكن نوكس معنياً بذلك، وإنّما كان مشغولاً بضرورة إقرار رموز آل خليفة بشرعيّة الحاكم الذي عيّنَه مرسوم إنجليزي.

والتحذير الثالث موجه للقضاة، ذلك أن "الأشخاص الوحيدين الذين يتمتعّون بصلاحية رفع القضايا إلى الشريعة هم الشيخ حَمَد والمُعتَمَد السياسي في البحرين".

وليس في التحذيرات الثلاثة ما يؤشر إلى قلق الإنجليز من احتمال ارتفاع السلاح ضدهم من أي طرف، كما حاولت الأجهزة البريطانية في نوفمبر 1923، اتهام بعض المعارضين للإجراءات بأنّهم بصدد القيام بعمليات تخريبية، مع أنهم كانوا يعبرون عن رأي قديم لديهم.[1]

الرّابع عشر: قضايا لا حيّز لها في عقل الإنجليز

جدول رقم (3): الاهتمامات الأبرز في عقل نوكس

#	الكلمة	التكرار	النسبة المئويّة
1	**الحاكم الجديد** (السلطة، حَمَد، الإنجليز)	75	٪39.68
2	**البعد المالي** (جمارك، مال، عمل)	30	٪15.87
3	**انتهاكات وقضايا بحاجة إلى اصلاح**	21	٪11.11

(1) أنظر: "أوّلاً: الاعتراضات السنيّة"، في "الفصل الثامن: الارتياب السني"، في هذا الكتاب.

	(لؤلؤ، عبودية، اقطاع، ضرائب)		
4	**السلطة القضائيّة** (قضاء، شريعة)	17	٪8.99
5	**الأجانب**	13	٪6.87
6	**الخدمات** (تعليم، صحة، إسكان، أمن)	9	٪4.76
7	السُنّة	7	٪3.7
8	**الحاكم المنزوعة صلاحياته** (عيسى بن علي)	6	٪3.17
9	**القيم** (مساواة، عدل، حرية، سلام، عربية)	3	٪1.58
10	**المدن** (المنامة، المحرق، سترة)	2	٪1.05
11	**الإصلاح** (إصلاح، حكومة مركزية)	3	٪1.58
12	**الشيعة**	3	٪1.58
المجموع		189	100

الرّسم البياني رقم (2): الاهتمامات الأبرز في عقل نوكس

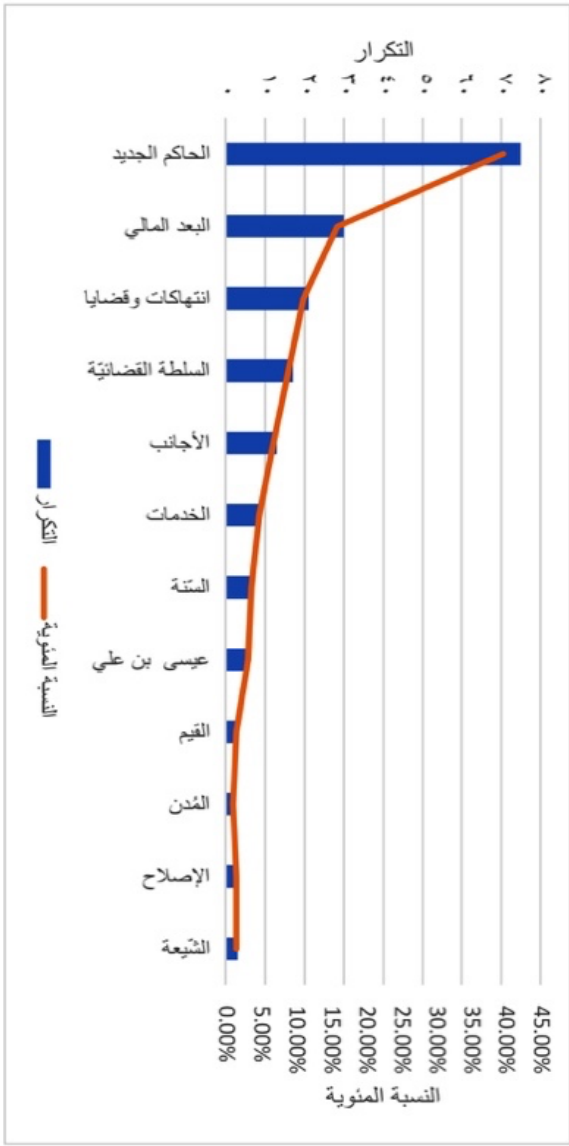

كما أن سبق وأشرْنا، فإن الجدول رقم (3) والرّسم البياني رقم (2) يُعيدان تجميع الكلمات المفتاحيّة ودمجها في عنوان واحد، بما يساعدنا على تحديد أولويّات الإنجليز على نحو أكثر وُضوحاً، وتتمثل في التالي:

1 . توطيد أركان السُّلطة، فقد تكرّرت الكلمات الدّالة على الحكومة أو الإدارة أو السلطة، نحو 32 مرّة، وهي كلمات لها معنى واحد تقريباً في خطاب نوكس، وتكرّرت كلمة الحاكم المُعيّن، حَمَد، 27 مرّة، فيكون المجموع 59 تكراراً. ولأن سلطة الشيخ الجديد ارتبطت بالإنجليز، فإن هزيمته هزيمة لهم، وعدم الاعتراف به حاكماً يعني عدم الاعتراف بهم مهيمنين، لذا أضيفُ إلى هذا البند الكلمات الدالة على دور الإنجليز، والتي تكررت 16 مرّة؛ وبذا يكون مجموع تكرار الكلمات الدالة على **السلطة الإنجليزية الخليفيّة**، أو ما يمكن تسميته حكومة المُعتمَد – حَمَد، حوالي 75 تكراراً، بنسبة 40٪ تقريباً من مجمل الكلمات التي رصدناها، وهذه النسبة الطاغية لا تقارن بكلمة الإصلاح، التي لم تُذكر إلّا لماما، ومع ذلك مُنحت إجراءات العِشرينيّات صفة لم تكن مركزيّة في خطاب الإنجليز وممارساتهم العمليّة.

2 . **الأمور الماليّة** هي القضية الثانية التي يوليها المقيم السياسي الاهتمام والعناية، وتحضر بنسبة 16٪ تقريباً، وقد أشرنا لهذه النقطة في السطور أعلاه عن الأبعاد الماليّة والعمل.

3. يمكن أن نرصد **وعياً بريطانيّاً ملحوظاً** بالمشاكل التي تعاني منها الجُزُر، إذ تحضر القضايا التي هي بحاجة إلى إصلاح بنسبة 11٪ من مجمل الكلمات المفتاحيّة في خطاب نوكس، ويمكن أن تزداد النسبة في حال إضافة التكرارات الخاصة بالقضاء، بيد أن الوعي بالمشكلات لم يدفع المقيم السياسي لاتخاذ إجراءات تصحيحيّة، يعكس ذلك الوعي، وقصدت القول إن عدم وضع حدّ لمشاكل الغاصة، مثلا، لا يتعلق بنقص في المعلومات أو قلة في الدّراية، إنما كان خيارا سياسيا.
4. تنسجم الخلاصات المُستقاة من الجدولين (2) و(3) القائميْن على رصد الكلمات المفتاحيّة، مع الخلاصات التي عكسها الجدول رقم (1) الذي رصد القضايا الرئيسيّة في خطاب نوكس، كما تنسجم هذه الاستنتاجات مع فرضيّات الكتاب، والتحليل الوصفي في فصوله.
5. يمكن الاستطراد وقول المزيد من التحليل بناءً على المعطيات التي يقدمها الجدول رقم (3) والجداول الأخرى، لكني أتوقّف عن كتابة المزيد، لأني أحاول قول القدر المعقول من الكلام، دون إطناب، تاركاً للقارئ التمعّن في الجدول رقم (3)، أو البحث عن كلمات مفتاحيّة جديدة في الخطاب المنشور في نهاية هذا الكتاب، وسيلاحظ أن القضايا المهمّة للشعب لم تكن تشغل عقل الإنجليز، ولا تحضر في مقالهم بالقدر الذي

تصوره بعض السرديات في حديثها المتكرر عن الإصلاح المزعوم.

لكل ما سبق، فإنه حري بالساسة تعليق خطاب نوكس على جدران مكاتبهم، من أجل فهم أعمق لمشاكل البلاد وجذورها.

الفصل الخامس:
التولية نص رئيسي.. والتنحية حاشية

أوّلاً: بين مركز الحدث وهامشه

ما يجدر التركيز عليه من الإجراءات التي أعلنها المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، ليس القرار بخلع او نزع الصلاحيات من الحاكم عيسى بن علي وحسب، بل الفرمان بتنصيب نجله حَمَد حاكما فعليا، وما عناه ذلك من تثبيت قواعد اللعبة السّياسيّة كما سادت منذ استيلاء آل خليفة على الجُزُر، عُنْوةً، في 1783م، قادمين من الزبارة، ثم تلقيهم دعمًا هائلاً إثر التغلغل البريطاني في البحرين بداية من 1820م.

إطاحة عيسى بن علي تدبير قد يُحاكم بعض الماضي في أحسن تفسير له، وفي جوهره محاولة من المُستعمرين لغسل أيديهم من الموبقات التي طالت عصره: عصرهم، فهو عصر واحد، أما تنصيب حاكم جديد فهو من القرارات الحاسمة والاستثنائيّة والمؤثرة في مستقبل الجُزُر، وهو ترجيحٌ لكفة طرف ضد المكونات السّياسيّة والشعبيّة الأخرى، لمئة سنة تالية، وما زالت مفاعيل التّنصيب سارية المفعول، نظراً لما

عناه من استمراريّة المَلكيّة الوراثيّة، بكل دلالاتها القاطعة من أحاديّة واستئثار.

لم تُجْرِ بريطانيا بإجراءاتها في العِشرينيّات تغييراً في النظام، فقد حافظت على الحكم الوراثي الذي دشنته في 1869م، ثم أكّدته في 1923م بتنصيب حَمَد نجل عيسى، في انقلاب أبيض في القصر، بدل التحوّل نحو المشاركة الشعبيّة، الأمر غير المُفكّر فيه، شعبيًّا، حينها، بالقدر الذي نضج في السّنوات التالية، بيد أنه واضح لدى البريطانيين بوصفهم أصحاب تجربة عريقة في بناء دولة تقوم على أسس عَقديّة واضحة، وتغييبهم للمسائل المتعلقة لما يعرف بالحكم الرشيد، في البحرين والمنطقة، كان قراراً واعياً وممنهجا.

الكتابات غزيرة عن تلك المجريات، وبعضها مهم، وتجِبُ الاشادة بنشر ملابسات احالة ابن علي للتقاعد والتعقيدات التي رافقتها، بيْد أنّ هناك أمراً يبعث على التساؤل والدهشة، وهو إهمال الترقية الاستعماريّة لحَمَد في النّقاشات العامّة والكتابات الوافرة، ولعل جُل المقاربات التي أرّخت لتلك المرحلة، همّشت، بوعي أو من دونه، ما عناه تنصيب حاكم جديد من تثبيت عرش آل خليفة وتهميش المواطنين، ويندر أن تجد عنوانًا لكتاب أو بحث أو مقال عن تولي حَمَد للمشيخة، ونتجَ عن ذلك ملأ الفضاء العام بكتابات تدّعي أن أحداث 1923م أدّت الى قيام "دولة حديثة"، قضت على نظام القبيلة أو قلّصت منه.

يفترض بتلك "الرغبويّات" ان تقوض نهائيًا، لا أن يعاد تكرارها بغزارة، بعد اتضاح ما خلفته قرارات الإنجليز البائسة من سيادة القبيلة، وتأصيل الأحاديّة، وديمومة عدم الاستقرار.

إن الخطأ الذي ساد تمثّلَ في اعتبار الخلع نصاً رئيسياً والتعيين الجديد حاشية. نعم، البعدُ الهامشيُ قد يكون محورياً إزاء حدث آخر أقل منه شأنا، ثم من قال إن الوقائع الجانبيّة أو غير المركزية لا تستحق دراسةً وتأمّلًا؟

ثانياً: مجلس التّنصيب

الوثائق تفيد ان ولي العهد، حَمَد، تولّى مسؤوليّة إدارة الجُزُر، في 26 مايو (أيار) 1923م، "بصفته الوكيل المفوض بالكامل من أبيه"[1]، ابن علي، المحال للتقاعد، ولم يُعلن الإنجليز تنصيب حَمَد حاكما بشكل رسمي، وإنما عيّنوه في منصب نائب الحاكم[2].

كما لم يعلنوا خلع ابن علي عن الحكم بشكل رسمي، فقد احتفظ بـ "لقب شيخ الجُزُر"، على الورق، ومن دون صلاحيات.

لدى حكومة البحرين بعض الحق حين تعتبر في أدبياتها بأن حكم ابن علي امتد بين 1869م إلى لحظة وفاته في 1932م،

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

(2) Records of Bahrain, p:13.

وأنّ حكم حَمَد بدأ من 1932، وليس في 1923م، وليس لدي تفسير عن تغييب مسمى حَمَد نائباً للحاكم في الرّواية السّائدة.

جاء تسلم حَمَد لمسؤوليّات الحاكم بعد أن "حاول بكل جرأة إبقاء والده على سدة المَشْيَخة"، لكنه لم يستطع إقناع الإنجليز الذين كانوا قد قرّروا "إدخال دم (خليفي) جديد، وتدعيم الإدارة" بالمسؤولين البريطانيين المباشرين[1].

وجد حَمَد والعائلة الحاكمة أنفسهم في وضع معقد، وأنّهم على وشك إغضاب الإنجليز، وخسارة الأموال التي قد تنتج من بيع النّفط الذي تدّفق في العراق وإيران ومن المحتمل اكتشافه في البحرين، كما أنّ ثروة العائلة الحاكمة تنامت بسبب تحسين نظام الضّرائب، الذي بدأ الإنجليز بالعمل عليه في العشرين سنة الأخيرة من حكم ابن علي، بل من المحتمل ان يخسر حَمَد الحكم لصالح أي طرف خليفي آخر؛ كأخيه الأصغر عبدالله الأكثر قرباً لوالده ويتحدث باعتباره الوريث، ويجد مناصرة من بعض رموز الأسرة الحاكمة والدّواسر، الذين يُجمعون على الحفاظ على الوضع الراهن، والمكاسب المتأتية من إيرادات تطبيقات نظام السّخرة على البحارنة.

أبلغ الإنجليز، في 20 مايو (أيار) 1923م، ابن علي بالإجراءات التي يعتزمون اتخاذها، وأبوا منحه وثيقة مكتوبة تطلب منه التنحي، يبرر بها قبوله النزول عن العرش أمام عائلته

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

ومناصريه، باعتبار ذلك قراراً بريطانيًّا، كما رفضوا طلبه باستشارة النّخبة السّنيّة في قرارهم تبديل رأس السّلطة، وسبق لهم أن توعدوه باللجوء إلى القوة لعزله، ونفي نجله عبدالله إلى الهند إذا عارض الإجراءات السّياسيّة والإداريّة التي يقررونها[1].

مثل أي تغيير في قمة الهرم، لم يكن الأمر سهلًا، واحتاج إلى كثير من الجهد والحجاج والضغوط والمناورات والتمهل والتدرج وتهيئة الأرضيّة، وابن علي تحدى طويلاً، وفي نهاية المطاف جرى التفاهم داخل العائلة الحاكمة بقبول المرسوم الإنجليزي، واشترك نجلا الحاكم: ولي العهد حَمَد، والنجل المقرب عبدالله، بإقناع والدهما بقبول الصفقة التي تبقي ابن علي في منصبه الشكلي، وتعيين نجله نائباً له وتسليمه مقاليد المَشْيَخة، فما كان من ابن علي إلّا النزول على حكم القوي، والأخذ بما انتهى إليه التوافق بين أقطاب الأسرة الحاكمة، ثم حثّ عياله ورموز عائلته والقبائل المناصرين له بالطاعة للولد الذي "ربّيته" والذي أصبح حاكمًا[2]. وفي الملكيات، أهم دور لرأس الدّولة ضمان نقل الحكم لولي العهد، كما استلمه ممن سبقه.

(1) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 60، 85.
(2) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 61، 65.

ثالثاً: مات الملك.. عاش الملك

في مجلس تنصيب حَمَد (26 مايو 1923م)، وبّخ الإنجليز ابن علي، كي يسوّغوا سحب الصلاحيات منه، لكونه غير قادر على مجاراة متطلبات "الإصلاح الإداري"، لكنهم أشادوا به ليبرّروا استمراره في منصبه الاسمي، والأهم مُضيّهم في التحالف الإنجليزي - الخليفي.

لاحظ الإنجليز أنّه على الرغم من الظروف المعقدة التي أحاطت بحكم عيسى بن علي الطويل، و"أطماع" كل من إيران والسّعوديّة وعُمان في الجُزُر، فقد تمكّن من تحقيق "إنجاز لا يستهان به"، بيد أنه "صار شيخاً كبيرًا"، وبلغ الخامسة والسّبعين من عمره، وعليه "قضاء سنوات تقاعده بسعادة، بعد العمل والتعب لأعوامٍ طويلة من الحُكم الشاقّ"، وذلك بعد أن ثمّنوا جهوده "صديقاً مخلصاً للحكومة البريطانيّة"، وقدّروا ما "تنعّمت" به البحرين، في ظل إدارته لمدة خمس وخمسين عاما، من "السّلام والأمن والثروة، والتجارة، والزراعة"، وقرروا ان على "جميع" ممثلي البحرين شكره على "ما فعله من أجل هذه الجُزُر، فلم يخلّف وراءه عدواً أو حاقداً"[1].

وتُروّج سيناريوهات مستندة إلى صراع الأجنحة في الأسر الحاكمة على أمل البناء عليها للوصول إلى صِيَغ إصلاحية في

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

الملكيات الخليجية، وفي حالات كثيرة تحدث مغالاة في مآلات هذه الصراعات، ويُفترض البعض أنّ أجنحة الأسر الحاكمة، وهي تخوض معاركها الدّاخلية، ستكون معنيّة بتقديم تنازلات لصالح دولة المؤسسات والقانون والشراكة السّياسيّة، بيد أنّه لا سند واقعي لأغلب هذه الفرضيّات، وإذا حدث واشتد الصراع حول السّلطة في داخل القصور، فإنه عادة ما يحسم لصالح طرف، ثم يرفع بقية افراد العائلة الحاكمة ومواليها شعار: "مات الملك.. عاش الملك"، وينقلون ولاءهم للحاكم المُتغلّب، وهذا ما شاهدناه فعلياً في الملكيات الخليجية وفي البحرين، مع وجود إرباكات وتفلتات هنا وهناك.

لقد أعتلى الشيخ حَمَد مركب الإنجليز، ليس فقط لأنه قارب النجاة الوحيد المتاح، بل لأنه القارب الذي تحالفت معه العائلة الحاكمة منذ قرن، ثم انه لم يعتلِ المركب وحيداً، فقد ركب معه أخوه عبدالله ورموز العائلة الحاكمة والموالين، الذين خضعوا للإرادة البريطانيّة، وبايعوا حَمَد حاكمًا فعليّاً.

وحين وصل بلجريف بصفته مُستشاراً، في 1926م، تعامل مع حَمَد وليس والده، وهكذا فعل كل المسؤولين الإنجليز.

رابعاً: المبادئ الأربعة للحكم

على الحاكم، أوّلاً، أن يخاف الله ولا يخشى الخوف فهو عدو لصاحب السلطان. وثانياً، أن يتجنب "الكره والحب"، فهما ليستا من صفات الحاكم، بل من سمات "الرّجل

الضعيف". كما على الحاكم، ثالثاً، عدم الاستعجال في اتخاذ قرارات أو السرعة في تطبيقها، بل عليه التريث لمدة يوم كامل، قبل إنفاذ أمره "بالمكافآت والعقوبات"، ليتأكد من سلامة موقفه، والقاعدة الثالثة هذه مُعتمدة في سفن البحرية البريطانية.

تلك ثلاثة مبادئ لقّنها المُقيم السياسي إلى الحاكم الجديد، وجها لوجه، وها هو يذيعها مرّة أخرى في جلسة مايو، بشكل علني، "كي يسمعني الآخرون الحاضرون"، وفي ذلك ما لا يليق، سواءً في العرف الدبلوماسي أو القبلي، أو في التراتبية السّياسيّة؛ لأن حاكم البحرين هو حَمَد وليس نوكس، ثم كيف لموظف غريب أن يسدي نصحاً لحاكم وبهذه القسوة؟ بعد ذلك، لا نحتاج إلى أدلة إضافية لمعرفة من هو الحاكم الفعلي.

المبدأ الرابع الذي أسداه نوكس للحاكم الجديد، يتعلق بالجانب المالي، وقد فصّله تفصيلاً بالأمثلة والتجارب المحلية والدولية، داعياً حَمَد أن يكون "بخيلًا" في الإنفاق الخاص، وأن يتعامل كرجل دولة فيما يتصل بالمصاريف، وألّا يتسبب في إهدار الموارد، وألّا ينفق الأموال "على نحو رديء"، وألّا يكلف المَشْيَخة أعباء باهظة "بمنح هدايا" غالية الثمن، اعتباطاً، أما في "المشاريع التي تحقق التقدم العام لشعبك (يجب أن) تنفق المال عليه بكلتا يديك".

وإضافة إلى أمور أخرى، تتمثل أولويات الحاكم الجديد، من وجهة نظر نوكس، في "احترام السُمعة الحسنة لأبيه، ومنفعة آل خليفة، ورفاهية المجتمع السنيّ".

إنها أولويات عرجاء، وقد أدخل تطبيقيها الجُزُر في متاهة عدم الاستقرار، وأخشى أن بعض تلك الأولويات لا تزال مُفعّلة، خصوصاً "منفعة" الأسرة الحاكمة، وكان حرياً بنوكس حث الحاكم على العدالة، والمساواة، والسعي للصالح العام، وعدم التفرد بالرّأي، والاستماع إلى صوت الشعب، والاهتمام بالفقراء والغاصة، وبناء المدارس والمستشفيات!

ولست بصدد محاكمة تلك المبادئ، أو مقارنتها بنصائح مكيافيلي، أو بتوصيات الإمام علي لمالك الأشتر حين ولّاه مصر، لكني أشير إلى أن نوكس كان داعماً لحَمَد وقاسياً عليه، في آن، كما كان شاكراً وموبخاً لوالده، في الوقت عينه، وهذه رسالة دعم مشروطة، وليست شيكاً على بياض[1]، وقد خَبِرَ رموز الحكم أن غضب الإنجليز قد يؤدي إلى عزل حكام ونفي آخرين، أو دك قصورهم، كما جرى في مناسبات سابقة.

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

خامساً: تعهّدات الحاكم المُعيّن

في خطاب ألقاه في المجلس المنعقد في 26 مايو (أيار) 1923[1]، أوضح الحاكم المُعيّن أنه حمل على كتفيه مسؤوليّة المَشْيَخة "طاعة للأوامر" الصادرة من الحكومة البريطانيّة، متعهّداً بالسّير على خطى والده الذي "كان حريصاً دائمًا على الحفاظ على السّلام".

كما تعهد بالعمل على "نشر التعليم، والمرافق الصحية العامة"، وهي أولويات أهملها المُقيم السياسي، إضافة إلى "تعزيز ازدهار البلاد، وتشجيع التجارة والزراعة".

كان الشيخ حَمَد مرتاحاً من التفاف العائلة حوله، خصوصاً الأطراف المنافسة له، "وأشكر الله بأني أستطيع الاعتماد بالكامل على أخي الشيخ عبد الله"[2]، في تسيير شؤون الحكومة، وقد قُرِئَ الخطاب من طرف محمد، شقيق الحاكم، باسم الحاكم المُنصّب، للدلالة على وحدة العائلة الحاكمة بشأن قبولها الانقلاب الأبيض، وقرار الإنجليز بنقل السّلطة إلى ولي العهد، الذي أصبح نائباً الحاكم رسمياً، والحاكمُ فعلياً.

---

(1) خطاب الشيخ حمد بن عيسى بن علي، في 26 مايو 1923م:
Records of Bahrain, P: 28 – 29.
أنظر أيضا: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 477.

(2) خطاب الشيخ حمد بن عيسى بن علي، مرجع سابق.

وفي محاولته، إظهار أخذه التعليمات الإنجليزيّة على محمل الجد، وان الأيّام المقبلة ستشهد تغيّراً، قال، مخاطباً عائلته والقبائل المساندة له، والتي اعتادت النجاة بأفعالها الخاطئة، بأنه "لن يتدخّل في المستقبل لوساطة نيابة عن شخص مذنب، لمنع معاقبته"، وهذه وعود برّاقة اعتاد الحكّام الجدد إطلاقها، لكنها في حالة البحرين لم تجد سنداً على أرض الواقع، وظلّت العائلة الحاكمة فوق القانون، الذي يطبقه الإنجليز وفق ما يشتهون.

وفي استمرار للخطاب الدعائي، اعتبر الحاكم الجديد أنه "مسؤول أمام الجمهور عن عدم هدر المال العام"، وأنّ "أولى واجباتي حماية إيرادات الحكومة، وتخصيصها لتحسين وتعزيز وتوسيع التجارة، ولمآرب تؤدي إلى تحسين حالة بلدي وحكومتي"، بيْد أنّ موازنة العام 1927، تظهر ان "المبلغ الكلي الذي دُفع للعائلة الحاكمة من صناديق الحكومة مقداره 509,464 روبية"، أي أكثر من نصف "عائدات الحكومة الإجمالي المخصّص، البالغ 990,000 روبية"، وكتب المُعتَمَد السّياسي إنه "لا يمكن لنا أن نتغاضى عن مسؤوليتنا، ففي حال تُرك الأمر للشيخ حَمَد فإنّه سيبتلع كامل عائدات الحكومة"[1].

(1) بلجريف حانقاً على ابتلاع نصف الموازنة، مرآة البحرين، 9 يناير 2023:
http://bahrainmirror.com/news/62215.html

أمّا بشأن السّخرة، فقال الشيخ حَمَد "سأتخذ الترتيبات اللّازمة بحيث يمكن فرضها (الضّرائب) بالتساوي على الجميع، ويجب أن يكون مبلغ الضريبة معروفاً علنًا، حتّى لا يتمكن أي مسؤول من أخذ أكثر من المبلغ المحدد"، بيْد أنّ الشيخ حَمَد لم يؤيد هدم الإقطاعيّات عن طيب خاطر، ولم يكن غرساً استثنائيا، كما لم يكن الخلاف بين إصلاحيين يمثلهم الحاكم المُعيّن، وغير إصلاحيين يمثلهم الحاكم المعزول، فقد كان "في قلب حَمَد، مثل كل آل خليفة، أن البحارنة وُجِدوا لإهانتهم وسلبهم وظلمهم"، كما أفاد الميجر ديلي، المُعتَمَد السّياسي المكلّف بتنفيذ الإجراءات البريطانيّة، والذي شغل منصبه في البحرين بين 1921- 1926م.

ظل حَمَد مهموماً بتحجيم البحارنة الذين تحرروا من قبضة السّخرة، وباتوا قوة سياسيّة واعدة، وهم يعملون الآن للتواصل مع النخبة السّنيّة في ظل سعيهم ليكونوا جزءاً من "المعادلة الوطنيّة" قيد التشكيل، كما كان حَمَد مشغولاً بإعادة الدّواسر، أبرز العوائل الدّاعمة لوالده، الذين هاجروا إلى شرق الجزيرة، في إطار سعيه خلق توازن مع البحارنة.

والخلاصة، فليس من الغرابة أن يبدأ الحاكم الجديد بوفرة من الإعلانات الإيجابيّة، من أجل خلق أجواء طيّبة بداية حكمه، بيْد أنّ خطاب حَمَد لم يكن كله وعوداً، فقد وجّه تحذيراً شديد اللّهجة في حال "وجدت أشخاصاً يتآمرون أو ينغمسون في أي أعمال ضارة، فسوف أتخذ الإجراء اللازم لتأديبهم".

سادساً: الخلاف البريطاني الخليفي

القراءة المستعجلة لـ "إعلان نوكس" الذي تضمّن نقداً لآل خليفة، قد تأخذ المتلقي وبعض الكتابات إلى استنتاجات خاطئة، وكأن الإنجليز بصدد الاطاحة بالحكم القبلي واستبداله بنظام "ويستمنستر" آخر، أو بنظام أكثر عدالة، أو كأن الأسرة الحاكمة بصدد فك ارتباطها بالإنجليز، ولا توجد أية شواهد تدعم هذا التصور، في السابق أو اللاحق، فلم يفكّر الإنجليز في كسر هذا التحالف، ولا آل خليفة سعوا نحو ذلك.

ولاشك أن البريطانيين كانوا مهيمنين على الوضع، وقد تحدث نوكس بلغة تهكميّة إلى رموز آل خليفة الحاضرين في مجلس التّنصيب، ولفت نظرهم إلى أن "من يبذل منكم طاقاته من أجل مساعدة الشيخ حَمَد سيكافأ بسخاء، ومن يرتكب الحماقات سيُحرمَ من المال تمامًا وينال العقاب"، لكنه يتنازل عن كل ما سبق من وعيد، عندما قال بأنه "ينبغي أن يكون الشيخ حَمَد هو الشخص الذي تنتظر منه الفئات كلها المكافأة والعقاب".

ذلك يعكس بوضوح أن تركيز نوكس كان منصباً على ترسيخ حكم الشخص الذين عّينه، ثم أنّه يمكن للإنجليز لوحدهم التهكم على آل خليفة والحاكم، وقيام أي طرف شعبي آخر بذلك سيكونون له بالمرصاد، أما الحاكم الجديد الذي أحال إليه نوكس العقاب والمكافأة، فلم يكن مفاجأ أنه لم يتخل عن قيم القبيلة، ولم يعاقب أفراد أسرته، إلّا أولئك الذين يريدون

الكرسي، وهذه مسألة مختلفة، ولم يواجه حَمَد تحديات تصل إلى هذا الحد.

بعد تعيينه، وجّه الحاكم الجديد، حَمَد، الشكر "للعقيد س. ج. نوكس، المُقيم السّياسي في الخليج الفارِسي على المساعدة التي يقدمها لنا"، وهذا مدعاة لوضع الخلافات البريطانيّة - الخليفيّة، ومجريات العِشرينيّات الصاخبة، في سياقها الأوْسَع، الهادف إلى تحويل الجُزُر مستعمرة بواجهة خليفية.

لقد أثبت هذا الحِلْف السياسي غير المتوازن، حيث تابع ومتبوع، متانةً في وجه التحديّات الدّاخلية والخارجية، والحقيقة الساطعة تفيد بأنّه لا دقة للافتراض بأنّ البريطانيين كانوا معنيين بحقوق المواطنين وبالإصلاح، فهذه دعاية تكذبها وقائع مئتي عام من العلاقة الوطيدة بن الحُكم ولندن، وهو أمر يعيه الشيخ المُعيّن، الذي شكر الحكومة البريطانيّة "على مساعدتها القيمة لنا في الماضي وآمل أن يساعدونا وحكومتنا في المستقبل في التقدم العام وتوسيع تجارة رعايانا وذلك سيحافظ على العلاقات الودية بيننا"[1].

(1) خطاب الشيخ حمد بن عيسى بن علي، مرجع سابق.

الفصل السادس:
هدم الإقطاعيّات.. ورعاية الإقطاعيين

أوّلاً: معنى الإقطاع

يقصد بالإقطاعيّات: تلك المدن والقرى المأهولة بالبحارنة، بما فيها من بساتين وماشية وطيور وقوارب ومصائد أسماك، التي أخضعها رموز العائلة الحاكمة لسطوتهم، وأداروها وفق أعرافهم الخاصة، يتعدّون على أراضي السّكان وأموالهم، ويفرضون العمل على أهلها[1]، ويستأثرون بالضّرائب لجيوبهم، لا جيب الخزانة المركزيّة، بتصريح من الحاكم ابن علي.

تستند الإقطاعيّات على مقولة "**العمل مقابل الطعام**"، أو العمل مقابل الاحتياجات الأساسيّة، فماهية "الإقطاع فيما يتعلق بالأرض، هو تقسيم الأراضي الزراعيّة الداخليّة من وحدة اقتصاديّة إلى وحدات صغيرة، يقوم الفلاحون بزراعتها

(1) يذكر الأرشيف للبريطاني نماذج من اعتداءات رموز الأسرة الحاكمة على العوائل والأسر الشّيعية، أنظر: سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 23-28. أنظر أيضا: مجلس العزل، ص 40- 47.

لحساب مالك الوحدة الكبرى بقوة، وبأدواتهم، ويحصلون منها على حاجات معيشتهم"[1].

تضمنت الإقطاعيّات ممارسات مؤذية لسكان المدن والقرى الشيعية، مثل إجبارهم على قيادة القوارب والحيوانات للتنقل، وإخضاعهم لمحاكمات جائرة، وسجنهم في ظروف بالغة السّوء، وفرض ضرائب مصممة عليهم، مثل: ضريبة السّمك، ضريبة شهر محرم، ضريبة النخيل، إضافة إلى ضريبة "الرّقبة" أو "الرقابية" التي تفرض على السّكان الشّيعة من الذكور في سن 15 عاما فما فوق.

قاست العوائل والأسر الشّيعيّة الأمرّين طوال نحو ثلاثين عاما في تقدير أولي، من تطبيق الإقطاع وما يتفرع منه من مظالم، ولم يكن الإقطاع مجرد عمل قسري وضرائب، ولم يكن باهظ الثمن مالياً وحسب، فقد كان كاسراً للظهر سياسيًا، إذ يتم التعامل مع الشيعة في هذه الإقطاعيّات بازدراء واذلال ومهانة، ولا يعترف بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، كبقية السكان في الجُزُر، وبطبيعة الحال، فإنهم مستثنون من الحقوق السّياسيّة، التي تنفرد بها أقطاب العائلة الحاكمة.

(1) علي عطية كامل ودعاء ثامر حسن، الإقطاع في لواء المنتفق في العهد العثماني الأخير ١٩١٤-١٨٦٩، مجلة آداب الحديدة - العدد الخامس عشر (أكتوبر – ديسمبر 2022) كلية الآداب - جامعة الحديدة، ص 162:
https://al-adab-journal.com/images/pdf/V15/V15-5.pdf

ثانياً: الإقطاعيّات.. النمط الواعي للحُكم

اختار ابن علي نمطاً من الحكم يسمح بنشوء الإقطاعيّات، مُؤسساً بذلك بؤر نفوذ، تتبع النموذج اللامركزي في اتخاذ القرار، إن صح القول، تغطي المُدن والمناطق الرّئيسيّة في الجُزُر، ويشتغل شيوخ تلك الإقطاعيّات تحت إمرة الحاكم أو ولي العهد وليس خلاف هواهما، وتحت عين الإنجليز وبصرهم، والذين يوفرون حماية للحكم وشيوخه.

يسمي المُقيم السياسي، نوكس، منهج ابن علي في الإدارة بـ "اللاحكم"، وتتكرر مثل هذه الفرضية في بعض الروايات السائدة، وهو توصيف غير دقيق، ومحاولة هجوميّة ومفهومة لتبرير سحب الصلاحيّات من الشيخ الطاعن في السن، ويساعد هذا الخطاب الإنجليز للنأي عما وقع في تلك المناطق من تعديّات.

والتوصيف الدقيق إنه حكم ظالم وجائر، والإقطاعيّات هي النمط التفويضي الذي اختاره ابن علي، ونخبة البيت الخليفي بوعي وإدراك، وليس اعتباطاً، وقد جنت منه العائلة الحاكمة ومناصروها مكاسب ماليّة وسياسيّة هائلة.

تشير الرّواية السّائدة إلى ضعف الحاكم ابن علي كمبرر لنشوء الإقطاعيّات، ويتناقض ذلك مع العناد الذي أبداه، على مدى سنوات، في رفض بعض مقترحات الإنجليز ورغباتهم، والذين كانوا حتّى بدايات القرن العشرين حذرين من الغرق في مشاكل الجُزُر الدّاخلية، كما يتناقض والعراقيل التي وضعها،

والمراسلات التي أجراها مع أطراف عدة داخلية وخارجية، بعد إعلان نوكس.

كما تمنح بعض السرديات حكم ابن علي صفة "اللامركزي"، وهو توصيف يحتاج إلى نقاش، لكننا لا نوافق عليه إذا قصد منه ربط اللامركزية بنشوء الإقطاعيّات والانتهاكات والمحاكمات الجائرة، وفوقية طرف على آخر، فليس من أساس نظري أو عملي أو تاريخي لمثل هذا الربط الذي روّجه الإنجليز، وكرره كتاب آخرون.

ثالثاً: تقطيع أوْصال ابن علي

ارتكز ابن علي في سطوته على الاقطاعيّات، التي كانت أكبر من مجرّد دوائر بيروقراطيّة تقليديّة، فقد كانت أعمدة رئيسيّة لسلطته الطاغية، وليست المتساهلة، أو المتسامحة، كما يدّعي نوكس، وتتكرّر مثل هذه الصفات في السّردية المتداولة عن الحاكم المعزول وعهده، والواقع أن يد ابن علي كانت ثقيلة على الناس وباطشة بهم، وما كان حلفاؤه ووزراؤه إلا معبّرين عن سياساته، ولم تكن أفعالهم نتاج اجتهادات فرديّة.

مثّلت **الإقطاعيّات ثقافةً للحُكم**، ومصدراً للثروة، ومركزاً للقوة، وأدّى حظرها إلى تقطيع أوصال الحاكم المعزول، وتفتيت القوى المتحالفة معه.

هدمُ الإقطاعيّات، إذاً، كان في جزء رئيسي منه، متّصلاً بقرار الإنجليز تنصيب حاكم يريدونه طيّعاً في أيديهم، لكنه قوي أمام

منافسيه المحلّيين، وهذا يشبه إلى حد كبير قيام حاكم جديد بحل الوزارات القائمة، وتشكيل مجلس وزراء جديد، يُعيّن فيه المقربين منه والثقات.

استفادت البحرين من ذلك، خصوصاً البحارنة، بيد أن الهدف الأبرز من حظر الإقطاع، تمثّل في تحطيم سلطة ابن علي، وعدم السماح له بمنافسة الحاكم الجديد، وحل المؤسسات التي يتمرس فيها الحرس القديم، و**تحريم نشاط مراكز القوى المنافسة لحَمَد،** ومثلُ ذلك حدث في 2001، حين هدم الملك الجديد مراكز القوى الموالية لخليفة بن سلمان، رئيس الوزراء السابق[1].

ويتحدث نوكس عن تشكيل الدواسر "دويلة داخل الدولة"، وإنه لن يقبل بذلك مع قدوم حكومة الشيخ حَمَد، ذلك أن الدواسر كانوا في سلوكهم ذاك جزء من حلف ابن علي ونهجه، وفي اخضاع الدواسر للحاكم الجديد اخضاع لكل حلفاء ابن علي لحكومة **ديلي – حَمَد،** وتالياً حكومة **بلجريف – حَمَد.**

(1) بهدف تقريب المشهد، أضربُ أمثلة ومقارنات من الوقت الراهن، فالمقارنة تقرّب الحدث البعيد.

رابعاً: فرض السّخرة وتوسعها

لا نعرف متى بدأ تطبيق السّخرة في البحرين، في تقديرٍ أوّلي لهذه الموجة من الإقطاع والسخرة [1]، فإنها قد تكون فُرِضَتْ في السّنوات الأخيرة من القرن التّاسع عشر، ربما في 1899م، أو مطلع القرن العشرين (1900م)، استناداً إلى ما يقوله زعماء الأسر والعوائل الشّيعية في بعض رسائلهم التي بعثوا بها إلى "رئيس الخليج" س. ج. نوكس، وفيها يشيرون إلى ان الأوضاع ساءت بعد ثلاثين عاما من حكم عيسى بن علي، بسبب تقسيم القرى بين شيوخ آل خليفة، واستبداد كل منهم برأيه، فزادت المظالم، ولم يستطع الحاكم ضبط أولاده وأبناء عمومته، وعلى الإنجليز التدخل[2].

ومن الملاحظ أن تلك السنوات العشرين الصعبة على البحارنة، يعتبرها نوكس إيجابية للأجانب الذين ازدادت أعدادهم وثرواتهم[3].

لعل توسع الإقطاعيّات يعود في جزء مهم منه إلى الحظر الذي فرضه الإنجليز على الغزوات الخليفيّة خارج الحدود،

---

(1) أقول في تقدير أوّلي، لأن هذ الكتاب لم يقم ببحث معمّق ومفصل وواسع النطاق لموضوع السّخرة في البحرين، وإنما طرقته ضمن قراءة أحداث العِشرينيّات، التي أفرزت "نظام 1923"، وهذ الكتاب لا يطمح لعلاج كل تفاصيل العِشرينيّات، وإنما ينبه لأهمية بعض مفاصلها، مثل السّخرة، ويدعو لتسليط مزيد من الضوء حولها.

(2) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 64، 300.

(3) أنظر: "الفصل الرابع: تحليل المُحتوى لخطاب التنصيب"، في هذا الكتاب.

خصوصاً باتجاه قطر، ثم بسبب عدم الحاجة إلى جيش خليفي لصد الاعتداءات الخارجية، ما دامت القوة البريطانيّة قادرة على رد هذه الاعتداءات.

دفع ذلك رموز الحكم للتركيز على فرض سطوتهم على كل أراضي الجُزُر، ثم توسّعوا نحو فرض الإقطاع، في اتساق مع ممارسات البريطانيين في مستعمراتهم الاستيطانية في أفريقيا، إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث طبقت أشكال مختلفة من العمل القسري، وظاهرياً انتهت في غرب أفريقيا البريطانيّة، حوالي عام 1920، إلّا أنّها كانت متخفية[1]، في الوقت ذاته الذي يراد إلغاؤه في البحرين.

في العراق، استخدمت السّلطة البريطانيّة العراقيين في إعمال السّخرة لاستكمال مراكزها العسكرية، وحفر الخنادق وبناء سكة الحديد، وإنشاء الطرق[2].

في الأدبيات المعاصرة، يعتبر العمل القسري ضمن صنوف "العبودية الحديثة"[3]، لذا، فإن الحديث هنا يتسم، وبحذر

(1) Bernard Salvaing, Forced Labour in European Colonies: 16th-20th centuries: https://shorturl.at/bxPQW

(2) فلاح محمود خضر البياتي وعبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط 1917-1920، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 6، آذار 2012، ص 424.

(3) مسؤولية الدّولة عن العبودية الحديثة: كشف وسد الفجوة، King's College London: https://www.kcl.ac.uk/archive/news/law/ria-assets/modern-slavery-report-arabic.pdf

بالغ، عن أشكال من الاستعباد، وهو وصف استخدمه لوريمر في حديثه عن أوضاع البحارنة، إذ اعتبرهم في "موقع العبيد"، لكني لا أقصد في حديثي هنا العبودية بما هي "حالة يعتبر فيها شخص أو مجموعة من الأشخاص ملكاً لمالك العبيد، وتمكنه من الاتجار بهم.. في مثل هذه الحالات، يتحكم مالك العبيد في الضحايا وذريتهم، وبالتالي يصبح هؤلاء الأفراد في الغالب مستعبدين منذ الولادة"[1].

العبودية بهذا المعنى لم يسجل تطبيقها على البحارنة، وإنما فُرضت أشكال أو ممارسات كانت تطال العبيد، مثل العمل القسري وفرض ضرائب مصممة على البحارنة، ومع ذلك فإن جوهر العبودية "استغلال الأشخاص المستضعفين بشكل عام لتحقيق مكاسب اقتصادية. إنها تترافق بالإكراه الجسدي أو النفسي"[2].

(1) أشكال الرّق في العصر الحديث، The New Humanitarian، 18 أكتوبر 2013:
https://www.thenewhumanitarian.org/ar/khbr/2013/10/18/shkl-lrq-fy-lsr-lhdyth

(2) بي بي سي نيوز عربي، العبودية: ما أشكالها وكم عدد ضحاياها حول العالم في الوقت الراهن؟، 2 ديسمبر 2022:
https://www.bbc.com/arabic/world-63833605

خامساً: السّخرة.. الموقف الدّولي

اعتمدت عصبة الأمم، المنظمة الدّولية التي كانت بمثابة الأمم المتحدة، "الاتفاقية الخاصة بالرّق"، في 26 سبتمبر (أيلول) 1926، ودخلت حيّز التنفيذ في 9 مارس 1927، وقد صيغت استناداً إلى تقرير لجنة الرّق، التي عيّنها مجلس العُصبة في 1924.[1]

يمكن القول إن الاتفاقيّة جاءت لتنظيم العمل القسري والسّخرة، أي تشريعِهِ، وليس إلغائه، وتنص المادة (11) من الاتفاقية على أنّه "لا يجوز أن يُفرَضَ عمل السّخرة أو العمل القسري إلّا على الذّكور البالغين الأصحاء الأجسام، الذين يبدوا أنهم يبلغون من العمر ما لا يقل عن 18 سنة ولا يزيد عن 45 سنة"، وكما هو واضح، لا تجرّم الاتفاقية السّخرة، وتحدد المادة (12)[2] مدة زمنية قصوى لاستغلال الفرد في العمل القسري.

---

(1) United Nation, Slavery Convention, 25 September 1926:
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/slavery-convention

(2) تنص المادة (12) على انه "لا يجوز للمدة القصوى التي يمكن أن يؤخذ فيها شخص للسخرة أو العمل القسري بمختلف أنواعه أن تتجاوز، في أية فترة اثني عشر شهرا، مدة ستين يوما، بما في ذلك أيام السّفر الضرورية للذهاب إلى مكان العمل والعودة منه". أنظر: الاتفاقية الخاصة بالرّق، مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان:
https://hritc.co/wp-content/uploads/2020/05/الاتفاقية-الخاصة-بالرق.pdf.

وتعتبر المادة الخامسة من الاتفاقية "اللجوء إلى العمل القسري أو عمل السّخرة يمكن أن يفضي إلي نتائج خطيرة"، وتتعهد أطراف الاتفاقية "باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحؤول دون تحوّل العمل القسري أو عمل السّخرة إلى ظروف تماثل ظروف الرّق"، وهذا يعني تزايد القلق الدّولي من احتمال تطور السّخرة إلى عبودية بمواصفات كاملة[1].

تشير ديباجة الاتفاقية إلى الجهود الدّوليّة لـ "ضمان القضاء الكامل على الرّق، بجميع صوره، وعلى الاتجار بالرّقيق في البر وفي البحر"، منها "الصّك العام لمؤتمر بروكسل المعقود في 1889-1890، واتفاقيّة سان جرمان - إن - لاي، عام 1919،

(1) تنص المادة الخامسة من الاتفاقية على التالي: "يعترف الأطراف السّامون المتعاقدون بأن اللجوء إلى العمل القسري أو عمل السّخرة يمكن أن يفضى إلى نتائج خطيرة، ويتعهدون، كل منهم فيما يخص الأقاليم الموضوعة تحت سيادته أو ولايته أو حمايته أو سلطانه أو وصايته، باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحؤول دون تحوّل العمل القسري أو عمل السّخرة إلى ظروف تماثل ظروف الرّق. وقد اتفق على ما يلي: (1) لا يجوز فرض العمل القسري أو عمل السّخرة إلا من أجل أغراض عامة، (2) فى الأقاليم التى لا يزال العمل القسري أو عمل السّخرة باقياً فيها لغير الأغراض العامة، يعمل الأطراف السّامون المتعاقدون على وضع حد لهذه الممارسة تدريجياً وبالسّرعة الممكنة، وبعدم اللجوء إلى نظام السّخرة أو العمل القسري، ما ظل قائما، إلا على أساس استثنائي فى جميع الأحوال، ودائماً لقاء أجر مناسب ودون إجبار العمال على الرحيل عن مكان إقامتهم المعتاد، (3) تظل سلطات الإقليم المعني المركزيّة المختصة، في جميع الأحوال، هى المسؤولة عن اللجوء إلى العمل القسري أو عمل السّخرة". أنظر: الاتفاقية الخاصة بالرّق.

التي وضعت تنقيحاً للصّك العام الموقع في برلين عام 1885، والصّك العام والإعلان الصادرين في بروكسل عام 1890"[1].

قبل ذلك، وجدت العبوديّة نفسها بلا غطاء قانوني في بريطانيا عام 1722، فيما تعد اتفاقية 1820، الموقّعة بين البريطانيين وإمارات السّاحل المتصالح، أول معاهدة بشأن تجارة الرّقيق في الخليج، ونصت المادة التاسعة منها على أن "نقل العبيد من سواحل أفريقيا أو غيرها ونقلهم في السّفن يعد نهباً وقرصنة"[2].

ثم قام فيليكس جونز، المُقيم السّياسي في الخليج ين 1856 إلى 1862، بتكثيف الدوريات المكلفة بمراقبة سّفن القواسم التي كانت عائدة من شرق إفريقيا، والمتهمة بتجارة العبيد، وبوصف أسطول القواسم منافس للبحرية البريطانية[3].

في 31 مايو (أيار) 1861، وقّع شيخ البحرين على الاتفاقيات الثلاث التي قبلها شيوخ ساحل عُمان، ووافق على

(1) United Nation, Slavery Convention.
(2) Jerzy Zdanowsk, Slavery in the Gulf in the First Half of the 20th Century: A Study Based on Records from the British Archives, 2008, p 31.
(3) Ngoc Nguyen, From Slavery to Kafala: British Colonialism and Its Impact on Labour Governance in the Persian Gulf 1800 – 1950, Georgetown University in Qatar, Spring 2021, p 32.

الامتناع عن العبودية وغيرها من الممارسات غير القانونيّة عن طريق البحر[1].

سادساً: البحارنة من السّخرة إلى المُواطنة

هدمُ الإقطاعيّات، وحصول البحارنة على بعض من حقوقهم الاقتصادية والمدنية، يوازي في تأثيره ربما انهاء العبودية، أو منح السّود حقوقهم المدنية في أمريكا، إنه بمثابة إعتاق البحارنة الذين كانوا مسجونين في قفص الإقطاع، ونطاق ضيّق من الحقوق والأرض.

أدى هذا الزلزال إلى إطلاق مارد شعبي من قمقمه بكل ما للكلمة من معنى، ونقل الأغلبية الشعبية من طور "الاستعباد" إلى أفق "المواطنة"، وإن استمر التمييز والإقصاء السّياسي سارياً في الجُزُر.

وتمامًا، كما يُركَّز على نزع الصلاحيات من يد ابن علي ويُتجاهل تنصيب الشيخ حَمَد حاكما، لم يُعطَ ملف الإقطاع الأهمية التي يستحق، ولم يفرد له كتاب خاص، حتّى بعد مئة عام على زواله، وبدلاً من ذلك يتم التركيز على ما يسميه الإنجليز "الإصلاحات الإدارية"، المتعلقة ببناء قوة للشرطة، وتحديث الجمارك، وغيرها من الإجراءات التي استفاد منها السّكان، فيما زادت السّلطة التنفيذية قوةً وتغوّلاً وتعالياً.

(1) Jerzy Zdanowsk, p 33.

ونعتقد أنّه لا يمكن مقارنة هدم الإقطاعيّات، بأي حال، باستحداث ميزانية للحكومة، ودفاتر محاسبية في الجمارك، على أهمية ذلك، فكل شيء مهم في الحياة، لكن المساواة بين الأشياء المهمة، يفقد التّحليل السّياسي معناه.

سابعاً: مسؤوليّة الإنجليز عن الإقطاع

تكاد تبرئ الرّواية السّائدة الإنجليز من مآسي الإقطاع، لكننا نعتقد أنّ الإنجليز كانوا قد سمحوا بنشوء الإقطاعيّات، التي تعني تلقائياً ممارسة الإقطاعيين أعرافهم وقوانينهم وتقديراتهم ومزاجياتهم وأذواقهم الخاصة على سكانها.

لم تكن السّخرة وما يتفرع منها من ألوان الاضطهاد مطبقة على السّكان السّنة[1]، وقد ألغى البريطانيون السّخرة على الأجانب، بما في ذلك الفرس، في 1905، واستمر مطبقةً على البحارنة حتّى 1923م، وأرجو ألّا يتبادر للذهن بأن السّنة لم يكونوا واقعين تحت الجور، سواء من العائلة الحاكمة أو النواخذة أو غيرهم.

ذلك لا يجعل مجالاً للشك بأن البريطانيين كانوا طرفاً في شيوع الانتهاكات، فقد حطّوا رحالهم في الجُزُر بدءاً من 1820، كانوا لا يعبئون خلالها بالظّلامات التي تطال الشّيعة، وبعد مئة

(1) لا أتحدث عن العبيد، وإنما السّنة من أهل البحرين.

عام من حمايتهم النظام وتحالفهم معه، وتقريرهم أفعاله، وإمضائهم ممارسته، قرروا فرض "إصلاحات"، من الأنسب تسميتها إجراءات، رامين برزايا أربعة وخمسين عاما خلت على ظهر ابن علي.

عمل البريطانيون، وهم يعلنون الإجراءات في 1923، على إخلاء مسؤوليتهم عن المظالم التي عمّت الجُزُر عقوداً سابقة، واعتبار الأخطاء الحاصلة إبّان حكم ابن علي ناتجة عن سوء إدارته، يتحملها الحاكم وحده، منفردا، فهي ليست نتاج منظومة متكاملة معنية بتسيير المَشْيَخة، حتّى نحتاج إصلاح المنظومة برمتها، ولا علاقة للتعدّيات على الناس بكون الحُكم قبلي وأحادي وقمعي، حتّى تجرى تغييرات في بنية النظام، ولا صلة للانتهاكات بقرارات الإنجليز أو بالسّند الذي يتلقاه الحكم منهم حتّى نعيد النظر في القبضة البريطانيّة على مفاصل الدّولة. نعم، الانتهاكات حصلت، بيْد أنّ المَشْيَخة بريئة، والإنجليز وولي لعهد ورموز الحكم أبرياء.

لذا، جاءت القرارات التي اتخذها المُقيم السّياسي بعد إدانته حكم ابن علي، محافظة على النسق القائم: حكمٌ خليفي لا شريك له، تقف أمامه وخلفه سلطة استعمارية، معنيةٌ ببناء حكومة مركزيّة متمحورة حول القصر، تهيئ أرضية قانونيّة للقمع، وتخترع قفازات "تشريعية"، ومسوغات قانونيّة للاستيلاء على موارد النفط والأراضي والإرادة العامة، عوضاً عن الإقطاع، فقد غيّروا الوسيلة وحافظوا على جوهر الممارسات الأحاديّة.

ثامناً: الحفاظ على امتيازات الإقطاعيين

هدمُ الإقطاعيّات يُعَدُّ التحوّل النوعي الأبرز في العِشرينيّات من القرن الماضي على صعيد بنية المجتمع، فقد أدّى حظرها إلى إعادة تعريف المواطنين في الجُزُر.

بيْد أنّ الإنجليز لم يفعلوا شيئًا يذكر لإصلاح المستويين السياسي والمالي، اللّذين يُبرزان التمايز لصالح رموز الإقطاع، علماً بأنه لا يوجد اقطاعيّون إلّا من أسرة آل خليفة، بحسب المعلومات المتوافرة، ولا تُدرِج الوثائق التي اطلعنا عليها أسماء لمتنفذين شيعة أو سنة كانوا يديرون أراض ومقاطعات، ويُخضعون ساكنيها لأعرافهم، فقد انحصر الإقطاعيّون في أعضاء بارزين من الأسرة الحاكمة، يوظّفون من يساعدونهم، قد يكونون من أبناء المنطقة.

بعد "مجلس التّنصيب"، انفرد الإقطاعيّون بالحكم، واستمرت البنية السّياسيّة أحاديّة، وقائمة على علويّة طرف ودونيّة آخر، ولم يُقِم نظام "الإصلاح" الإنجليزي المُدعى أي محاكمات، جادّة أو شكليّة، في الانتهاكات التي طالت البحارنة إبّان عهد ابن علي، المُدان على لسان نوكس، ولم يتم إعادة كثير من الحقوق إلى أصحابها، فقد أصدر نوكس فعليّاً - وليس نصاً مكتوباً - ما يمكن وصفه بـ **"عفوا عاما"**، عن أي ممارسات خاطئة قام بها رموز الإقطاع ومعاونوهم وجنودهم، وسادت مقولة "عفا الله عما سلف".

فوق ذلك، اتخذ المُقيم السياسي والمُعتَمَد السياسي جملة من الإجراءات، التي سُميّت تحديثيّة أو إصلاحيّة، لشرعنة "النظام الجديد"، والمحافظة على المكانة السّياسيّة للعائلة الحاكمة.

على الصعيد المالي، وبّخ المُقيم السياسي آل خليفة لتمتعهم بالمكاسب، لمجرد كونهم أبناء الأسرة الحاكمة، وانتقد اعتمادهم في معيشتهم الباذخة "على حساب المجتمع، سواء أكان ذلك عبر مخصصات تقتطع من عائدات هذه الجُزُر، أو عبر استغلال الفقراء والمساكين"[1] في الإقطاعيّات.

ومن دون الإشارة إلى مصطلحي الإقطاع والسّخرة صراحة، دعا نوكس أفراد الأسرة الحاكمة إلى القبول بحظر العمل الجبري، واعتبار نظرية "من لا يعمل لا يأكل" التي كان يطبقها الإقطاعيون، أمراً من الماضي، وحثهم على الانسجام مع المرحلة الجديدة، والتعلّم، والانخراط في المؤسسات الإدارية التي كانت قيد التشكل، أمّا "الذين يجلسون بلا عمل، فينبغي أن يرضوا بمرتبّ زهيد".

رغم ذلك، لم يكن الإنجليز جادّين في جعل عمل أفراد العائلة الحاكمة شرطاً لتلقّيهم رواتب من الميزانية العامّة للمشيخة، فقد قرر المُعتَمَد السّياسي، ديلي، "أن تكون

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

مخصصات آل خليفة 30 ألف روبية لكل منهم، وهذا المبلغ لا يشمل التقاعد والرواتب الشهرية لهم. وأحيانا كانت المخصصات أعلى"[1]، وذلك كي لا يجوروا على خزينة الدّولة، من دون حساب، في ضوء هدم الإقطاعيّات التي كانت تدر إلى جيوبهم إيرادات ماليّة.

إذاً، بعد انتهاء نظام الإقطاع، وإلى جانب وزنهم السياسي الذي لا يُضاهى، فقد حَظِيَ الإقطاعيون بحق التمتع بالموارد المالية للمشيخة، واستحوذوا على الأراضي، ولم يخضعوا للقانون المتبع، وبعبارة واحدة: حفظ لهم الإنجليز جوهر المكاسب السّياسيّة والمالية، التي كان يدرّها الإقطاع.

كان تركيز نوكس منصباً على تثبيت حكم الشيخ الجديد، ومبايعته حاكما من طرف أسرته، ولم تكن تلك العبارات النقدية إلّا لزوم ما يلزم، أو نوعاً من المقايضة، أو لفت انتباه الأسرة بأن الإنجليز يحيطون بواقع الحال.

ومربط الفرس، تمثل في حث نوكس أفراد الأسرة الحاكمة على "مساعدة الشيخ حَمَد في مهمته الصعبة في ترقية حكومة هذه الجُزُر"، ومن يعارضونه فإن الإنجليز لهم بالمرصاد، ف "الحكومة البريطانية تعده هنا، وعلى لساني أنا، بتوفير الدعم الكامل له في بسط السلطة بصورة شرعية كاملة".

(1) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 81.

باستثناء الخط الأحمر المتعلّق بمنافسة الحاكم على ملكه، فإن أي "حماقات" تصدر من أفراد الأسرة سيتولّاها الحاكم الجديد، ولم يكن الحاكم الجديد في وارد فتح جبهات داخل العائلة، بل عليه مُراضاة أطرافها، في ظل هشاشة موقفه، والحقيقة بأنّ رمي الإنجليز الكرة في ملعب حَمَد بشأن كل ما سبق، تأكيد إضافي إلى عدم سعيهم إلى أكثر من فرض ولي العهد حاكما، وليس هذا بالهدف الصغير.

ما أوضحناه في السطور السابقة لم يكن فعلاً اعتباطياً أو غير مخطط له، فقد كان التصور النظري للمقيم السّياسي، نوكس، كما يتضح في رسالة كتبها في 11 مايو 1923م، أي قبل نحو أسبوعين من إعلانه الإجراءات، بأنه يجدر بالخطوات الإنجليزية أن تحافظ على مكانة أعلى للحاكم والجماعات السّنيّة، سياسياً ومالياً، ولا يجدر بالإدارة البريطانيّة القلق من عدم عدالة الضّرائب، وإذا عزمت على فرضها بالتساوي على السّنة والشّيعة، فستواجه رفضاً، وهذا يقتضي ضرورة الحفاظ على التمايز المادي لصالح السّنة، أخذا بالاعتبار الوضع في الخليج، من أجل المحافظة على موقع الحاكم السُّني وعدم إضعافه، في الوقت الذي لن يجد تقديراً من الشّيعة جراء تخفيف الاضطهاد الذي يطالهم[1].

(1) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 54- 55.

وفي كل الأحوال، يجب تفادي المضي بسرعة في الإصلاحات، حتّى وهي متواضعة، فقد كانت الحكومة البريطانيّة في الهند قلقة من احتمال قيام الميجور ديلي بالضغط على الحاكم الجديد لزيادة سرعة الإصلاحات ووتيرتها "أكثر مما يجب"، في ظل "وضع حَمَد ثقته" بالمُعتَمَد السّياسي[1].

(1) لوي أولداي، لمحات من حياة الشيخ حَمَد بن عيسى آل خليفة، مكتبة قطر الرّقمية، 13 أغسطس 2014:
https://www.qdl.qa/-العربية/لمحات-من-حياة-الشيخ-حَمَد-بن-عيسى-آل-خليفة

الفصل السابع:
وثيقة أكتوبر السنية

أوّلاً: أولويات الحِلْف السُّني

تكشف الوثائق المتاحة عن اتجاه خليفي - سنّي كان يأمل بأن يتمكن من كبح الإجراءات الإنجليزيّة، قبل إعلانها، والحد منها بعد سريان مفعولها، بيْد أنّ تركيز الحِلْف السُّني كان مُسلطاً على أربعة أمور:

(1) استمرار التحالف مع بريطانيا باعتبارها القوة العظمى، التي تقيهم فارِس والسّعوديّة والقوى الإقليميّة والدّولية الأخرى.

(2) ديمومة الحكم القبلي - وليس ديمومة الحاكم عيسى بن علي - لأن البديل قد يكون البحارنة، ومع أن بريطانيا لم تظهر أبداً أنّها فكرت في سيناريو التحالف مع الجسم الشيعي.

(3) عدم إجراء تغييرات جذريّة في نظام الغوص، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل، وأبرز منابع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والذي كان يزيد الأغنياء، من الطواويش

وأرباب السفن والنواخذة، غنى، والفقراء من الغواصين والعاملين الآخرين على السُّفن فقراً.

(4) استمرار تمتع الحِلْف الخليفي - السُّني بالامتيازات السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تدرها الإقطاعيّات، في ضوء رغبة الإنجليز بحظر الإقطاع.

ورغم ادعاء الإنجليز القيام بإصلاحات، فقد حصل الحِلْف الموسع على مبتغاه بشأن النقاط الأربع المذكورة، وقُدّمت لهم تطمينات للحد من "الأضرار" التي قد تطالهم بسبب إلغاء الإقطاعيّات أو إصلاح نظام الضّرائب.

ثانياً: رموز الحالة السّنية

في ضوء تركيبة البلاد المختلّة، ليس مفاجئاً أن تخلّف الإجراءات البريطانيّة اصطفافات داخليّة، سنيّة قلقة من مآلات الإجراءات، وشيعيّة تدعم نفاذها.

كما كان الشيعة أمام قلق الخيارات، وقد يضعهم رفضهم تعيين الشيخ حَمَد في مواجهة الإنجليز والأسرة الحاكمة، فكذلك كان حال الجماعات السنية، التي ينبغي عليها التذكر بأن مراودة حلم السلطة لأي من أطرافها سيؤدي إلى لف حبل المشنقة حول عنقها، أما تحوّلهم معارضين فيعني قطع حبل وصالهم مع السلطة ومكاسبها.

وتعد "**وثيقة أكتوبر**"، التي وقعتها النخبة السنية، بقيادة عبدالوهاب الزياني، من أبرز المستندات التي توصف بأنها تعبّر عن رفض الجماعات السنية "إعلان نوكس"، لكننا لا نراها كذلك، وإن كانت ليست الوثيقة الوحيدة المتاحة التي تكشف الموقف السني، لكنها الأبرز في السّردية المتداولة.

إلى جانب الزياني، وقع على الوثيقة كل من عبداللطيف بن محمود، عبدالله بن إبراهيم، حسين بن علي المناعي، شاهين بن صقر الجلاهمة، محمد بن هندي، أحمد بن جودر، عيسى بن أحمد الدوسري، أحمد بن لاحج، مهنا بن فضل النعيمي، محمد بن صباح البنعلي، جبر بن محمد المسلم[1]، ثم أرسلت إلى المُقيم السياسي في الخليج، آرثر بسكوت تريفور.

صدرت الوثيقة في 26 من شهر أكتوبر (تشرين الأول)، أي بعد نحو خمسة أشهر من مجلس التّنصيب، ويبدو مثيراً للانتباه أن تصدر بالتزامن معها وثيقة شيعية منفصلة، بقيادة أحمد بن خميس، وكلتا العريضتين تقران بشرعية الحاكم الجديد، وإن استخدمتا لغة مختلفة.

صدرت الوثيقة عن اجتماع نُخْبَوِي سني، مُنح اسماً لامعاً، وهو "المؤتمر الوطني"، وانتهى إلى الموافقة على أبرز ما ورد في "إعلان نوكس"، وقد ترافق ذلك مع اجتماع ووثيقة للشيعة، لم يُمنحا اسماً منمقاً، وهذا مدعاة للتساؤل.

(1) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 574.

ثالثاً: التمسك بالحِلْف البريطاني الخليفي

تشدد "وثيقة أكتوبر" السنية، على "أهمية المحافظة على الروابط والعلاقات البريطانية"، وإذ تدعو إلى "عدم تدخل القنصل البريطاني في الأمور الداخلية"، فإنها تتسمك بضرورة "الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين البحرين والحكومة البريطانية"[1]، ومعلوم إن تلك الاتفاقيات تعطي للإنجليز الحق في التدخل في شؤون الجُزُر، وإجراءات العِشرينيّات كانت قادمة من الحكومة البريطانية، ولم تكن صادرة من المُعتَمَد السياسي، الذي اختارت النخبة السنية وبعض أعضاء الأسرة الحاكمة صب جام غضبها عليه، ولم يمسوا بكلمة المسؤولين الأعلى منه.

وفي ردّ كتبه تريفور، على اعتراضات بعض أطراف العائلة الحاكمة والموالين لها، أشار إلى أن إجراءات الإنجليز "لم تصدر بصورة فرديّة من الميجور ديلي أو حتّى المقدم نوكس، لقد طلبت الحكومة العليّة (في لندن) إدخالها في البحرين، وذلك بعد صبر طويل ومناقشات عديدة توصلوا بعدها إلى أنّ الحالة في البحرين في حاجة ماسة إلى إدخال الإصلاحات"[2].

(1) رملة عبدالحميد، مرجع سابق، ص 68- 69.
(2) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 577- 578.

رابعًا: السُّنة والهواجس الانجليزيّة

في ضوء الصّياغة الدقيقة وذات الطابع القانوني والسياسي للوثيقة السنيّة، يمكن الافتراض أو التساؤل إن كانت أيادي الأسرة الحاكمة أو الإنجليزية أو كلتاهما معا، طرفاً في صياغة الوثيقة، التي تبدو منتبهة للغاية إلى أمرين: الأول: عمق التحالف الخليفي البريطاني الذي نشأ منذ 1820، وحيوية الحفاظ عليه، والثاني: جوهرية تعيين حَمَد في هذا الإطار، ويفترض ألّا تكون العلاقة مع الإنجليز والحفاظ عليها هاجساً سنيّاً يطغى على الوثيقة، بقدر ما هي هاجس حكومي، فيما يفترض أن يكون السنة متمسكين بالحاكم المعزول، وهذا ما يدفعني للافتراض والتساؤل.

مع ذلك، الوثيقة تتجنب ذكر كلمة "إصلاحات"، التي تكررها وثيقة الشيعة مرّات عدة، وهذا يطرح شكوكاً سنيّة حول المسار المتوقع من هذه الإجراءات، كما يطرح أسئلة عن مكانتهم في النظام السياسي قيد التشكّل.

كما لم تعلن الوثيقة **مبايعة احتفالية للحاكم الجديد** ولم تهلل له، ولم تبشر بمستقبل زاخر، لكن بالنسبة لرموز العائلة الحاكمة ومؤيديها والإنجليز فإنها تحقق المراد، كما كان "ميثاق العمل الوطني" في 2001، مدخلاً للاستفراد بالسّلطة.

عموماً، نستطيع القول إنه إذا كانت لدى المَشْيَخة من ملاحظات على الأداء البريطاني، فهي خيبة الأمل من تدخل

فوقي من طرف صديق قديم، والتوجس من نوعية التدخل، وليس مبدأه، فإذا صبَّ في صالح الحكم والنخبة المقربة منها، مثل توفير الحماية للنظام، ومنح الموالاة الأولوية في الخدمات والاقتصاد، يصبح التدخل محل ترحيب.

الفصل الثامن:
الارتياب السني

أوّلاً: الاعتراضات السنيّة

بحسب المستندات المتاحة، فإنّ "وثيقة أكتوبر" السنيّة لم تطالب برحيل الإنجليز، ولم تطالب بتقليص العلاقة معهم، ولم تدع إلى عودة الإقطاع، ولم ترفض تعيين حَمَد حاكماً، لكنها دعمت بوضوح استمرار النظام الظالم للغوص، وهو أمر وافق عليه الإنجليز، بيْد أنّ ذلك لن يمنع البريطانيين، الذي عيّنوا حاكماً جديداً، من معاقبة المعارضين القدماء لـ "إصلاحات" الجمارك، مثل عبدالوهاب الزياني وأحمد بن لاحج، فالإنجليز هم الذين يحددون نوعيّة التدخل وحدوده.

وسبق للزياني وبن لاحج، اللذين شكّلا واجهة لابن علي، وشخصيات خليفيّة وسنيّة أخرى، أن دعوا إلى "سحب اختصاصات السلطات البريطانية من دائرة الجمارك، لأنها أضرّت بمصالحهم التجاريّة، وفي المقابل فتحت المجال واسعاً أمام التجار الهنود"[1]، وها هم يعبّرون بصوت عال عن دعم

(1) رملة عبدالحميد، مرجع سابق، ص 44.

عيسى بن علي بعد نزع صلاحياته، رغم تأييد وثيقة 26 أكتوبر للحاكم الجديد.

نميل إلى القول بأن اعتقال الزياني وبن لاحج في شهر نوفمبر، والذي وضع حداً للاعتراضات السنية على إجراءات الإنجليز، أتى لعدم التزامهما بالوثيقة المذكورة، والتي نفترض أنّ العائلة الحاكمة والإنجليز كانا طرفاً في الإعداد لها، والتي قبلت بحَمَد حاكما، وأكّدت حق الإنجليز في الإدارة والسيطرة، وبعد صدور الوثيقة التي أعطت الإنجليز أهم ما أرادوا، أصبح المعارضون لأهم ما ورد فيها مُتمرّدين، فالعقاب في رأينا يتصل بعدم التزام الزياني وبن لاحج بنتائج اجتماع ووثيقة أكتوبر، سواء كانا يدركان ما وقّعا عليه أم لا.

وليس من المفاجئ أن تصوّر الأجهزة البريطانيّة المُهيمنة وجهة نظرهما المعلنة، على أنهما مُحرّضان ضد الحاكم الجديد والإنجليز، وأنهما يجمعان الأموال ويعدّون العُدة للقيام بعمليات أمنيّة وتخريبية، لقد كانا إضافة إلى ما سبق درسا لغيرهم، وسيكون من الصعب الاعتقاد خلو الشارع الشيعي من معارضين نخبويين لإجراءات نوكس، لكن لا علم لي عن وجود توثيق مفصل لهذا المشهد. وموقف الرجلين المذكورين مختلف عن الدواسر، فهؤلاء منحوا ضوءاً أخضر من قبل الحاكم المعزول بشن هجمات على بعض القرى الشيعيّة.

ثانياً: الانتصار للحاكم المتولّي أم المُنَحَّى

تختلف حدة الرّفض الخليفي - السُّني للإجراءات البريطانيّة من بند إلى آخر، وإذا أخذنا مفردة تعيين حاكم جديد، فقد تمسّكت بعض الأطراف الخليفية والسّنية بعيسى بن علي حاكما، من الناحية الكلامية، فيما بايعت الأغلبية الكاسحة من تلك النخبة الشيخ حَمَد، ووضعوا ثقلهم في سلته.

على أي حال، تشدد "وثيقة أكتوبر" السنية، على "أهمية المحافظة على الروابط والعلاقات البريطانية"، في ظل النقاش بشأن تعيين حاكم بآخر، وتنتهي إلى قبول الحاكم المُنصّب صراحة لا ضمنا، ذلك أن الموقعين على الوثيقة لا يعترضون على تسلم حَمَد مقاليد الحُكم في حال "أراد الشيخ عيسى بن علي أن ينيب ابنه الشيخ حَمَد فلنا عليه ما لنا على والده"[1]، إنه تأييد علني لأحد أهم المراسيم التي أصدرها الإنجليز.

على الأرجح، فإن الشعارات المتصلة برفض إحالة الحاكم ابن علي للتقاعد رفعت عنوانا للمواجهة، بيد أنّها لم تكن على قمة الأولويات للحكم ومواليه، فقد احتفظ عيسى بن علي بمسماه شيخ البحرين، دون صلاحيات، حتّى وفاته في 1932، فيما كان نجله، الحاكم الجديد، يعمل بصفته مفوضاً عن أبيه، وجرى التفاهم حول ذلك داخل الدّائرة الضيقة للحكم، بقيادة ولي العهد حَمَد، وأخوه عبدالله الذي كان يُصنّفُ متشدداً ضد

(1) محمد علي التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، إعداد وتقديم إبراهيم بشمي، مؤسسة الأيام للصحافة والنشر، 1994، ص 157.

الإجراءات، وهذه تصنيفات يجدر التعاطي معها بحذر بالغ، ومعرفة منابع التشدد والاعتدال وغيرها من التوصيفات المعلبة.

من ناحية أخرى، دفعت المطالبة السّنية المعتدلة والمحدودة، بإبقاء ابن علي في منصبه، البحارنة لتجديد تأييدهم لحَمَد حاكماً، وهذا مكسب إنجليزي وخليفي كبير.

ثالثاً: السُّنة بين خليفة بن سلمان وعيسى بن علي

في محاولة لفهم سلوك النخبة السنيّة في العام 1923، سأقارن وباقتضاب شديد، موقف تلك النخبة من التغييرات التي تمت في العام 2001، والتي قادها الملك حَمَد، الذي وصل إلى السلطة في 1999، مع ملاحظة أن أغلبيّة الموالاة من السّنة، وأغلبيّة المعارضة من الشيعة، تماما وفق ما رسمه نوكس، ذلك أنّه من غير المنطقي توقع عدم وجود شخصيات بحرانية مؤيدة للحكم حتى في ذروة الحقبة الأكثر سوداوية التي سبقت إزاحة ابن علي، أو عدم وجود شخصيّات سُنية، وقتئذ، داعمة لإقامة نظام صالح ويراعي مصالح الأمّة بتنوعاتها.

فإذا كان لي أن أصف سلوك النّخبة السُّنية القلقة مما كانت تظنه مستقبلاً ضبابياً بعد "إعلان نوكس" وإزاحة ابن علي، فيمكن تشبيهه بالإرباك والتوتر وانعدام اليقين التي سيْطر على تفكير الموالين تزامنا مع تدشين الحاكم الجديد، حَمَد بن عيسى آل خليفة، مشروعه السياسي في فبراير 2001.

حينها بدت الأطراف السنيّة الفاعلة، من اخوان مسلمين وسلفيين وليبراليين ونخبة تجارية وعوائل نافذة، قلقة من تشكيل حَمَد تحالفاً مع المعارضة، يخل بالتوازنات القديمة التي وضعها نوكس.

كان القادم الجديد إلى القصر يلتقي جميع الأطراف الوطنيّة، ويتحدث بحرارة عن عودة دستور 1973، وإطلاق الحريّات الصحافيّة، والحق في التنظيم النقابي والسياسي، وإقامة برلمان منتخب يحوز صلاحية واسعة في التشريع والرقابة، وبالتالي فقد يكون الرّجل جاداً في مقولاته المجاملة للمعارضة، ووعوده الباذخة عن "أجمل الأيام التي لم نعشها بعد"، والتي رفعها إبّان إعداد "ميثاق العمل الوطني"، والشهور التالية، أي بين ديسمبر 2000 - يناير 2002، هذا الموقف المرتاب هو أقرب ما يكون عليه حال النخبة السُّنية في العِشرينيّات من القرن الماضي.

وأظن أنه يصحُّ تشبيه تموضع رئيس الوزراء السابق خليفة بن سلمان (1935 - 2020) إبّان مرحلة 2001 والسنوات التي تلتها، بحال عيسى بن علي وموقفه، في مرحلة العِشرينيّات، وكل منهما كان قابضاً على السّلطة وممسكاً بزمام المبادرة لسنوات طويلة، وكلاهما ساير الإجراءات التي قادها الملك حَمَد في الألفية الجديدة، والإنجليز قبل ذلك، لكن تلك الإجراءات لم تكن خيارهما المفضل، ثم أفضت إلى إبعادهما من موقع القرار.

وفي الحالتين، تحالفت النخبة السنيّة كلامياً مع خليفة بن سلمان وعيسى بن علي، وفعلياً تحالفوا مع الحاكميْن الجديديْن.

رابعاً: "تحالف" الشيعة مع الحَمَدين في 2001 و1923

بدا الشيعة في حال من النشوة مع إعلان الحَمَدين، مشاريعهم السياسية، في 1923، وفي 2001، وفي الحالتين انتهى الزّواج المؤقت إلى نزاع حاد، فقد تحالف الحَمَدان مع الشيعة في بداية الأمر، كي يحصلا على الشرعيّة، ويحدثا توازنا مع الطرف السني القلق، ثم انقلبَ الحَمَدان على داعميهم، وعادا إلى الحِلْف التقليدي الخليفي - السني، وهكذا استمرت قواعد نوكس تحكُم المشهد.

لقد عمَّ الارتياح النخبة السنية الموالية بعد صدور دستور مملكة البحرين (فبراير 2002)، وقد هشم نصه الرديء والأحادي العلاقة بين القصر والمعارضة، وزاد من سوء الظنون بينهما، مع اتضاح أبعاد المناورة التي كان يقوم بها الملك، فقد استهدفت إجراءاته إعادة هيكلة السلطة وتركيزها في يديه، وليس حول رئيس الوزراء السابق، خليفة بن سلمان، (شغل منصبه بين 1971 - 2020)، أو حول المؤسسة التشريعية كما تمنّت المعارضة، الأمر الذي يذكّر بما سعت إليه إجراءات العِشرينيّات من إعادة هيكلة السلطة وجعلها في يد حكومة المُعتَمَد السياسي، وواجهتها الخليفية، بقيادة الشيخ حَمَد،

بينما تمنى الشيعة أن تُحدث الإجراءات، في الحالتين، فارقاً جوهرياً في تركيبة النظام السياسي، وتسمح للشيعة بالعمل السياسي كشركاء كاملي الأهليّة كغيرهم من مواطني الجُزُر.

خامساً: السُنة ومعارضة الحَمَدين

مع وصول حَمَد إلى السلطة، في 1923، قام الإنجليز، أولاً، بتفتيت مراكز القوى الخليفيّة والسنيّة المُلتَفّة حول الحاكم المعزول. ثم قاموا، ثانياً، بإعادة تركيبها لتكون موالِية للحاكم الجديد، وهذا ما كان عليه الحال مع الملك حمد، في 1999، وما بعدها. وفي جميع الحالات، لم يتم الاعتماد على البحارنة في الدوائر الضيّقة للحُكم.

أما في المراحل الفترة الانتقاليّة، في 1923، أو 2001، وحتى في مطلع السبعينيّات، فعادة ما تعمل الأسرة الحاكمة على تعزيز التواصل مع الشيعة، ريثما يعزز الحاكم سطوته، وريثما يتم إعادة اصطفاف القوى السنيّة، وجعلها متمركزة حول الحاكم الجديد، أو المرحلة الجديدة.

إذاً، يصح الحديث عن قلق سني من تداعيات "ميثاق العمل الوطني"، وقد قاموا بتحركات نشطة لضمان مصالحهم، بيد أنه لا يستقيم القول بأنّهم وقفوا ضد إجراءات الملك حَمَد على الملأ، بالنظر إلى العلاقات المديدة بين القصر والموالين، الحريصين على استمرار العلاقة مع القادم الجديد للسلطة.

وكذلك الوضع في 1923م، فالأغلبية من النخبة السنية سايرت إجراءات نوكس، لكنها كانت من دون شك قلقة من مآلاتها، ولم تقف مكتوفة اليد إزاء ذلك، لكنها كانت حريصة على عدم تصدع الحِلْف مع الأسرة الحاكمة التي حسمت أمرها بمبايعة حَمَد وخلع عيسى.

وفي نهاية خطابه، يكتب نوكس، الملاحظة التالية: "رُحّب بهذا الخطاب، وبدا الشيخ حَمَد حقا مسرورًا به، على الرغم من أنّه قد يكون مستاءً من بعض هذا الكلام الصريح والعلني. وحتى يوسف بن أحمد كانو، ناقدنا اللاذع، قد تحّمس، وقال إنّه كان ينبغي على حَمَد أن يقّبل يدي وجبيني للنصيحة التي قدمتها باللغة العربية"[1].

سادساً: البريطانيّون وتهدئة المخاوف السّنيّة

عَمِلَ المُقيم السّياسي، نوكس، على تهدئة روع النخبة السّنيّة من التغييرات المعلنة في مايو 1923، وأبدى تفهما لشعورهم بالأسى "لغياب حاكم سُنيّ حكم لسنواتٍ طويلة"، وقدم تطمينات مدعومة من قبل المُعتَمَد السّياسي، ديلي، والشيخ حَمَد، وأخوه عبدالله بأنّ "الإجراءات والتدابير الإصلاحية المتخذة ستقود إلى "ارتقاء المجتمع السُّني وتقدّمه"، و"التطلع إلى مستقبلٍ سعيد ومشرق" لأبنائه، الذين عليهم، كما على الحاكم الجديد تفادي "العُزلة، وعدم البُعد عن

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق.

المجتمعات الأخرى"، كي لا يصبحوا "متخلّفين عن الأجانب" الذين زادت أعدادهم وثرواتهم بشكل ملحوظ، وقتئذ[1]، ومصطلح العزلة هذا يحتاج إلى تفكيك ودرس.

وبشكل عام، فإن الولاء السُّني للحكم الخليفي ليس مجانياً، وعلى الأسرة الحاكمة منحهم مكاسب سياسية واقتصادية كي تضمن استدامة ولائهم[2].

لاحقاً، في عقود لثلاثينيات وما تلاها، وخصوصاً في الخمسينيات، ومع المد القومي، تحوّل عدد من الرموز السّنية إلى قيادات في الحركة الوطنية المطالبة بالإصلاح السّياسي.

هذا يكشف، أنّ تنفيذ الإنجليز لخططهم لم تكن مهمة سهلة، بيْد أنّ الأطراف المتنافسة، الخليفيّة والسّنية، كانت دائما حريصة على الالتزام بالسّقف الإنجليزي، مع ما يتيحه من مساحة مناورة.

فيما الجدل الدّاخلي محتدم بشأن تفاصيل يراها أهل الجُزُر مهمة، تم تغييب المرامي البريطانيّة الكبرى، وفي تحويل الجُزُر إلى مستعمرة، وفي كل ما سبق يجد الإنجليز مزيداً من التبريرات لتدعيم قبضة النظام القبلي بدعوى الخشية من الانفلات الأمني، والقلق من البديل الشيعي غير المُختبر وغير المفكر فيه.

---

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

(2) عبّاس بوصفوان، الموالون السّنة في البحرين: مشروع محتمل للمعارضة الدامية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 19 يونيو 2013.

الفصل التاسع:
السُّنة والإقطاع

أوّلاً: عن رفض زوال الإقطاع

قبل مايو (أيار) 1923م، كان الرفض الخليفي - السُّني موجّهاً أكثر من أي أمر آخر، إلى جملة الإجراءات التي قد تفضي إلى مساواتهم مع البحارنة في الحقوق، وقد قاوموا هدم الإقطاعيّات، لسبب مالي، وآخر سياسي.

في البعد المالي، الإقطاعيّات تحقق عوائد مالية ضخمة لرموز العائلة الحاكمة ومناصريها، من مصدرين، الأول: من إيجار الأراضي والإنتاج الزراعي والسّمكي والحيواني التي تنتجه الإقطاعيّات والضّرائب المفروضة عليها وعلى ساكنيها، كما تتعاظم الإيرادات مع تطبيق العمل القسري في النقل واستخراج اللؤلؤ، وفق مقولة "من لا يعمل لا يأكل"، وهذا يعني أنّ الإقطاعيين من رموز الأسرة الحاكمة لا يكتفون بعدم دفع مقابل مادي للعمال البحارنة، بل إنّهم فوق ذلك يفرضون الضّرائب على الأفراد والسّلع، الأمر الذي يعود عليهم بمزيد من الثروة، وإلغاء الإقطاعيّات لن يُلغي الضّرائب المتحصلة وحسب، وإنما سيجعل كبار القوم يدفعون مقابل تشغيل

العمال، بل وقد يفرض على بعضهم دفع الضّرائب من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ الإقطاعيين يتمتعون بنفوذ سياسي هائل، عبر سيطرتهم على المدن والقرى، وفرض شروطهم على سكانها، فيصبحون أسياداً والبحارنة شبه عبيد، وإذا كان بإمكان الإنجليز تعويض النخبة الحاكمة ومواليها في البعد المالي، عن طريق منحهم رواتب حكومية مجزية، أو اعطائهم الأولوية في التجارة، أو منحهم الأراضي، فإنّ المال قد لا يعوض النفوذ السّياسي، في حال مضت خطط المساواة، التي كانت قيد النقاش، إلى الدّرجة التي تجعل جميع المواطنين كأسنان المشط، كما تمنت حينها النخبة البحرانية التوّاقة إلى لعب دور سياسي يوازي ثقلهم التاريخي في الجُزُر.

ثانياً: لا إقطاعيين سُنيّون

نفترض أنّ إفناء الإقطاعيّات وحظرها قد واجه معارضة من قبل رموز العائلة الحاكمة، أكثر من المعارضة التي تلقاها من طرف الجماعات السّنية المتنفذة.

مانعت القبائل والعوائل السنية النافذة حظر الإقطاع ليس لأنّها كانت تتمتع بإدارة الإقطاعيّات، وإنما لضرورات التضامن داخل الحِلْف القبلي السُّني الأوْسَع، ولما له من دلالات سياسيّة، وانعكاسات ماليّة.

لم يسجل وجود اقطاعيين سُنة، فالإقطاعيّات كانت تحت سيطرة رموز العائلة الحاكمة، بيْد أنّ قبيلة الدّواسر، وهذا

استثناء له مبررات أمنية وسياسية، تمتعت ببعض ما حَظِيَ به الإقطاعيّون، مثل عدم دفع الضّرائب، واقامة محاكمات جائرة للبحارنة، أما اعتداءاتهم على القرى، فكان هدفه السّيطرة على البحارنة، بأمر من الحُكم وتحت بصره، فلم يسجل هيمنتهم على مساحات من الأراضي، بنحو يفرضون فيها أعرافهم، وإنما كان منحصراً بشيوخ آل خليفة، في سترة وجدحفص، وسواهما من مناطق الشيعة المزدهرة بالسكان والبساتين والبحور.

ثالثاً: نظام الغوص.. إقطاع مُبطّن

العرائض والاحتجاجات الخليفيّة والسنيّة، ومناوراتهم التي أعقبت "إعلان نوكس"، تمسّكت بالمكتسبات التي تمتع بها الإقطاعيون ومناصروهم، وأشارت وثيقة أكتوبر السنية إلى معارضتها إجراء إصلاحات في تجارة اللؤلؤ، التي كانت المصدر الرئيسي للدخل العام والخاص في الجُزُر، ومنبعاً رئيسياً للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، خصوصاً بالنسبة للنخبة السنية، التي لم تكن يتمتع بما يتمتع به الإقطاعيون.

ودعت الوثيقة إلى هيمنة القضاء السُّني بشأن ذلك، وإلى "تشكيل لجنة من أربعة أشخاص لديهم خبرة بأمور الغوص؛ للنظر في قضايا الغوص والتجارة واللؤلؤ"، وتلك قضيتان خلافيتان، فالشيعة يريدون قضاءً لا يحابي النواخذة على حساب الغواصين.

يقر الإنجليز بأن نظام العمل في الغوص واستخراج اللؤلؤ شكل منبعاً لـ "العبودية الدّائمة"، الناتجة عن الظلم والاحتيال والخداع الذي يمارسه أرباب السّفن والنواخذة، الذين "يرفضون نشر حساباتهم" المالية، والغواصون "الجهلة" الذين لا يفقهون من الحساب شيئاً [1].

مع أن نوكس يعدد الحلول في خطابه في جلسة مايو، ومن بينها "تسجيل الغاصة، وإصلاح مجلس السالفة، وسجن النواخذة، وإجبارهم على تقديم الحسابات"، لكنه لا يريد اتخاذ أي إجراء، ولا يريد إصلاح المنظومة القضائيّة، بدعوى أنه "من غير المستحيل تقريباً إيجاد أشخاص محترمين للعمل في مجلس السالفة"، بينما كان الإنجليز متحمسين لإصلاح القضاء المتعلق بالأجانب، ويظهرون عجزا مستمرا لرفض الإصلاحات في القطاعات الأخرى، التي تهم القطاعات الشعبية.

وصحيح، بأن البريطانيين تقدموا بمقترحات لإصلاح نظام الغوص، وتشكيل دائرة حكوميّة مختصة بذلك، بيد أنّها لم ترَ النور، في ظل تلكؤ البريطانيين ومعارضة النخبة العليا في البلاد، الذين رأوا أنّ إصلاح المنظومة الاقتصادية الرّئيسيّة سيُلحق أضراراً مباشرة بالنواخذة، فيما لا يكترث الإنجليز بمعاناة

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

الغواصين، وليسوا في وارد الاشتباك مع النخبة السنيّة، الذين وقعوا وثيقة أكتوبر التي تعطي الإنجليز ما أرادوا.

أمّا الشروط التي فُرِضَتْ على قبيلة الدّواسر للعودة إلى البحرين، من هجرتهم إلى شرق الجزيرة العربية، والتي تتضمن "دفع نفس الضّرائب التي يدفعها المزارعون والتجار، وحماية الغواصين الشّيعة والعبيد الذين يخدمون معهم"، فكان هدفها في المقام الأول إخضاع الدّواسر إلى الحاكم الجديد، وقد فرض عليهم "القبول بوجود مركز شرطة في البديع التي كان يقيمون فيها.. وأنّ يعين الحاكم رئيس القبيلة، وله الحق في تغييره"[1]، أخذاً بالاعتبار سعي آل خليفة إلى إبقائهم في الجُزُر، لإحداث توازن مع الطموح الشيعي الذي لم يعُد مكتوماً.

(1) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 41.

الفصل العاشر:
وثيقة أكتوبر الشيعيّة

أوّلاً: الموقّعون وخلفيّاتهم.. والنّمط

صدرت وثيقة 26 أكتوبر الشيعية عن اجتماع ضم سبعة من الصفوة من الشخصيات البحرانية، بقيادة أحمد بن خميس، إضافة إلى سيد أحمد بن سيد علوي، علي بن حسن، عبدالرسول بن رجب، أحمد السّماك، محمد الدّرازي، وعلي بن رجب[1].

لم يُمنح الاجتماع الشيعي والوثيقة الصادرة عنه، اسمين منمقين، ونستطيع أن نفعل ذلك الآن، ما دمنا بصدد كتابة سردية جديدة لما حدث قبل مئة عام، لكني أفضل التسميات المحايدة، فاسميها واختها السنية **وثيقتا أكتوبر**.

ومن المفيد - في مرّة تالية، أو لأي باحث آخر. أن يدقق في أسماء تلك الشخصيات، وخلفياتهم الأسرية، ومستوى تعليمهم، والوظائف التي كانوا يمتهنونها، وقدراتهم المالية، ومناطق سكنهم، وأدوارهم السياسية والخيرية، ومكانتهم الاجتماعية، وعلاقاتهم مع السلطة والإنجليز والسنة والإقليم،

(1) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 575 - 577.

وجمع آثارهم المكتوبة، ثم يكشف لنا أين أولادهم وبناتهم اليوم، وأين تتموضع عوائلهم، وما دورهم السياسي والاجتماعي في الوقت الراهن، إن وُجد، فهذا سيقدم دلالات غنية، سياسية واجتماعية عن التبدلات المجتمعية والحراك السياسي[1].

ومن المفيد أن يُنجز مثل ذلك عن النخبة التي وقَّعت وثيقة أكتوبر السنيّة، وعن رجالات الخمسينيّات، ورواد المجلس التأسيسي والمجلس الوطني في السبعينيّات، شرط أن تكون الكتابة علميّة وغير ملوّنة.

الفرضية التي أقترحُها لبحثٍ من هذا النوع، ويمكن اقتراح فرضيات أخرى، أن مكانة العوائل الشيعيّة الرئيسيّة تتراجع مع مرور الزمن: في الدور السياسي، وشبكات الاقتصاد، وربما حتى على الصعيد الشعبي.

ويمكن على سبيل المثال إجراء مقارنة بين شخصيّة شيعيّة وأخرى سنيّة، من الذين كانوا مُوقّعين على إحدى الوثيقتين، من ناحية الثروة والدور السياسي والاجتماعي، قبل مئة عام وفي الوقت الراهن، والمقارنة يجدر أن تتم بين الحاضر والماضي، وتبيان الأسباب التي أدت إلى التقهقر أو التقدم، فقد تكون عائدة إلى وضع خاص، وليست أسباباً عامة ولها صلة بسياسات الدولة، وإذا أظهرت النتائج أن التقهقر أو الانزواء أو

(1) لدينا بالفعل كتاب عن أحمد بن خميس، أنظر: محمد حميد السلمان، قمر السنابس: سيرة رجل اللؤلؤ والنضال الوطني أحمد بن خميس، مركز أوال للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2018.

التقدم، ظاهرةٌ ونمطٌ، فإن ذلك يمنحنا فرصة لطرح استنتاجات أو قواعد عامة.

ثانياً: الشّيعة.. المطالب والهواجس

لم أُجرِ تحليلاً "منهجياً" لمحتوى الوثيقة الشيعيّة، كما تعاملنا مع خطاب نوكس، بيد أن التدقيق فيها يظهر بوضوح أولويّات النخبة البحرانية وهواجسها، في تلك اللحظة، التي تبدو ممتدة، فالوثيقة طازجة وكأنها كتبت اليوم وحبرها لم يجف.

وهنا أبرز المطالب التي احتوتها وثيقة أكتوبر، وتكاد هي نفسها التي تصدر الجهات الحقوقية والسياسية بيانات مستمرّة بشأنها في أيّامنا الراهنة[1]:

1. **الحقُّ في الحماية**، في العِرض والأموال والأنفس، وإيقاف الانتهاكات التي تمارس ضد العوائل والأسر الشيعيّة من قبل مراكز القوى الحكومية والمقرّبين منها، فقد "جُرِح جملٌ في جزيرة سترة، واتهم أهلها بذلك، وقُتِلَ رجلٌ بسبب تلك التهمة، ونرجو لفت نظركم إلى أهميّة منع الحيوانات من الرّعي في المزارع والبساتين؟"
2. **المساواة في التعليم**، حيث "قام بعض العرب بالتدخل للحيلولة دون إنشاء مدرسة للشيعة في حين أنّهم أسسوا

(1) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 577- 578.

مدرسة للسنة، مُنع الشيعة من دخولها وحُدّدت الرسوم بواسطة الحكومة. وعندما حاول الشيعة إنشاء مدرسة عارض العربُ ذلك. فإذا كان القانون يحكمُ البلاد، أليس من العدل أن يُعطى الناس الحقوق ذاتها، وأن يكون العلم للجميع وبالمجان؟ نطلب من حكومتكم النظر في أمور التعليم ووضع القانون الذي يضمن تعليم أبنائنا".

3. **تهيئة سجون لائقة للمساجين،** "كل الدول تهيئ مكاناً مناسباً للسجن، ويقدم الطعام والشراب للمساجين، فهل يوافق فخامتكم على أن يكون السجن خرابة أو بيوت مهدّمة تابعة للأمير؟ نطالب بتخصيص سجون معقولة وأن يزوّد المساجين بالغذاء المناسب وأن ينالوا الرّعاية الطيبة المطلوبة".

4. **المساواة في الضرائب،** "بعد بدء الإصلاحات توقّفنا عن دفع الضرائب ولكن المعتمد أخبرنا بأننا سنجتمع من جديد، نطالب فخامتكم بشرح هذا النظام وكيفية تطبيقه. وإذا كانت البلاد تخضع لنظام واحد فهذا يعني أن يتم تطبيقه على الجميع دون استثناء حيث إن البعض لا يدفع الضرائب ويلزم بها البحارنة فقط".

5. **الحق في المحاكمات العادلة،** و"حين يعترض أحد البحّارة، تُحوّل قضيته إلى سالفة الغوص لدى اثنين من أسوأ الرجال الذين لا يفرّقون بين الحق والباطل وعادة ما يحكمون لمصلحة الظالم، (أي النواخذة)، ويسيئون

بذلك إلى حقوق الغاصة، ونطلب من الحكومة اتخاذ اللازم في ذلك".

6. **الحق في الممارسة الدينية،** في "عاشوراء والأيّام العشرة من شهر محرم، لقد لاحظنا أن النواخذة يصرّون على التحاق البحارنة بسفن الغوص في تلك الفترة، ويخلقون بذلك الشقاق بين الطائفتين، وإذا ما اشتكى بحارٌ منهم عن ذلك الأمر أحالوا قضيّته إلى سالفة الغوص التي شرحنا مظالمها سابقاً".

7. **الدعوة للعدالة الاجتماعية،** "بخصوص ضرائب صيد السمك، نطلب من فخامتكم مراعاة الفقراء في تلك الأمور وإعداد نظام ضرائب يرعى حقوقهم"[1].

ثالثاً: النّضال البحراني.. حقوقي لا سياسي

كما قرأنا في المطالب أعلاه، فقد ركّز النضال الشيعي، في عشرينيّات القرن الماضي، على البعد الحقوقي، ولم يرفع البحارنة حينها شعارات سياسية، ولا يختلف الأمر في العرائض التي سبقت مجلس التّنصيب.

في اجتماع عقد بين رموز البحارنة والعائلة الحاكمة، في فبراير (شباط) 1922، شدّدت الشخصيات الشيعيّة على مطلب إلغاء السّخرة، وعدم جواز محاكمة البحراني إلّا من قبل

(1) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 577- 578.

الحاكم وولي عهده، وهي من بين المطالب التي استجابت لها زعامة المَشْيَخة[1].

بعد مجلس التّنصيب، لم يتغير جوهر المطلب الحقوقي، ويبدو ذلك جليّاً في الوثيقة التي تصدّرها سبعة من الرموز الشيعية، التي أشرنا إليها، بل وقعها المئات من الشخصيات الشيعيّة المرموقة من مختلف المدن والقرى[2]، الذين خشوا من عدم تحرك عقارب الساعة إلى الأمام.

(1) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 49 – 50.
(2) سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الحادي عشر:
الشّيعة.. و"نظام 1923"

أوّلاً: البحارنة والعُتوب.. اعتراف مُتبادل

يمكن وصف ما جرى في مايو (أيار) 1923م بمقايضة غير مكتوبة بين البريطانيين وآل خليفة من جهة والبحارنة من جهة ثانية، ومقابل أن يُقِرَّ زعماء البحارنة بشرعية الحاكم، حَمَد، الذي عيّنه الإنجليز، يحصل الشّيعة العرب على صفة المواطنة، ويتم إدماجهم في المجال العام، ويحظر فرض السّخرة عليهم وتوظيفهم قسريا، ويمنع فرض ضرائب مصممة على مقاسهم، ويحظر إقامة محاكمات لهم بعيداً عن سلطة الحكومة.

من ناحيتهم، أكّد الإنجليز، من خلال وضعهم حَمَد على قمّة الهرم، هيمنتهم على مفاصل القرار، ودعمهم الحكم القبلي، وفوق ذلك تمكّنوا من انتزاع اعتراف بشرعية الشيخ الجديد وحُكم أسرته، هو الأول من نوعه، على هذا النحو المشهود والموثّق، من قبل البحارنة، الذين يسكنون الجُزُر، تاريخيا، وقد تمكّن منهم آل خليفة، في 1783، في ظل انقسام

داخلي بين القوى الشّيعية المتنافسة، ثم حكموهم، في ظل رعايّة بريطانيّة، بطريقة تحمل قدراً كبيراً من التعسف.

الاعتراف السّياسي بالحكم الخليفي علامة فارقة، يشير له هذ الكتاب، فليس صحيحاً أنّ الشّيعة والأسرة الحاكمة لم يتبادلا الاعتراف إلّا عند كتابة دستور دولة البحرين في 1973.

في الشهور التي سبقت إعلان الإجراءات، رفض البحارنة منح ابن علي وثيقة تدعمه للبقاء في الحكم، ثم منحوا حَمَد دعمهم خشية عودة الإقطاع والممارسات الحاطة بالكرامة[1]، وليس لأنّ التغييرات الموعودة جديّة أو مؤكدة التطبيق، بالضرورة.

ثانياً: الشيعة والحاكم الجديد

أقرت وثيقة أكتوبر الشيعية بإعلان نوكس وإجراءاته، وقدمت دعما مهما للحاكم الجديد، الذي بدأ عهده في حالة من الارتباك والانقسام، فقد فاجأت السطوة الإنجليزية العائلة الحاكمة التي لم تعتد دخول الإنجليز في تفاصيل المشهد

(1) Ali Al-Jamri, Have You Seen Latifa?' Recovering History Through Folktales, Islander's Oasis, 18 December 2022:
https://alialjamri.com/2022/12/18/have-you-seen-afifa-have-you-seen-latifa-recovering-history-through-folktales/

الداخلي إلى هذا القدر، لدرجة شعر فيها آل خليفة في بعض اللحظات أنّ ليس عليهم التزامات تجاه الإنجليز[1].

والخطأ الذي تقع فيه الرّواية السّائدة هو اعتبارها أنّ إعلان نوكس صبّ لصالح الشيعة على حساب آل خليفة والسنة، وذلك غير صحيح البتة، فقد منحت صيغة مايو الحكم المطلق لآل خليفة، والمواطنة من الدرجة الأولى للجماعات السنية، فيما حصل الشيعة على حقوق اقتصادية واجتماعية كانت متاحة للجميع، عداهم.

وبينما حصل حَمَد على الاعتراف فورا، فإنه منح الشيعة وعوداً بتصحيح الأوضاع الظالمة، فقد يصح القول أن الشيعة "اشتروا سمكاً في البحر"، أو يصح القول إن الوعود التي أطلقها الحاكم لم يفِ بها، وقد تكرر ذلك في 2001، ومن السهولة لوم هذا الطرف أو ذاك، بيد أن الخيارات كانت صعبة، والوقائع معقّدة.

ولعلي افترض أنّه في الملكيّات، وفي الحالات الاعتيادية، إن صح القول، وفي حال بدأ الحاكم ضعيفا، فإن قوته تتضاعف مع مرور الوقت، مع أن نماذج كثيرة في التاريخ كان فيها رأس الدولة يدار من قبل مراكز القوى والحاشية.

(1) Talal Toufic Farah, p 224.

ثالثاً: الشيعة والمستقبل

الإطاحة بعيسى ابن علي اعتبرت من طرف البحارنة "المعارضين"، وهو توصيف لم يكن متداولاً، انتصاراً "وطنيا" مُهما، بافتراض أنّ "تجديد الدّماء"، وهذا توصيف انجليزي، على رأس هرم السّلطة، وإقامة هياكل حكومية حديثة، وتوحيد أطر القضاء، وإقامة جهاز شرطي تابع للقصر، سيكون في خدمة كافة ساكني الجُزُر، وليس البحارنة وحسب.

كما أمل البحارنة أن تمهد الإجراءات الطريق نحو بناء دولة "حديثة"، يسودها قدر من العدل والقانون، على طريقة "الدّولة البهية" في لندن، التي خاطبها البحارنة، لكف يد شيوخ العائلة الحاكمة عن المدن والقرى الشيعية وأموالهم وبساتينهم وأراضيهم ووقفياتهم[1] وأعراضهم.

الحقيقة أنّ الحراك الشعبي بدأ في اليوم التالي لإعلان صيغة مايو، غير العادلة، واتخذت الخطابات الشيعية لغةً سياسيةً مطلبيةً وإصلاحية، محاولة جذب جماعات سياسية ومذهبية متنوعة، ومركزة على دسْترة العلاقات السّياسيّة، وإنشاء مؤسسة تشريعية، وإطلاق الحريات، وتأسيس النقابات، والمطالبة بخروج الإنجليز، وهي الشعارات التي رُفعت جزئياً أو

(1) في إشارة إلى استمرار التعديات على الأوقاف الجعفرية، أنظر: "المآتم والتمييز في البحرين": سلب المآتم صفة دُور العبادة.. بحث في الوقائع والقوانين، مركز البحرين للحوار والتسامح، 16 فبراير 2020:
https://bahraininterfaith.org/wp-content/uploads/2020/02/Matam-ar.pdf

كلياً في الانتفاضات والعرائض المتتالية، من الثلاثينيات إلى السّتينيات، وتشمل انتفاضة الخمسينيات الأشهر، التي قادها تشكيل سياسي عابر للطائفتين، حملت اسم "هيئة الاتحاد الوطني"، تزعمها الشخصية القومية السّنيّة عبدالرحمن الباكر، ونادت بإصلاح سياسي، وانتهت إلى عدم قدرتها على تحقيق غاياتها السّياسيّة المشروعة، ولم تصطدم تلك الحركة الشعبية الضخمة بالحكم المحلي فقط، فقد كان اصطدامها بالإنجليز مؤشراً على التحديات التي تواجه التغيير في البحرين.

في وثيقة أكتوبر، أشارت الشخصيات السبعة إلى أنهم ممثلون إلى البحارنة، فقد كان هذا المسمى محل فخر، وفي العقود الأخيرة، أُصيب مسمى البحارنة الشهير، والذي كان محل تقديس وتبجيل على مدى القرون، بالاهتزاز وصار محل ازدراء بعد دخول آل خليفة للبحرين، وبات التمييز بين العرب السّنة: القبائل القادمين من وراء الحدود، وبين العرب الشّيعة: البحارنة، أولئك المزارعين والبحارة القاطنين التاريخيين في الجزيرة، الذين اصبحوا لبعض سنين يتطلعون لبقايا الدّولة الصفويّة المنهارة لإنقاذهم من احتلال جديد، فقد تمتعت البحرين في ظل الصفويين بقدر ملحوظ من الاستقرار، في معظم فترات حكمهم الذي دام بين 1602 - 1717[1].

(1)"حكم الصفويون البحرين ما بين 1602 الى 1700، و1717 (ابتدأ في عهد الشاه عبّاس الأول، مع انقطاع لفترة نحو 20 سنة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، انهار في البحرين العام 1700، بداية بسبب عدة غزوات خارجية تسببت في خراب البحرين، وثم انتهى بصورة كاملة من

وعلى الرغم من الإشكالات الطّائفيّة في البلاد، قديماً وحديثاً، علينا الالتفات إلى أنّ "التوترات الطّائفيّة بين الشّيعة والسُّنة اليوم في كل البلدان العربيّة والإسلاميّة، هو ليس بفعل الخلافات العقدية أو الفقهيّة أو التاريخيّة، وإنما بفعل عوامل سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة"[1].

البحرين في 1717 وذلك قبل أن ينهار في ايران في 1736). أنظر: حسن سعيد، علماء من البحرين خدموا في الدولة الصّفويّة، صحيفة الوسط، السبت 14 يونيو 2014:
http://www.alwasatnews.com/news/895550.html

(1) محمد محفوظ، الدولة والطّائفيّة الخليج العربي، مركز الخليج لسياسات التنمية، 19ديسمبر 2011.
https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-14-32/92-2019-06-25-12-45-40/718-2019-06-26-06-35-57

الفصل الثاني عشر:
الشّيعة والإنجليز

أوّلاً: قلق التراجع عن الإجراءات

تلح وثيقة أكتوبر الشيعيّة على أهمية المضي في الخطوات التي دُشنت في مايو 1923، "لكي يستتب الأمن والسلام"[1].

وعلى الرغم أن المُقيم السياسي الأعلى رتبة في المنطقة، تولى إعلان الإجراءات، وأعلن وقف الضّرائب المُصممة ضد الشيعة، فإن الوثيقة تظهر بوضوح هواجس المُوَقعين عليها وقلقهم الكبير من التراجع عنها، وما يستتبع ذلك من احتمال عودة عقارب الساعة إلى الخلف، وعودة المعاناة و"الاضطهاد".

القلق الشيعي من امكانيّة التقهقر يعود إلى احتمال تغيير المُعتَمَد السياسي، ديلي، وقدوم آخر، قد لا يكون مُتحمّساً أو مُلتزماً بالإجراءات، التي قال الإنجليز أنّها مدعومة من أعلى مُستوى.

والسّؤال الذي يطرح نفسه هنا، ألا يجدرُ بالنّخبة الشيعيّة التي قدّمت السّند للحاكم الجديد، أن تجد في خطابه والتزامه

(1) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 577- 578.

بـ "الإصلاحات" ضامناً وصمام أمان للمضي في الإجراءات؟ لا يبدو ذلك هو الحال، إذا ما شاهدنا الفقرات الأولى من الوثيقة.

ثم إنّه إلى أي حد يثق الشيعة في الإنجليز، وهم الذين صمّموا نظاماً طائفيّاً، وأعلنوه في "مجلس التّنصيب"، يستبعدهم من النظام السياسي، ويقرُّ صراحةً بعدم حقّهِم في المُساواة؟

لا يبدو أن الثقة كبيرة في الإنجليز، فقد قالت الشخصيات السّبع في وثيقتهم "إن البحارنة ينتظرون نتيجة مقابلتنا لكم (المُقيم السياسي تريفور) في بوشهر، وردكم السريع على مطالبنا، وإذا لم نحصُل على رد، فإنّ جميع الوجهاء سيأتون بأنفسهم لمقابلتكم لأنّ الزّمان تغيّر، وأصبح التعليم منتشراً في كلّ العالم، وهناك احتمال أن يلجأ ممثلونا إلى عاصمة الحكومة البريطانيّة في لندن، لنشر مطالبهم في الصّحف المهمّة، وسيرسلون ستة أشخاص نيابة عنهم إلى الحكومة العليّة في لندن".

ثانياً: تدخّل الإنجليز في الوثيقة الشيعيّة

يتبنى هذا الكتاب فرضيّة أن الإنجليز كان لهم دورٌ في تشجيع الشّيعة والسّنة على إصدار كل منهُما وثيقة تتضمّن تأييداً للحاكم الجديد، وأن رموز العائلة الحاكمة أو الإنجليز أو كليْهما كان لهم دورٌ رئيسٌ في الصّياغة التي انتهت إليها الوثيقة السنيّة، على نحو أكثر من تدخّلهم في صياغة الوثيقة الشيعيّة.

نفترض أنّ الفقرات ذات الطابع الحقوقي الواردة في وثيقة الشيعة كانت معبّرةً بالفعل عن هواجس الجمهور البحراني ونخبته[1]، أمّا الفقرة المُمجّدة في المُعتَمَد البريطاني وبالمحاكم والشيخ حَمَد، فنفترض أنّ الأيادي الإنجليزيّة واضحة في سبك نصّها، فقد طغت في سطورها هواجسهم، وهواجس الحاكم الجديد.

والفقرة التي أعنيها تنص على التالي: "قبل أن يشوّهوا (السّنة) ما قام به الشيخ حمد، والمُعتَمَد البريطاني، نرجو أن تلاحظوا أنه قبل إنشاء المحكمة الرائعة لم تكن هناك محكمة تنظر في أمور الناس، والمحكمة الوحيدة التي كانت تلك التابعة للمُعتَمَد، ومنها يُنظر في أمور الأجانب المُقيمين في البحرين، ولهذا أُنشأت المحكمة الحاليّة، وجاء الشيخ حمد والمُعتَمَد للنظر في أمور الأهالي مرتين في الأسبوع في دار الجمارك. وكان الشيخ ينظر في أمور رعاياه وقضاياهم، في حين يتولى المُعتَمَد أمور الأجانب، ولكن نظراً لافتقاد حكومة البحرين للقانون الجِنائي، تضطر الحكومة إلى الرجوع للمُعتَمَد في أغلب الأمور، ويحكم الشيخ حمد بالقانون الجنائي الإنجليزي، ونحن نعتقد أن البحرين تحتاج ثمانية أعوام من الممارسة قبل أن تستقل المحاكم فيها"[2].

(1) أنظر: "ثانياً: الشّيعة.. المطالب والهواجس"، في "الفصل العاشر: وثيقة أكتوبر الشيعية"، في هذا الكتاب.

(2) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 577- 578.

وصحيحٌ أن إصلاح القضاء كان يشكل هاجساً شيعيًّا، بل يقع في قمة أولوّياتهم، وقد عبرّت الوثيقة عن ذلك في أكثر من موضع، بيد أننا نفترض أن الأسرة الحاكمة أو مقربين، والإنجليز على نحو أكبر، كان لهم دورٌ في صياغة النص الوارد أعلاه، لأن الدّفاع المستميت عن الدور الإنجليزي في النظام القضائي، والحرص على اللّجوء إلى القانون الإنجليزي لم يكن يشكل العمود الفقري في إصلاح القضاء من وجهة نظر الشيعة، بحيث يتولى الشيعة الدفاع عن استخدامه.

ونلاحظ الفقرة المذكورة وهي تشيد بالمحاكم التي تعتمد القانون الإنجليزي، تخلص إلى "أن البحرين تحتاج ثمانية أعوام من الممارسة قبل أن تستقل المحاكم فيها"، وإذا كان مسألة المحاكم وإصلاحها همّاً بحرانيّاً مُعلناً، فهل يشكّل الحديث عن ثماني سنوات يحتاجها القضاء البحريني ليتمكن من الاستقلال عن الإنجليز، تصورًا أو قرارًا شيعيّاً؟ ولماذا ثماني سنوات بالتحديد؟

ويعاني الشيعة وقتئذٍ يعانون من أنواع من المشاكل في القضاء، مثل تلك المتعلقة بإقامة محاكمات في الإقطاعيّات، أو محاكم السّالفة الظالمة للغوّاصين، وبشأن النوع الثاني لم يتغير أي شيء، وبشأن النوع الأول فإن التجربة جديدة، والهواجس الحقوقيّة طاغية في الوثيقة كما أشرنا في المطالب الشيعية.

بالمقارنة، صحيحٌ أن العِلاقات مع بريطانيا مهمّة لدى النخبة السنيّة، لكن ليس على النحو الذي يدفعهم لكتابة

وثيقة تتجاهل البُعد الاقتصادي والتّعليمي والصّحي والسّكني والزراعي الجمركي، وغيرها من القضايا التي يفترض أن يعتني بها السنة، نخبةً وجمهوراً. غياب ما سبق في الوثيقة، والصياغة المُركّزة على العلاقات مع الإنجليز ومبايعة حمد، تدفعني للافتراض بأن البريطانيين ورموز الأسرة الحاكمة على نحو أكبر، كانو قد أملوا أو يكادون نص الوثيقة السنيّة.

لعلنا نتذكر أن معظم الرّسائل والوثائق التي بين أيدينا مصدرها الأرشيف الإنجليزي، الذي يعرضُ ويمنع وفق هوى سياسي، على الرغم من أن الزّمن ليس بعيدا كي تختفي كل الوثائق من أيدي صنّاعها وشخوصها، وإذا أتيحت فلعلنا نفهم منها ومن المقربين من شخصياتهم ملابسات هذه الصياغات المثيرة للأسئلة.

ثالثاً: البحارنة والصِّدام مع الانجليز

تجنب البحارنة، في عشرينيّات القرن الماضي، الدّخول في معارك عنيفة مع الإنجليز وآل خليفة، كما فعلوا في مراحل تالية من القرن المنصرم، فالصدام بأحدهما يعني الصدام بالآخر، وطالما أكّد الإنجليز التزامهم بصد أي تهديد، خارجي أو داخلي، موجه للحكم، وهذا لم يمنع حدوث مناوشات بين البحارنة وجنود الأسرة الحاكمة في بعض الأحيان، ويبدو أن القلق من اندلاع انتفاضة او احتجاجات بحرانية واسعة، كانت سبباً أو مدخلاً لقيام البريطانيين لتحفيز أعضاء الأسرة الحاكمة للتعاطي

بجدية مع شكاوى الشّيعة، بعد تسويف طويل، بيد أن السبب الأهم في تغيير السياسية تجاه البحارنة كانت رغبة البريطانيين الجامحة في وضع البحرين تحت كنفهم على نحو لا لبس فيه.

وبالفعل، فقد حقق الحراك الشيعي بعض النتائج الإيجابية، خصوصا على صعيد الغاء الضّرائب المُصممة على مقاسهم، لأسباب عدة، منها معاناتهم الطويلة التي تعتبر خارج الزمن، ونضالهم المستمر، وكتلتهم العددية الكبيرة، والقلق من التوتر الأمني، إضافة إلى التبدلات الدولية، بيد أن من بين الأسباب الرّئيسيّة لتحقيق هذه المكاسب، في ظني، توافق حراكهم في بعض جزئياته مع مسار الإنجليز وتصوراتهم لشكل الإدارة السّياسيّة التي يريدونها أن تحكم الجُزُر.

ولنا أن نتساءل في حال ساند الإنجليز استمرار السخرة، فمن المحتمل أن تستمر لفترة أطول، ثم إن المظالم المتعلقة بالتمييز والمواطنة من الدرجة الثانية ومشاكل الغواصين استمرت لأن الإنجليز لم يكونوا معنيين بها، وكان لوقوف الإنجليز مع الأسرة الحاكمة دوراً بارزاً في رجحان كفتها وفي قمع الانتفاضات، وليس من وضوح لدى القوى السياسية الوطنية في كيفية التعاطي مع هذا المُعضِل، الذي ترسّخ مع مرور الوقت، وهو شأن عربي وليس خاصّاً بالبحرين، فمعظم الأنظمة الحاكمة مدعومةٌ غربيّاً.

إذاً، لمّا كان البريطانيون يرغبون في إحكام قبضتهم على القيادة، وإعلان جملة من المراسيم القانونيّة، واقامة عدد من

الهياكل البيروقراطيّة، فقد أدخلوا معاناة البحارنة في المعادلة السّياسيّة القائمة، ثم استغلوا شيخوخة الحاكم وحوادث أمنية، لتبرير قراراتهم في استبداله، وتوحيد الجهاز التنفيذي الذي عنى تلقائياً إلغاء الإقطاع، والغاية الكبرى تدعيم قبضتهم على الجُزُر، وفرض إرادتهم على شعبها، وإخضاع حُكّامها، حلفاءهم، وكسب تعاطف القطاعات الشعبية التي أشرف الإنجليز على اضطهادها سنين طويلة.

اتهام الشيعة بالتحالف مع الإنجليز لا يستقيم، قبل 1923م وبعدها، فالحِلْف في الجُزُر هو بريطاني - خليفي، مدعوم سنياً، والحقيقة أنّ منح الشيعة شرعية للحاكم الجديد، من دون الحصول على مكاسب سياسيّة عادلة، وتتجاوز الاعتراف بهم مواطنين من الدرجة الثانية، صعّب عليهم تغيير المعادلة بعد انطلاقتها، وفي كل الأحوال فإن كل الأطراف في البحرين معنية بدراسة خطاب نوكس وحفظه عن "ظهر قلب"، للخلاص من قبضته.

رابعاً: نصائح الإنجليز للشيعة

كان الشيعة في وضع معقد، فعدم قبولهم بحَمَد حاكما، يجعلهم في مواجهة الإنجليز، وقد يعني استمرار الإقطاعيّات، والضّرائب غير المنصفة، ويؤدي إلى عزلهم تماما عن الحياة العامة.

بينما كان الحِلْف الخليفي - السُّني مع بريطانيا معلنا ومشهوراً وموثّقا، فقد زادت شعارات عدم التدخل في الشّؤون الدّاخلية التي رفعها بعض النخبة الحاكمة والمتعاضدين معها، من الضغوط على البحارنة، الذين واجهوا موجات من الترويج بانّهم عملاء للإنجليز، استناداً إلى المراسلات بين الطرفين، التي تضمنت حثّاً من طرف البحارنة للإنجليز على التدخل للحد من الظلم والتعدي الواقع عليهم، ومن دون شك فقد ساهم ذلك في محدودية المكتسبات التي حصل عليها الشيعة، ويشير المُعتَمَد البريطاني أنّ التمييز لصالح السّنة ما كان محل اعتراض كبير، فأولوية الشيعة كان الاعتراف بمواطنيّتهم، وحقهم في الحماية.

نصح المُقيم السّياسي، نوكس، البحارنة باستثمار تجربتهم النضالية التي ساهمت، ضمن عوامل أخرى عديدة، في إلغاء الإقطاع، وما اكتشفوه في أنفسهم من قدرات ورأي وتأثير، على نحو يمكنهم من تحقيق مزيد من المكاسب الواقعية.

ودعاهم إلى "الحذر" من القيام بمزيد من العرائض والتجمعات المناوئة للحكم القبلي، وحثهم على تفادي المزيد "من الصخب غير المنصف الذي قد يؤدي إلى تدمير المنافع التي يتوقعونها" من "خطة نوكس".

ثم كشر عن أنيابه ورفع سبابته، معتبراً العرائض والشكاوى التي سبق تقديمها من قبلهم إلى المسؤولين من أعضاء الأسرة الحاكمة أو البريطانيين كانت في "معظمها زائفة"، وهذا لا يمنع

وجود مشاكل وتعديات تجري عليهم، ولدى البحارنة مبررات للشكوى، بيْد أنّ "علامات الثراء" التي يتمتع بها البحارنة "تدحض الادّعاء" بأنّ الحكم القائم مستبدا، على نحو يتجاوز المألوف.

إذاً، حتّى في لحظة 1923م، وفي وقت كان الإنجليز يطلبون من البحارنة إظهار الولاء للنظام القبلي، مقابل اعتراف الحِلْف البريطاني - الخليفي "ببعض" وليس جميع "المفاسد" والمظالم التي وقعت على الشّيعة، و"النية لمُكافحتها"، فإنّ على البحارنة التذكر إن آل خليفة تحت حمايتهم، و"أنّ هذا البلد سُنيّ، وتحيط به على (طول) السّاحل (المتصالح) من الخليج مجتمعات سُنيّة قوية ترصد إجراءات (الإنجليز) باهتمامٍ بالغ"، ولن يقبلوا تغيير المعادلة لصالح الشيعة، وإعطائهم دوراً سياسيّاً مهمّاً في تركيبة الحكم، ومؤسّسات الدّولة، والهياكل الاقتصادية وشبكاتها.

خامساً: جلسة مايو.. بل محاضرة مايو

نفترض أنّ الإنجليز أرادوا جلسة مايو الشهيرة، التي أعلنت قيام "**نظام 1923**"، حفلة رسمية، ومباركة شعبية لإعلان سريان الإجراءات، بيْد أنّ ذلك لم يحصل، كما نفهم من سياق الأحداث، فلا وثائق تؤكد ذلك ولا اجتماعات، وهذا يعني تحوّل "مجلس التّنصيب" إلى محاضرة، وخطاب من طرف

مرسل، هو نوكس، إلى آخرين مستقبلين، هم الأطراف الفاعلة في الجُزُر.

وأقول ذلك، لأنّ الموافقة على بعض مطالب الشيعة تمت قبل أكثر من عام من "إعلان نوكس"، بيْد توجساتهم ومطالباتهم الأخرى بشأن المساواة في التعليم وديناميكيات السوق والمحاكمات العادلة، استمرت بعد ذلك عقوداً تالية.

بالمقابل، هناك ما يكفي من الدلائل على أنّ عيسى بن علي ورموز العائلة الحاكمة وافقوا، قبل جلسة مايو، على بنود "إعلان نوكس"، بما في ذلك انتقال السلطة من الحاكم إلى نجله، وهذا لا يعني انتهاء المتاعب للحاكم الجديد، أو الإنجليز.

الشهور الخمسة التي أعقبت إعلان نوكس، كانت صعبة ومعقدّة، وتواصلت فيها الاعتداءات على الشيعة، وكما فتحت بعض الأصوات الخليفيّة والسنيّة جيوباً للمعارضة.

سادساً: 26 أكتوبر.. مرحلة جديدة

بعد 26 أكتوبر، انتقلت الجُزُر إلى مرحلة جديدة، واتخذت "صيغة مايو" مساحة أكبر من القبول، من الأفضل تسميتها أو مسايرة شعبية لمسار نوكس، وأقرت الأطراف الشيعية والسنية الإجراءات الرّئيسيّة التي أعلنت في "مجلس التّنصيب"، والتي تقيم نظاما قبلياً وأعراف سياسية طائفية، وجاء الإقرار ضمن أولويات مختلفة لكل طرف، وتفسيرات

متباينة لقرارات نوكس وتعهدات حَمَد، وما هو متوقع منهما، وما هو مرجو في المستقبل.

يسمى هذا الكتاب كلّاً من العريضتين التي وقعهما الشيعة والسنة، كل على حدة، في 26 أكتوبر، **وثيقتا أكتوبر**، بوصفهما الخطابين اللذين منحا حَمَد بن عيسى إقراراً شعبياً بشرعية حكمه، ونرى أن كل سطر في الوثيقتين يستحق تدقيقا، لأنه يعكس هواجس الطائفتين ورموزهما، لكن العنوان الأبرز لهما – من وجهة نظري كقارئ للحدث - هو **مبايعة** الحاكم المُعيّن، وإعلان الجماعات البحرانيّة والقبائليّة الدخول في "العهد الإصلاحي" المُدّعى أو المرتقب.

أمّا الإنجليز ورموز الأسرة الحاكمة، فتركيزهم كان منصباً على أن تتضمن الوثيقتان إقراراً بشرعية الحاكم الجديد، وذلك يعني بوضوح أنّ الحكم لآل خليفة، وليس للنخبة القبائلية المتحالفة معهم.

سابعاً: مأسسة الانقسام الطائفي

بصدور الوثيقتين السنيّة والشيعيّة، وضع الإنجليز أساساً متيناً لنظام مريض، لم تخرج البحرين منه بعد، يقوم على ترسيخ الطّائفيّة في النسيج الشعبي، فقد شق الإنجليز عبر تشجيع السنة على إصدار وثيقة منفصلة عن الشيعة، الناس إلى فسطاطين، وفق أسس مذهبية، ورسّخوا ما هو قائم قبل الإجراءات، ومنحوه بعداً صلباً ضمن أطروحة النظام الجديد،

ويضاف ذلك إلى الطبخة الكاملة التي منحت العائلة الخليفية السلطة، والسّنة المواطنة من الدرجة الأولى، والشيعة المواطنة من الدرجة الثانية.

في وثيقتهم، تحدث السّنة عن آمالهم ومشاكلهم، وتحدث الشيعة عن تطلعاتهم وهواجسهم، وكأنهم يعيشون في بلدين مختلفين.

وباستثناء البعدين المتصلين بقبول الحاكم الجديد، والتطلع إلى الإنجليز كحلفاء، كما في حالة السنة، أو كمنقذين، كما في حالة الشيعة، فإن لا سطر آخر يجمع رموز الطائفتين.

لا تجمعهما قضية التعليم، ولا يتفقون حول عدالة الضّرائب، ولا يلتقون حول إصلاح نظام الغوص والسجون، فهذه تحوّلت قضايا شيعيّة، إضافة بطبيعة الحال إلى ملف عاشوراء، أما إصلاح القضاء، فللسُّنّة تصورٌ مختلف عن الشيعة.

أبرزت الوثيقتان وكأن السُّنة لم يظهروا شعوراً بتفهم آلام الشيعة، فقد أرادت نخبتهم بقيادة الزياني دعم العائلة الحاكمة والحفاظ على العلاقات الوطيدة مع الإنجليز، وضمان ألّا تخلَّ الإجراءات بموازين القوى السّياسيّة والاقتصادية القائمة في الجُزُر، بل كانوا قلقين مما هو قادم، وزاد قلقهم من الادعاء الذي لا يزال يسود بعض الكتابات بأن الإجراءات كانت تحابي الشيعة، وهذا غير دقيق على الإطلاق، فقد خرج الشيعة بوعودٍ وأمانٍ، ومواطنة منقوصة.

للشيعة أسبابهم المختلفة عن السّنة بشأن القبول بحَمَد حاكماً فعليّاً، أو بشكل أعم قبول "إعلان نوكس"، فقد سعوا، بقيادة بن خميس، للبناء على إلغاء الإقطاع، والتأكد من إقامة المدارس من دون تمييز[1]، ولم يكونوا يفكرون في المطالب السّياسيّة بعد.

بل تحولت الوثيقتان إلى تراشق، واشتكى الشيعة في وثيقتهم بأنه "من منذ أُدخلت الإصلاحات في البلاد، يقوم العرب من الطائفة السنية بكتابة العرائض يومياً، ونود أن نبين بأننا أهل البلاد البالغ عددنا أكثر من ستين ألفاً لدينا الاستعداد لتقديم العرائض أكثر منهم وإذا ما تطلب الأمر ذلك"[2].

أمّا بالنسبة للبريطانيين الذين يديرون تعقيدات المشهد، فإن استمرار الشّقاق الدّاخلي مسألةٌ حاسمةٌ لضمان سيادتهم، وهو يمنحهم الفرصة للبروز في صورة معتدلة وتسووية، محافظين على العلاقات الحسنة مع مختلف الأطياف، ومتخذين من أنفسهم طرفاً وسيطاً بين أفراد العائلة الحاكمة، وبين التحالف السُّني والجبهة البحرانيّة، وبين هؤلاء جميعهم.

(1) محمد حميد السلمان، قمر السنابس: سيرة رجل اللؤلؤ والنضال الوطني أحمد بن خميس، مركز أوال للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2018، ص 77- 78.

(2) مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 575. 577.

الفصل الثالث عشر:
إجراءات استعمارية في قالب حلوى

أوّلاً: بين الإصلاحات والقرصنة

"القرصنة" هو المصطلح الذي أطلقه الإنجليز لوصف العمليّات العسكريّة التي كان يقوم بها أسطول القواسم، ضد السّفن البريطانيّة في الخليج، في العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر، وبهذا الوصف شيْطن البريطانيون القواسم، وسوّقوا عملياتهم العسكرية الهادفة إلى تدمير الأسطول العربي وقبائله الذين باتوا ينعتون بـ "القراصنة" في الأدبيات البريطانية[1].

شنّ الإنجليز حملتين مروّعتين، الأولى في 1809م، لم تنجح في القضاء على القواسم، فاتبعوها بأخرى، في 1819م، وجّهت ضربة قاصمة للقبائل في رأس الخيمة، على الرغم من تلقي القبطان البحري البريطاني، فرانسيس إرسكاين لوك "رسالةً من الشيخ حسن بن رحمة القاسمي، حاكم رأس الخيمة، الذي

(1) عن تجربة القواسم، أنظر: حسن إبراهيم منيس، شيوخ القواسم في رأس الخيمة ودورهم في الأحداث السّياسيّة من بداية تواجدهم في الخليج العربي عام 1820 حتى 1948م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

اقترح هدنةً يعطي القواسم بموجبها الأمان للسفن البريطانية والسواحل المتصلة بالأقاليم البريطانية في الهند. إلّا أن لوك رفض هذا العرض". [1]

ولا يختلف الأمر عند الحديث عن لفظ "الإصلاح" الدِّعائي الذي ابتكره الإنجليز لوصف إجراءاتهم الهادفة لوضع أيديهم على القرار.

المصطلحات الدعائيّة لا تزال لعبة سياسة قائمة، فإسرائيل - في كثير من الأدبيّات الغربية - تُوصف بالدولة الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط، وهي ليست دولة فصل عنصري أو كيان احتلال، وقتلها للأطفال والمدنيين لا يمثل إرهابا، وإنما "دفاع عن النفس"، فيما أطلقت أمريكا على احتلال العراق الدّموي تحريراً (2003).

الحقيقة أنّ أبرز ملفّين يظهران عدم جدية الإنجليز في القيام بالإصلاحات، هما ملفي تجارة اللؤلؤ والقضاء، كما أوضحنا، أما تقوية **حكومة المُعتَمَد السياسي** فكان هدفها تكسير رأس أي طرف يتجرأ على تحدّي الإنجليز.

ولا أقول إنّ "الإصلاح" كلمة مراوغة كون الإجراءات البريطانية لم تُشيّد نظاما سياسياً تشاركيّاً أو لم تقم دولة مواطنة، لأنه قد يقال أنَّ ذلك لم يكن محلاً للتركيز، وإنما

(1) ديفيد وودبريدج، فرانسيس لوك والحملة البريطانية للقضاء على "القرصنة"، مكتبة قطر الرقمية، 28 يوليو 2021

قصدتُ أن مصطلح "الإصلاح" كان يخفي وراءه رغبة حقيقية في الهيمنة على الحكم، إنّهُ قناع للغايات الاستعماريّة.

من المتوقّع أن يتحدث زعماء العِشرينيّات عن "الإصلاح" والمأمول منه، سواء كان ذلك قناعة سياسية بأنّ المسار واعد، أو محاولة لترطيب الأجواء والدفع بالعملية السّياسيّة إلى آفاق أوْسَع، أما أن تكرر الرّواية السّائدة التي انتجت في العقود الأخيرة مقولة "الإصلاح" في وصف إجراءات الإنجليز، فهو ما يستدعي التوقف.

ثانياً: نوكس.. السلطة والقبيلة

المرجعية الواحدة أو الإدارة أو الحكم هي المصطلحات التي نفضل استخدامها بدلاً عن مسمى الحكومة المركزيّة، الذي حُمّل فوق ما لا يحتمل، وفي ظل الخلط بين المفاهيم.

والمرجعية الواحدة تعني وجود نسق قانوني يحكم الدولة ومؤسساتها، ويعود له الفرقاء لحسم أي تباين متوقع، وهذا النسق الحاكم قد يكون أُحادياً وديكتاتوريا وقد يكون ديمقراطياً وتشاركيّا، "مغلقا" أو "منفتحا".

السلطة ذات المرجعيّة الواحدة تتطلب إنشاء مؤسسات تحتكر العنف، وإصدار التشريعات، والقبض على أجهزة إنفاذ القانون، ولا تتطلب وجود حاكم مطلق، يحتكر صياغة القوانين، ويهيمن على القضاء، ويضع أجهزة الشرطة في جيبه.

ولا يمكن، بأي حال، وصف نظام الحكم الفيدرالي، في أمريكا أو ألمانيا، بتعدد المرجعيات والرؤوس، إذ يوجد دستور يلزم الجميع، ولا يمكن وصف حكومة لندن إلّا بالقوة مع وجود برلمان فاعل، وقضاء مستقل. كذلك، لا يمكن وصف حكومة السّعوديّة والإمارات إلا بكونهما تمثلان مرجعية مطلقة لكل الفاعلين في البلدين.

والأمر الذي يربط الدول الأربع المذكورة يتمثل في وجود مرجعية واحدة، قد يكون دستوراً مفروضاً من الحاكم (السّعوديّة)، أو كتبه آباء مؤسسون (أمريكا)، أو صيغ في سياق هزيمة تاريخية (ألمانيا)، إذاً تلك الدول لها مرجعية واحدة، لكنها تتباين إزاء النمط الذي تبنى وفقه قرارات الحكومة، وفي برلين وأمريكا تتأثر القرارات بصندوق الاقتراع، وفي الرياض وأبوظبي ينتفي ذلك.

تستطيع أن تسميَ البحرين، سواء أمس أو اليوم، بأنها "جمهورية موز"، إذا كنت تقصد احتكار القلة لقرارها، الذي يبدو أحيانا عبثيّا، لكن يجب أن تتوخى الحذر إذا كنت تقصد انعدام المرجعية الواحدة، سواء أمس أو اليوم، ولا تمنع المرجعية الواحدة صراع الأجنحة، لا في واشنطن ولا في الرياض.

لقد مثّل ابن علي مرجعية واحدة، تشتغل إدارته أو حكومته وفق نموذج غير مركزي، وحين عيّن الإنجليز الشيخ حَمَد حاكما اختاروا لحكومته - ذات المرجعية الواحدة - أن تدير الجُزُر

وشعبها بطريقة أحادية بعيدة عن التوافق، إلّا الشكلي منه، تماماً كما كان عليه الحال إبان حكم الشيخ المعزول، أمّا الانتهاكات الحقوقية، والتعديات على المال العام، فإنها وسيلة أو حتى هدف يتم اللجوء إليها إذا قرر الحاكم ذلك، أمس أو اليوم.

والخلاصة، البريطانيون لم يخلقوا سلطة واحدة، فهذه كانت موجودة، وإنما استبدلوها بوجوه أخرى يرأسها ابن عيسى، ونمط إداري مركزي، وفوق ذلك وطّدوا سلطة القبيلة، بل أقاموا **زواجا كاثوليكيا** بين السلطة والقبيلة.

ثالثاً: الحكومة المركزية وتهشيم القبيلة

برأينا، سواء قبل مئة عام، أو في الوقت الرهن، فإنه من غير الصحيح الربط بين الانتقال للنّمط المركزي في الحُكم وتهشيم سلطة القبيلة، بل قد يعني ذلك تعزيزها، ذلك أن فرض القانون العادل يتطلب حوْكمة أشمل، فلا **النموذج المركزي**، بما هو، يشجع الممارسات الحاطة بالكرامة، ولا النّمط غير المركزي، بما هو، يدفع نحو الانتهاكات ضد السّكان.

المركزية واللامركزية نموذجان إداريان، في الأوّل يقوم الحاكم أو المدير باتخاذ كافة القرارات المهمة، وفي الثاني يفوّض الآخرين، وليس من صلة بين ذاك والتحول من النظام القبلي إلى دولة المؤسسات، والعكس صحيح، فلا يعني **الحكم اللامركزي** تضعيف القبيلة أو الدولة، بل تشير البحوث إلى

مزايا كبرى لتفويض السلطة في منشأة ما وعلى مستوى الدولة "واللامركزيّة الإدارية تراعي خصوصيّة الحاجات المحلّية وتمايزها، إذ إنها ترتكز على التمييز بين المصالح المحليّة والمصالح الوطنيّة"[1]، كما أنّ الأخذ باللامركزية "أداة سياساتية مهمة لتحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية، ومن خلالها يمكن أن يدرك المواطنون إن كانت الدولة منحازة لصالحهم أم لصالح احتكار السلطة والثروات"[2].

لست بصدد الدفاع عن أي من النظامين، وما أريد قوله بأنه لا سند للفرضية التي تدعي بأن قيام مؤسسة حاكمة قوية، يعني تلقائيّاً تقويضاً لسلطة القبيلة، بل يمكن الادعاء أن العكس هو الصحيح، فقد أدّت مركزة السلطة إلى مضاعفة سطوة القصر والقبيلة، فزادت الأجهزة الشرطية والإدارية قوة وتغوّلا، وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان على حساب المواطن، علماً بأن إنشاء أجهزة الجمارك والتعليم والمحاكم والصحة قد بدأ قبل أن يعلن الإنجليز ما يعرف بالإصلاحات الإداريّة، وقبل وصول بلجريف.

(1) ريان عساف، اللامركزية الإدارية في لبنان: من العنوان الجامع إلى القانون الجامع؟، مجلة الدفاع الوطني، العدد 92، نيسان 2015:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/-اللامركزية-الإدارية-في-لبنان-من-العنوان-الجامع-إلى-القانون-الجامع؟

(2) محمد عبد الهادى شنتير، اللامركزية وعدم المساواة الجغرافية في مصر منذ 2014، مبادرة الإصلاح العربي، يونيو 2022:
https://shorturl.at/dlswN

في المئة عام الأخيرة، تنامت سطوة القبيلة سواء في السّعوديّة، حيث السلطة تتبع نموذجا مركزيا، أو في الكويت، حيث النموذج السائد شبه تشاركي، أو في الإمارات العربية المتحدة وفيها سلطة اتحادية تمنح الإمارات الست الأخرى الأصغر هامشاً من الحركة في مقابل العاصمة القوية أبوظبي، بيْد أنّ ذلك لم يتمكن من تقويض القبيلة التي تعززت في الدولة السباعية.

بل يمكن ملاحظة أنه حتى على الصّعد الأخرى، و"على الرغم من أن المؤسسات الإداريّة والاقتصاديّة في البحرين تحولت تماماً بواسطة العمليات البريطانية الرامية لتشكيل الدولة وبدء اقتصاد النفط، إلا أن هذه الأنماط الأولى للسلطة العشائرية والتنظيم الاجتماعي أظهرت مرونة مدهشة في المحافظة على بروز سياسات الهويّة داخل الدولة الريعيّة المتطورة"[1].

رابعاً: ما وراء التحديث الإداري

على المستوى الإداري، لم يكن الإنجليز يرغبون في نشوء حكومة، يقودها حَمَد، تكتب على ورق البردي في زمن الآلة الكاتبة والمطبعة، أو أن تتبادل الرّسائل باستخدام حمام

(1) كريستين سميث ديوان، الفصائل الملكية والاستراتيجيات الحاكمة والطّائفيّة في البحرين، في: السّياسة الطّائفيّة في منطقة الخليج (تقرير موجز)، مركز الدراسات الدولية والإقليميّة، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون في قطر، 2015، ص 11.

الزاجل في زمن البريد، وهاتان كنايتان للتعبير عن الحاجة إلى إدارة تنفيذيّة تجاري عصرها، ولذا قاموا بتطوير الجهاز الإداري للمشيخة، وعلى رأسها أجهزة الأمن، وهو ما يعرف بالإصلاحات الإداريّة.

وفيما كان العمل جارياً لإقامة هياكل تؤْمنُ بقيم السلطة القبليّة، وتعزّز قبضتها، فإن الإجراءات الصاخبة كانت بالمقابل تُعطي انطباعاً بوجود إصلاح عميق وجوهري.

كانت الخطوات الإنجليزيّة المُتسارعة مُجهِدة للنخبة والعامّة، ولم يكن من السهل استيعاب ما يجري، بل من الصعوبة الوقوف ضده، مع ذلك كانت الشّكوك تتعالى، كما ينعكس ذلك في مذكّرات بلجريف، وفي الوثائق والرّسائل المتبادلة بين النخب الشعبيّة والمندوبين البريطانيين.

ولا شك بأنّ تطوير هياكل الدولة أمر إيجابي، ويأمل الناس من وجود أجهزة حديثة أن ينعكس ذلك على حياتهم، فيحصلوا على شرطة ومستشفيات ومدارس ومحاكم وشوارع أفضل، لكن علينا التعاطي مع الإجراءات البريطانية في سياقها السياسي والزمني، ذلك أن تمتين بيروقراطيّة المشيخة القبليّة تعني كذلك عيون أوسع وأياد أطول، بل ومخالب أقوى، لمؤسسة الحكم، وعلى سبيل المثال، هل كانت أجهزة الأمن الحديثة في خدمة الناس، بقدر ما كانت في خدمة المؤسسة الحاكمة؟ وإلى أي مدى يتم تسييس التعليم ومناهجه وبعثاته؟

ثم إن التقدم الذي حصل على صعيد المرافق والصحة والتعليم كان قد تغذّى كذلك على سياق أوْسَع من التطوّرات العلميّة والدوليّة، فلا يمكن ربط بناء الجسور اليوم، مثلاً، بوجود حكومة، وتجاهل المُعطيات الأخرى، إنها نظرة أحاديّة وغير مجدية في التّحليل السياسي والاقتصادي.

خامسا: سياسات الإخضاع بين مرحلتين

الخضوع للسلطة كان قائماً قبل إعلان إجراءات نوكس، فقد كانت هناك حكومة تدير شؤون الجزر، وإلّا ماذا نسمي نشاط الفداويّة (جنود الأسرة الحاكمة)، وتحصيل رسوم الجمارك، وسريان سياسات الإقطاع، وجمع الضرائب، واستمرار تجارة اللؤلؤ، والممارسات القضائيّة، والخطابات مع الإنجليز، كل ما سبق يشير إلى وجود **حكومة مركزية** قوية، يرأسها ابن علي، تؤمن بالإقطاع ولا تعارض العبوديّة في تجارة اللؤلؤ.

لقد جاءت إجراءات نوكس لتُلبس السلطة ثياباً جديدةً، تنسجم وشعارات المرحلة التي دخلتها المنطقة برمتها، كما أشرنا في الفصول الأولى من هذا الكتاب[1].

(1) أنظر: "أوّلاً، شرق أوسط جديد"، في "الفصل الأوّل: الإنجليز: الغايات الكُبرى"، في هذا الكتاب.

والإخضاعُ ليس كبسة زر، إنه سيرورة، وعمليّة متواصلة، ومتجددة في أساليبها. لكل ما سبق، فإن **الإخضاع أحد مرادفات الإصلاح،** في حالة البحرين، ولا يزال هذا المعنى سائدا.

في الوقت الراهن، فإن البحرين والدول الخليجيّة تتمتّع بأفضل أجهزة الحاسوب، وأسرع أجهزة الانترنت، وأجمل المباني والديكورات، ولا يكفي مثل ذلك ليتحقق الانتقال من القبيلة إلى الدولة، ولا لتحقيق الإصلاح الذي يحتاج إلى إعادة تعريف.

سادساً: نوكس.. حاكم عسكري

الإنجليز أول من استخدم لفظ الإصلاحات في أدبياتهم، وذكر نوكس تلك الكلمة أو مشتقاتها ثلاث مرّات، في خطاب مايو 1923م، إحداها مقترنة بالإصلاح الإداري، ومرّة عند توجيه حديثه إلى الجماعات السنيّة، محاولاً تهدئة مخاوفهم بأن "الإصلاحات التي أطلقناها" لن تضر بهم.

وينشر الأرشيف البريطاني فصلاً خاصاً عّما يسميه "البحرين خلال عصر الإصلاح: 1923-1932"[1]، وانتشرت هذه الكلمة (الإصلاحات) المغرية والجذابة كالنار في الهشيم،

(1) Records of Bahrain, p:11.

رغم كونها ليست محوريّة في خطاب نوكس[1]، فتناقلها كثرة من الكُتاب البحرينيين والعرب، في تكرار قد تعوزه الدّقة العلمية، ومن دون تدقيق كافٍ في مضمون الخطابات والإجراءات الإنجليزيّة، وغاياتها الجليّة، فضلاً عن تلك المستترة وغير المعلنة.

لقد كان المُقيم السّياسي، في مايو 1923، مروّجا لصفقة أحادية على مشترين يرون أنفسهم بين خيارات مُرّة أو أمر، وقد تصرّفَ باستعلاء ضد شعب "بدائي"[2]، كما قال، وأصدر البيان رقم واحد، وكأنه حاكم "عسكري" يملك فائضاً من القوة لفرض قراراته، والحقيقة أن المُقيمين والمُعتَمَدين السياسيين عادة ما يكونون من العسكريين.

في حال افترضنا، أن خطاب نوكس المذكور تضمن وعوداً بالإصلاح، فإنه كان يزخرف عبارات فارغة، ويبيع أوهاماً كما باع الإنجليز السّمك في البحر، وهم يحرّضون العرب ضد الدّولة العثمانية المريضة، وكما تحدّث الملك البحريني الحالي، حَمَد، عن "أجمل الأيام التي لم نعشها بعد"، مستشهداً بكلمات الشاعر التركي ناظم حكمت، وهو يفتتح عهده الجديد،

(1) أنظر: "الفصل الرابع: تحليل المُحتوى لخطاب التنصيب"، في هذا الكتاب.

(2) أنظر الملاحظة الى كتبها المُقيم السياسي في نهاية خطابه، من أنه "يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الشعب البدائي الموجه إليه هذا الخطاب". أنظر: خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق.

وأكثر من الوعود والتعهدات التي لا يعني منها إلّا اللحظة التي يريد فيها من الشعب دعم "ميثاق العمل الوطني" (2001م)، الذي استُثمر لإعادة هيكلة السّلطة وتركيزها حول القصر[1].

ولا يصح اعتبار خطاب نوكس شبيهاً بتقرير "لجنة تقصي الحقائق" (الشهير بتقرير بسيوني) عن مجريات قمع دوار اللؤلؤة، في 2011م، والذي لم تتحوّل توصياته واقعاً، أو مماثلاً لتقرير البريطانيين عن مشاركتهم في غزو العراق، في 2003م، وفيه يدينون أنفسهم، لأسباب عدة، أوّلها أن نوكس كان قد أبدى سلوكاً أقل بكثير مما يوصف بالبكاء على اللبن المسكوب، فلم يتأسف على أي قرار أو قانون سنّه الإنجليز، أمّا الأمر الثاني فلأن خطاب نوكس تقف خلفه ماكينة عسكرية وسياسية تستند على إرث وتجارب استعمارية تليدة، قادرة على تحويل كلمات نوكس إلى واقع، فيما يفتقر تقرير شريف بسيوني إلى ذلك.

وعلى الرغم من خواء وعوده، فإن ذلك لم يمنع نوكس من تقديم الإجراءات الاستعماريّة في قالب "إصلاحات"، والادعاء بأنّها تصبُّ في صالح البحرين، وتناهض الفساد والظلم والاستبداد، ولن يقول الإنجليز إنهم يحولوّن الجُزُر إلى محمية كولونياليّة.

(1) عن استراتيجية الملك حمد، أنظر: عبّاس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن، الطبعة الأولى، 2015.

سابعاً: طغيان الخلع والإصلاح

عند إعلان الإجراءات، شُحِنَت الأجواء النخبوية والعامة بأن مرحلة إصلاحيّة جديدة دخلتها الجُزُر على كافة المستويات السّياسيّة والإدارية، وعلى صعيد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ويفترض أن يقود ذلك إلى تركيز الحديث عن عهد حَمَد المقبل، بيْد أنّ الرّواية السّائدة تربط عام 1923م بأمرين: خلع ابن علي، والإصلاح الإداري.

وإذ روّج "الانتداب" البريطاني لمقولة الإصلاح، فإن الحالة النخبوية والشعبية تقف - إلى حد كبير - وراء إنتاج رواية تعلي من إزاحة ابن علي، وتغيّب استمراره شيخاً للجُزُر، على الورق، كما يغيب عن هذه السّردية ذكر تعيين حَمَد نائباً للحاكم، وأنّه تقلّد كافة مسؤوليات الحكم.

ثم عززت بعض الروايات المقربة من الحكم، وبعض الكتابات العربية من حجم المقاومة التي أبداها ابن علي والمقربين منه لقرارات الإنجليز، وتم إظهاره كشهيدٍ الديمقراطية، ومقاومة الاستعمار، الذي عيّنه ثم ازاحه، وبذا تكاتفت الرّواية الشعبية والحكومية في إبراز الخلع وتغييب التّنصيب، بكل دلالاته غير الإصلاحية الحاسمة.

وخلال مئة عام خلت، تم القيام بتطوير و"إصلاح" إداري موسع، وتقدم لافت على صعيد إنشاء هياكل إدارية، وبيروقراطيّة حكومية، تغطي كافة المشاغل، سواء في

البحرين أو الدول الخليجية الأخرى، يضاهي الدولة الغربية، بينما ظلت المؤسسات السّياسيّة متخلفة، وهو أمر تكاد تتجاهله بعض الروايات السّائدة في تعظيمها بناء إدارات حكومية.

الفصل الرابع عشر:
الإنجليز وغرس بذرة الحكم العمودي

أوّلاً: تعيين عيسى بن علي حاكماً

عُيّن ابن علي حاكماً في الـ 21 من عمره، في ظل صراع عثماني فارِسي وهّابي على النفوذ في الخليج، بل كافة الإقليم، علما بأنّ البحرين من البقع النادرة في المنطقة التي لم تخضع بصورة كليّة للدولة العثمانيّة.

تعيينُ ابن علي كان من أبرز تداعيات النزاع البحريني القطري المرير (1867 - 1869)، الذي كاد يتحوّل صراعاً إقليمياً مع تورط بعض المَشْيَخات المجاورة في مناصرة الهجوم الخليفي على قطر، التي عدّها آل خليفة تابعة لحكمهم وقتذاك، وانتهت الحرب بخسارة حكّام البحرين منطقة الزبارة[1]، وعلى إثره عاقبت بريطانيا حاكم البحرين حينئذ، محمد بن خليفة، وخلعته لمخالفة معاهدة 1820، بشنّه حرباً على قطر دون ترخيص من المُقيم السّياسي، وعيّنت أخاه علي حاكماً، فرد محمدٌ بقتل علي، ولم يكن مفاجئا تدخل الإنجليز

(1) بقيت الحدود التي رسمها الإنجليز للبلدين محل نزاع، ثم بين أخذ ورد إعلامي وسياسي، بعد أن أقرت محكمة العدل الدّولية الملف، في 2001، بإقرار تبيعة الزبارة لقطر، وجُزُر حوار للبحرين.

ونفيهم محمداً إلى الهند، وتنصيبهم عيسى بن علي حاكماً، 1869، شرط تخليه عن المطالبة بأي جزء من تراب شبه الجزيرة القطرية.

وتأكيداً لدور الإنجليز، يذّكر نوكس في "خطاب التّنصيب"، "الحاضرين منكم اليوم كيف كان الوضع في هذه الجُزُر عندما طلبت حكومة جلالة الملك من الشيخ عيسى منذ خمسٍ وخمسين سنة توليّ منصبه"[1].

إذاً، تنصيبُ الإنجليز لحاكم وإبعاد آخر قد يبدو في الوهلة الأولى إجراء استثنائياً، بيْد أنّ التدقيق على مدى زمني وجغرافي أوْسَع سيبدد هذا الانطباع، ويُظْهِر التّنصيب متسقاً وممارسات البريطانيين إبّان احتلالهم الطويل للمنطقة العربيّة، شنّوا خلاله حروباً ضد مشيخات، وقدّموا أو منعوا وصول مساعدات ماليّة وعسكريّة لأقطابها، وصاغوا خرائط دول الخليج، واختاروا بعض حكامها.

يقدّر أمراء الخليج كل ما سبق، وقد شعروا بالرهبة والفزع حين قررت حكومة ويستمنستر المغادرة نهاية ستينات القرن الماضي، بدل أن يرحبوا بالاستقلالات، وازداد قلقُهم بعد مشاهدتهم انتفاضة ظفار في عُمان، منذ منتصف السّتينيات، ومن حشد الجيش العراقي قواته على حدود الكويت، في

(1) خطاب المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، مرجع سابق؛ كما يمكن الاطلاع على الخطاب في المُلحَق رقم (1).

1961، وقد ساهم الإنجليز في قمع ثورة ظفار، وردع الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم[1].

ثانياً: تعيين حَمَد ولياً للعهد

رغب ابن علي بتعيين حَمَد ولياً للعهد، في 1890، بيْد أنّ الإنجليز لم يقروا طلبه. وكان الحاكم قلقاً على نجله البكر من منافسة ابن أخيه علي، الذي كان يملك نقاط قوة عدة، منها انه ابن الشيخ حَمَد، الذي توفي 1888، وكان قبل وفاته أبرز مساعدي الحاكم، ثم إن والدة علي أصبحت الآن زوجة الحاكم بعد وفاة زوجها.

في أكتوبر (تشرين الأول) 1897، جدد ابن علي الطلب للإنجليز للاعتراف بابنه حَمَد ولياً للعهد، وقام الأخير بزيارة إلى بوشهر بعد شهر من ذلك ليضمن خلافة والده.

في هذه اللحظة، لم يوجد نظام راسخ لتوارث المَشْيَخة في البحرين، وحتّى في المنطقة، فلم يكن نظام انتقال الحكم من الأب لابنه معمولاً به في الجُزُر، أو في المَشْيَخات المجاورة، وكان هذا الأمر محل بحث الإنجليز، الذي انتهوا إلى مقايضة

(1) James Onley, Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820–1971: The Politics of Protection, Centre for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2009, p 10.

ابن علي بإخضاع الجمارك لهم وتعيين أحد موظفيهم على رأسها، مقابل الموافقة على تعيين نجله حَمَد ولياً للعهد.

اعتقد الإنجليز أنّ إصلاح نظام الجمارك، سيزيد من مداخيل المَشْيَخة، ويوفر ميزانية للحاكم، والأهم انه سيزيد من نفوذ الإنجليز في البحرين، والجوار الخليجي.

حصل ابن علي على موافقة الإنجليز بتعيين حَمَد ولياً للعهد، في 12 فبراير (شباط) 1901، وتأجل إصلاح الجمارك إلى 1904، ويعتقد الإنجليز أن الحكم الوهابي يدعم ابن علي في رفض تدخل الإنجليز في تفاصيل المَشْيَخة، كما أنّ عدم تدقيق الإنجليز في نشاط ابن علي سنوات طويلة جعله يعتقد انه ليس مطالباً تجاههم بأي التزامات[1].

ثالثاً: قطار الحكم العمودي

كان الإنجليز هم من وضعوا بذرة توارث الحكم على الطريقة العمودية في البحرين، حين أقرّوا تعيين حَمَد بن عيسى ولياً للعهد، في 1901. وقد خطَّ ذلك، إلى جانب ظروف أخرى، مساراً سلساً لانتقال السلطة من الأب إلى النجل البِكر، دون انقطاع، منذ 1869 إلى 1999، حين تسلم حَمَد بن عيسى آل خليفة مقاليد الدولة، بعد وفاة والده عيسى بن سلمان خليفة،

(1) Talal Toufic Farah, p 224.

على الرغم مما تمتع به رئيس الوزراء الراحل، خليفة بن سلمان، من نفوذ محلي.

في ظل ضعف شقيقه الأمير الراحل، عيسى بن سلمان (1933- 1999)، تجنّب رئيس الوزراء، يوم كان متصدراً السلطة، أو لم يتمكن، من القيام بانقلاب على شقيقه "في فترة شهدت انقلابات مدعومة بريطانيا في الجوار الخليجي: أبو ظبي (1966) وعُمان (1970) وقطر (1972)"[1].

بالمقابل، لا تزال الكويت تعاني من صراع الطبقة العليا من عائلة الصباح بشأن الذريّة الحاكمة، ويتجدد الاشتباك ويظهر إلى العلن كلما رحل أمير وجاء آخر، وانتقلت السلطة أفقيا بين الاخوة جابر الأحمد (1926 - 2006)، إلى صباح الأحمد (1929 - 2020)[2]، إلى نواف الأحمد (1937 - 2023)[3]، إلى

(1) عبّاس بوصفوان، البحرين بعد رئيس الوزراء، جريدة الأخبار، الخميس 12 تشرين الثاني 2020:
https://al-akhbar.com/Arab_Island/296347

(2) الشيخ صباح الأحمد يؤدي القسم أميراً للكويت، بي بي سي عربي، 29 يناير 2006:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4659000/4659324.stm

(3) سمو الشيخ نواف الأحمد يؤدي اليمين الدستورية أميراً لدولة الكويت ويلقي كلمة أمام مجلس الأمة، وكالة الأنباء الكويتية، 30 سبتمبر 2020:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2928254

مشعل الأحمد، المولود في 1940م، والذي تولّى السلطة في ديسمبر 2023م[1].

طوال العقود الطويلة الماضية من عمر المملكة العربية السّعوديّة، انتقلت السلطة بين الإخوة من أبناء الملك المؤسس، عبدالعزيز آل سعود، بدءاً بالملك الراحل سعود، الذي شغل منصبه بين 1953 - 1963، إلى الملك الحالي، سلمان، الذي تقلد العرش في يناير 2015، واحتاج ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى المبادرة بعمليات قاسية، ضد أفراد من عائلته، والطبقة التجاريّة والماليّة، والنخبة الدينيّة والإعلاميّة، ليؤكد تمحور السلطة حوله، ويضمن انتقالها إليه[2].

وانتقلت رئاسة دولة الإمارات العربيّة المتحدة، أفقيا، إلى محمد بن زايد آل نهيان، من أخيه خليفة، في مايو 2020[3]، وتولى محمد بن راشد آل مكتوم الحكم في إمارة دبي خلفاً لأخيه الراحل، مكتوم، مطلع العام 2006[4]، كما تقلّد هيثم بن طارق

(1) عبّاس بوصفوان، الكويت تحت عباءة مشعل الأحمد: نعم للأعراف... لا لتغيير الدستور، جريدة الأخبار، الإثنين 18 كانون الأول 2023:
https://al-akhbar.com/Arab_Island/374320

(2) تفاصيل انقلاب القصر في السّعوديّة.. كيف تمت الإطاحة بولي العهد، رويترز، 20 يوليو 2017:
https://www.reuters.com/article/idUSKBN1A4280/

(3) انتخاب محمد بن زايد رئيساً للإمارات، SWI، 14 مايو 2022:
https://www.swissinfo.ch/ara/afp-انتخاب-محمد-بن-زايد-رئيسا-للإمارات/47593360

(4) محمد بن راشد يتولى حكم دبي خلفاً لأخيه الراحل مكتوم، الجزيرة، 5 يناير 2006:

البوسعيدي السلطة في عُمان، في انتقال أفقي للحكم[1]. ويعمل الرجال الثلاثة (آل نهيان، وآل مكتوم، والبوسعيدي) إلى تثبيت الحكم على الطريقة العمودية، ونقل السلطة إلى أولادهم الأبكار.

وفي قطر انتقل الحكم، في يونيو 2013، إلى تميم بن حَمَد آل ثاني، وهو ليس الابن البكر لوالده، حَمَد بن خليفة، الذي تنحى عن كرسي الإمارة، في إجراء غير معهود في الخليج.

ويكفي ذلك دلالة للقول بأن الحكم العمودي غير راسخ في الدول الخليجيّة الست، باستثناء البحرين التي أشرف البريطانيون بأنفسهم على انتقال السلطة فيها من عيسى بن علي إلى ولي عهده ونجله البكر حَمَد في 1923، ومنه إلى ولي عهده ونجله البكر سلمان في 1942، ومنه إلى ولي عهده ونجله البكر عيسى في 1963، ومنه إلى ولي عهده ونجله البكر الحاكم الحالي، حمد، في 1999، والملك حمد هو الحاكم الوحيد الذي تقلد مقاليد السلطة بعد رحيل البريطانيين، ويشغل نجله البكر سلمان ولاية العهد منذ 1999، ومنصب رئاسة الوزراء منذ 2020.

---

https://www.aljazeera.net/news/2006/1/5/محمد-بن-راشد-يتولى-حكم-دبي-خلفا-لأخيه

(1) تعيين هيثم بن طارق سلطانا لعُمان خلفاً للراحل قابوس بن سعيد، DW، 11 يناير 2020:
https://www.dw.com/ar/تعيين-هيثم-بن-طارق-سلطانا-لعُمان-خلفا-للراحل-قابوس-بن-سعيد/ a-51962895

الفصل الخامس عشر:
بلجريف.. وما يُقال عن بنائه الدّولة الحديثة

أوّلاً: مشيخة مستقلة.. تحميها بريطانيا

ما زالت بعض الآراء ترى أنّ البحرين لم تكن مستعمرة، وان الاستشاريين البريطانيين كانوا موظفين لدى المَشْيَخة [1]، بيْد أنّ المُقيم السّياسي البريطاني في الخليج، بين 1939 - 1946، تشارلز جيفري بريور، يحسب تصنيف البحرين دولة مستقلة خرافة، فقد "عزلنا الحاكم، وارتهنا علاقاته الخارجية، وحددنا التعرفة الجمركية بما يتناسب ومصالحنا، وأجبرنا السّلطة على منح خصم جمركي لحليفنا ابن سعود، وحرمنا الحاكم من الولاية القضائيّة على جميع الأجانب، وقررنا من هو الأوروبي الذي يجوز له توظيفه أو عدم توظيفه، ولا سيطرة للحاكم على البترول، بل إنه ممنوع من التواصل مع شركة النفط إلّا عن

(1) يرى رئيس جمعية تاريخ وآثار البحرين، عيسى أمين، "إن فهم تاريخ البحرين يتطلب الأخذ بعين الاعتبار أن بريطانيا لم تُستعمر البحرين، وإنما وضعتها «تحت الحماية» وفقاً لاتفاقيات مشتركة". أنظر: محمد العلوي، صحيفة الوسط، مرجع سابق.

طريق الوكيل السّياسي"[1]، ولا يزال النقاش محتدماً حول المصطلح الأنسب الذي يعكس هويّة التواجد البريطاني في الخليج: استعمار أم احتلال أم حماية أم انتداب.

وخلال قرن (1820 - 1923م)، وقّع حكام البحرين معاهدات تقيّد الحاكم، وترضخه للمقيم السّياسي، المتمتع بنفوذ سياسي هائل، وأضيفَ له منذ تلك اللحظة، 1926، مستشار انجليزي للحاكم معني بتفاصيل المشهد المحلي.

بالمقابل، قدّم البريطانيون نوعين من الحماية للمشيخات الخليجية، الأولى: الحماية في مواجهة التحديات الخارجية، منذ 1820، بعد إبرام الإنجليز مع الحكام "معاهدة السّلام العامة"، والتي بادرت الأسرة الحاكمة بالانضمام إليها مع مشيخات السّاحل المتصالح الأخرى، والثانية: الحماية ضد التحديات والتهديدات الدّاخلية، فقد منعوا ابن سعود من الهجوم على البحرين في 1859، وفي عام 1956 "أنشأ الجيش البريطاني حامية من سريتين مشاة (أكثر من 200 جندي) في البحرين رداً على الاحتجاجات، واسعة النطاق، الموجهة ضد الحاكم والحكومة البريطانيّة"[2].

(1) Britain's 'Interest' in Bahrain, British Library, Asian and African studies blog, 27 March 2015: https://blogs.bl.uk/asian-and-african/2015/03/britains-interest-in-bahrain.html

(2) James Onley, p 10.

ثانياً: التنافس على الإشادة بالمستشار

استقدم المستعمرون تشارلز بلجريف تحت مسمى "مستشار" الحاكم، وكُلف باتباع خطى نوكس، وتثبيت خطته المليئة بالألغام، والمضي في تطوير الإجراءات "التحديثية" للبيروقراطيّة الحكومية، التي دُشنت قبل نحو ثلاثة عقود قبل وصوله.

ولا يبدو مفاجئاً أن تُنْسَبَ الأحداث والنجاحات والفضائل والعمران إلى الملوك وأصحاب القرار، وتهمش الكوادر والعقول والأيدي البحرينيّة، ولا نعتقد أن من العدل ربط الحركة الثقافية والتعليمية والإعلامية بالإنجليز أو بالحكم، وتجاهل الشعب، وطاقاته ومبدعيه.

وما زال الباحثون يكتبون ان "المستشار" جيء به بعد إزاحة ابن علي، لا بعد تنصيب حَمَد، في خلل جسيم في قراءة مركز المشهد وهامشه، والإحاطة بأولويات الفاعلين فيه، وغاياتهم.

يُقدَّم "المستشار" في المجال العام، وعلى نطاق واسع، باعتباره واحداً من الشخصيات العظام، فهو المؤسس لمؤسسات البحرين الحديثة: المالية، والشرطة، ومهندس الإصلاح الإداري، ومشيد البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وطرق[1]، في تكرار للرواية الإنجليزيّة والحكومية.

(1) منصور الجمري، قراءة معاصرة في تاريخ البحرين، صحيفة الوسط، 22 فبراير 2013.

تفترض هذه السّطور أنّ قيام بعض الكتابات المستقلة بالإشادة بحقبة بلجريف، تأتي تأكيداً على ما اشتملت عليه حقبة السّابقة له من ظلامات، أي لتأكيد الانتهاكات التي عاشتها الجُزُر في حقبة ابن علي، تُقدّم مرحلة بلجريف وكأنها "إصلاحية"، مليئة بالإنجاز، وقد تجبُّ ما قبلها.

الحكومة، من ناحيتها، تشجّع الكتّاب على تقديم بلجريف في صورة حسنة كجزء من علاج التهشيم الذي أصاب صورته وصورة القصر الذي يتلقى استشاراته، جَرّاء الحملة الحادة التي قادتها "الهيئة"، وهذا يعني أن كتاباً مستقلين وآخرين حكوميين قد عقدوا حلفاً غير مكتوب ساهم في إظهار بلجريف وحقبته في صورة حسنة.

أمّا الجيل الأقدم فقد كان له فهم أكثر عمقاً لدور بلجريف، الذي أحيل إلى التقاعد، في 1957، كإحدى تبعات انتفاضة الخمسينيات، حيث عدته "الهيئة المعارضة ممثلاً للاستعمار، وطالبت بطرده، في ظل مزاج قومي كان يتهم العوائل الحاكمة في الخليج بالتبعية للمستعمر، وللسبب ذاته غادر الضابط البريطاني، جلوب، المكلّف بقيادة الجيش الأردني في عمّان[1].

يُسجل القائد الوطني عبدالرحمن الباكر "أن استياء الناس ليس مُنصباً على سياسة المستشار الماليّة فحسب، وإنّما على جميع تصرفاته الإداريّة"، وأنّه "الدّكتاتور الأول في البلاد"، ومن

(1) James Onley, p 18.

الملفت للنظر أنّ اسمه "ارتبط في أذهان الكثيرين من الأجانب، ولا سيما مراسلي الصحف، بالإصلاح والتقدم.. والتي هي في الواقع نتيجة حتمية لتطور البلاد التلقائي، وازدياد ثروتها ووفرة الشركات فيها"[1].

ثالثاً: ربط تطوير البحرين بالمستشار

استوجب بناء مستعمرة عصرية توسعة البنية التحتية، وتطوير الجهاز الحكومي، وإنشاء هياكل إدارية في قطاعات الأمن والخدمات والجمارك، أخذاً بالاعتبار الموقع الاستراتيجي للجُزُر الواقعة في قلب الخليج كخط ملاحة رئيسي للوصول إلى الهند، أو بحسبانه تالياً منبعاً للذهب الأسود. فالنظام الإداري الذي ساهم بلجريف (1894 - 1969) في إرسائه، لا يمكن فصله عن الإيرادات النفطيّة، التي غذت خزينة الجزيرة، فقد اكتشف البترول مطلع لثلاثينيات بكميات تجارية، وبلغ الإنتاج في يونيو (حزيران) 1932 حوالي 9600 برميل يوميا، وفي غضون سنتين زاد إلى 16900 برميل[2]، وقد اتضح أنها كميات متواضعة، لكنها كانت كافية لإطلاق نمو اقتصادي، وتنمية في بعض المساحات البِكر.

(1) عبدالرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى: سانت هيلانه، ص 214.
(2) سمير عبدالرسول العبيدلي، البحرين في مرحلة ما بين الحربين: 1918 - 1939:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=431:1918-1939&Itemid=172&option=com_content

كما لا يجوز فصل التحديث عن التقدم العالمي في المجالات كافة، وعن التطوري النسبي الذي عرفت به البحرين، مقارنة بالجوار الخليجي، حيث الرغبة في التعليم، وحيوية المجتمع التجاري والسّياسي والشعبي، وهكذا لا يمكن اعتبار الانترنت في غرب أفريقيا، مثلاً. حيث النفوذ الفرنكفوني طاغيا، إنجازاً فرنسياً.

أما الدّليل الأكبر على أن التحديث في البحرين والمنطقة لا يجوز ربطه بالمستعمر وحسب، فيتمثل في استمرار التوسع العمراني والخدمي بعد رحيل البريطانيين، مع بقاء البنية السّياسيّة متخلفة عن مجاراة التاريخ.

في خطاب دعائي مراوغ، يكاد يدّعي بلجريف أنّ ولاءه للحكم البحريني، وليس لحكومة بلاده، بيْد أنّ لندن هي التي عيّنته كما عينت الحاكم. ولا يذيع المستشار سرّاً حين يكتب في مذكراته أن "سلطة المُقيم السّياسي البريطاني في الخليج، والمُعتَمَد السّياسي في البحرين، هي أعلى من سلطتي"، وإذا حدث تباين بينه وبينهم فإن "أمعاء البطن تتعارك"، وقد منحته لندن، في 1952، وسام "فارِس" نظير تفانيه في خدمتها[1].

لقد أدخلت الحملة الفرنسية، بقيادة نابليون بونابارت، المطبعة إلى مصر، بيْد أنّ ذلك عُدَّ، عَرَضاً على هامش هجمة استعمارية. ولعل بلجريف، كان أوّل من سيضع حجر الأساس

(1) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ترجمة: مهدي عبدالله، ص 95، 140.

للإنترنت والحكومة الالكترونيّة والتخزين السّحابي، لو أتيحت هذه الخدمات المتقدمة في النصف الأول من القرن العشرين، أو لو تواجد المستشار بين ظهراني أهل البحرين في العقود الأخيرة التي شهدت تطوراً هائلاً على صعيد الاتصالات.

مع ذلك، يجدر الإقرار بأن دور بلجريف المُلتبس يستحق قراءة أعمق، وأكثر تفصيلاً، للتدليل على الفرضيّات المُقترحة، أخذاً بالاعتبار جملة من التعقيدات المحلية والإقليمية التي كانت تسود.

الفصل السادس عشر:
إنْتاج دولة غير حديثة

أولاً: 1783م: انتصار السُّنة في إقليم سُني

قبْل إجراءات نوكس، كان النظام السّياسي قائماً بناء على فرضيّة هزيمة البحارنة أمام الأسرة الحاكمة، في 1783. ووفق نتائج الحروب، على المهزوم القبول بحقوقٍ أدنى، فيما يَفرضُ الطرفُ المنتصرُ شروطه وإيقاعه.

وفق هذا المنطق ساد آل خليفة، وقد بلغ البؤس السّياسي فرض السُّخرة على العوائل والأسر الشيعيّة، سنين طويلة، كما أوضحنا في الصّفحات السّابقة.

أمّا الإقليم فإنّه يدعمُ الحكم القبلي "السُّني" القائم، وصحيحٌ أن الشّيعة أغلبيّةٌ سكانيّةٌ في الجُزُر، بيد أنهم أقليّة في إقليم المشيخات الخليجيّة، والبحرين جزء من هذا الإقليم، وليست جزءًا من الإقليم الذي يضم العراق وإيران، فقد قرّر البريطانيّون عزلها عنهما، بل كان ذلك حُلماً بريطانياً قديماً، وَجَدته يتحقق أمام ناظرَيْها مع خسارة فارِس للجزر في نهايات القرن الثامن عشر.

وأخشى أن المعطيَيْن أعلاه: هزيمة البحارنة، وفرضيّة الإقليم السُّني، مازالت حاكمةً، وكأننا لا نزال نعيش في القرن الثامن عشر.

ثانياً: 1923م: "الحكم مقابل المواطنة"

يستند "نظام 1923"، إلى ما يمكن تسميته "**الحُكم مقابل المواطنة**"، أي اعتراف الشّيعة والسُّنة بشرعيّة الحاكم الجديد، حَمَد، مقابل أن تحظى العوائل والأسر الشّيعيّة بإقرار بريطاني - خليفي بهم كمواطنين، إلى جانب السُّنة، يتمتعون معاً بالحقوق المدنيّة [1] والاقتصاديّة[2]، وبالحق في الغذاء، دون شروط، وحق العمل، وحق السّكن، وحق التنقل، والحق في التملك، والحق في العِلاج، والحق في حماية ممتلكاتهم وأعراضهم.

في تلك الحقبة، لم يحصل الشّيعة ولا السُّنة على "الحق السّياسي"، ولا يسمى ذاك التفاهم "شرعية الحكم مقابل الحق في الحماية"، لأنه أشمل من حرمة الدم والعرض والأموال.

---

(1) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

(2) العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنية والسّياسيّة، الأمم المتحدة:
https://www.ohchr.org/ar/human-rights/economic-social-cultural-rights

إذاً، لا يتمتّع نظام 1923 بالصّفات الواجبة في دولة المؤسسات، من سيادة القانون وفصل بين السلطات، فضلاً عن بعده الكُلّي عن الديمقراطيّة، التي لا تستقيم إلّا بتداول السلطة، وهو حق غير متاح في الوقت الراهن، لا في البحرين ولا الكويت، ولا أي دولة عربيّة أخرى.

وفعليّاً، كرّس نوكس بإجراءاته النظام القائم منذ 1783، فقد عانى الواقع السياسي من سطوة القبيلة في المئة سنة الأخيرة، ووضع مرتكزات لنظام الفصل الطائفي وعزز من درجات التفاوت بين الناس استناداً إلى مذاهبهم الدّينية.

وفرضيّة ما قبل الدولة هذه طَفَتْ إلى السطح على نحو لا يصدّق بعد اعتصامات دوار اللؤلؤة الحاشدة، في 2011، فقد اعتبر الحكم أنّه حقق انتصاراً على المعارضة، بأغلبيّتها الشيعيّة، وزج برموزها في السجن، وأغلق مؤسساتهم الدينية، والسّياسيّة، وهدم مساجدهم، وبالتالي عليهم القبول بحقوق سياسيّة متواضعة، ومكاسب اقتصاديّة متدنيّة، ومكانة اجتماعيّة منخفضة، وبعبارة واحدة على الشيعة القبول بمواطنيّة من الدرجة الثانية.

ترافق ما سبق مع انقسام وطني حاد، سني شيعي، لم تعهده البلاد على هذا النحو المتطرف إلّا في 1923، وصراع إقليمي بين محور إيراني وآخر سعودي، ساهم في تفاقم الخلاف حول "نظام 1923"، بين أطراف موالية تراه صمام أمان، وأطراف

معارضة تشكك في قدرته على تحقيق الاستقرار في البلاد، وتدعو إلى إصلاحه.

ومن المثير، أن الأطراف المدافعة عن النظام، قبل مئة عام، أعني الشيعة، رأيناها وقد انقلبت ضدّه، والأطراف المتوجسة منه، أعني السنة، رأيناها وقد تماهت معه.

ثالثاً: 1973: "الحكم مقابل الشراكة السّياسيّة"

عند التدقيق في المطالب التي تقدّم بها البحارنة في العِشرينيّات، لا نجد بين طيّاتها شعارات سياسيّة، ومصطلحات ذات صلة بالدّستور، والبرلمان، والشراكة السّياسيّة، وتداول السّلطة، وحرية التعبير، والنقابات، وغيرها من المطالب التي تبلورت، في صورة جامعة بين الشيعة والسنة، في الثلاثينيات، ثم على نحو أكثر وضوحاً في الخمسينيّات من القرن الماضي.

جاء دستور دولة البحرين (1973) ليُعالج المطلَب السّياسي الشعبي، الذي تجاهلته لحظة العِشرينيّات، وعادة ما يقدّم هذا الدّستور بوصفه أول تفاهم عقدي بين المواطنين، بمختلف توجهاتهم، والأسرة الحاكمة.

يمكن القول إنّ "نظام 1973" استند إلى مقولة "**الحُكم مقابل الشّراكة السّياسيّة**"، أي إقرار القطاعات الشعبيّة بحق آل خليفة في الحُكم وقيادة الدولة، بيد أنه الحُكم المقيّد، المشروط، والمبني على وجود مؤسسة برلمانيّة شبه منتخبة،

لها بعض الرّأي في التشريع، ولها بعض الأسنان الرقابية، على أداء السّلطة التنفيذية.

في صيف 1975، تم تعليق العمل بالدستور العقدي[1]، ثم إلغاؤه في فبراير (شباط) 2002، بإصدار ملك البحرين، حَمَد بن عيسى آل خليفة، دستور مملكة البحرين، الموصوف بدستور المنحة[2]، ووضعِهِ البرلمان في القفص، وهذا لم يمنع شيوع كلمة "الإصلاح" على ألسنة الجميع تقريبا، منذ 2001 - 2011، على الأقل، في وصف مشروع الملك حَمَد.

رابعاً: الاستفتاءات والإصلاحات

رفضت الأسرة الحاكمة إجراء استفتاء عام على استقلال البحرين، في 1970، وتم الاكتفاء بتنظيم استطلاع للرأي، بفعل ضغوطٍ مارستها إيران، أُجري على عيّنة مختارة من الشعب[3].

(1) لمزيد من التفاصيل عن التجربة القصيرة التي عاشتها البحرين في ظل دستور 1973، أنظر: علي ربيعة، التجربة الموؤودة: الحياة الديمقراطية في البحرين، الطبعة الأولى، 2010،

(2) جليلة السيد أحمد وآخرون، الرّأي في المسألة الدستورية - دستور مملكة البحرين، مركز الخليج لدراسات التنمية، 31 أغسطس 2002: https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-14-32/92-2019-06-25-12-45-40/626-2019-06-25-13-20-03

(3) أنظر: "رابعاً: استقلال البحرين"، في "الفصل الثاني: التأثيرات الجيوسياسية: المَشْيَخات وفارِس"، في هذا الكتاب.

بالمقابل، فإن السّلطات كانت قد دعت، وبحماس، إلى استفتاء شعبي، عام ومباشر، في 2001، للتصويت على "ميثاق العمل الوطني"، من أجل تعزيز مركزيّة الملك الجديد، حَمَد، في السلطة، بيد أن القصر لم ينظم استفتاء عاماً بشأن محتويات دستور 2002.

وكان أوْلى بالقوى السياسيّة المعارضة، في 2001، أن تدعم "الميثاق" بأغلبيّة بسيطة، 55٪ مثلاً، بدل تأييده بنسبة كاسحة، بلغت 98٪، فأعربت عن ثقة مُطلقة في الحاكم غير المجرّب، والغامض لدى القوى المعارضة، والذي كان في الظّل، في ضوء سطوة عمّه رئيس الوزراء السابق[1]، مع أنّ التصويت الكاسِح كان بالمقابل دلالة على مدى التّوق الشعبي للخروج من عنق الزجاجة الذي دام ربع قرن، ودلالة على الحضور الشعبي الكبير للقوى الوطنية المعارضة، التي أقنعت الشارع المعارض بدعم المشروع السياسي للملك، مُفترضة أنه قدّم ضمانات كافية للحفاظ على دستور 1973، أو مكتسباته.

النماذج الثلاثة أعلاه تمثّل مدخلاً لنقاش كيفيّة استخدام السّلطات للاستفتاءات وشعارات الإصلاح في اتجاهات تخدم قِيم القبيلة وسطوتها، سواء في 1923، أو في 1973، أو في 2001، وقد لا تعي الحالة الشعبّية، بالقدر الكافي، التعقيدات

(1) عن استراتيجية حمد، أنظر: عبّاس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن، الطبعة الأولى، 2015.

التي تُخفيها الحكومة، أو أن تلك المُخططات التي تبدو مرسومة ومُجهدة بالفعل للرأي الشعبي.

وقد كان من الأوْلى القيام باستفتاء شعبي لإعطاء الشعب حقّه ليقول كلمته في دستور 1973، الذي كان قريباً من نص دستور دولة الكويت.

وكُتب دستور دولة البحرين من قبل مجلس تأسيسي، يتشكل من أغلبيّة منتخبة بسيطة، 12 عضوا مُنتخباً من أصل 22 عضواً، هم العدد الإجمالي للمجلس المكلّف بكتابة الدستور، وفي حال أُجري الاستفتاء فإنّه كان سيعزّز من سطوة النص الدستوري التوافقي[1].

ولا ينبغي استبعاد أن الأسرة الحاكمة كانت قد وضعت على الطاولة احتمال إلغاء الدستور، وهي تشارك في كتابته وإصداره، فلا أعتقد أن فكرة تعليق مواده الرئيسيّة قد اشتعلت في ذهن المسؤولين فجأة.

خامسًا: الفشل في تطوير منظومة 1923م

أجهضت العائلة الحاكمة تجربة دستور 1973 التي كان مؤمّلاً أن تقود إلى تطوير الأسس التي بني عليها "نظام 1923"، كما فشلت تجربة التصويت على "ميثاق العمل الوطني"

(1) عن أسلوب الاستفتاء الدستوري، أنظر: علي يوسف الشكري وسعيد السيد الليثي، النظرية العامة في القانون الدستوري، الطبعة الأولى، 2003، ص 141. 143.

(2001) في إقناع العائلة الحاكمة بالعودة لتفاهم 1973 التوافقي.

ومضى الحكم في مسار تعسفي، يطال السُّنة بدرجة أقل من الشيعة، وقد شاركت القيادات السّنية في مختلف الانتفاضات، ثم تطوّر الوضع في ظاهرة الهجرة السنيّة إلى قطر[1].

أما التجنيس السياسي، الذي يُعدّ موجّها ضد الشيعة؛ لكونه يخل بالتركيبة السكانية في الجُزُر، فإنه في رأينا موجه للموالين السُّنّة كذلك، الذين يَحظون بنفوذ واسع، قد يتحول إلى تهديد، في القطاعات العسكريّة والماليّة، وتسعى السلطات لكسر ذلك الخطر عبر زيادة جرعة التجنيس في المؤسسة العسكرية، والأجانب في المناصب القياديّة في القطاع المالي، وهي لا تجد في خلق توازن شيعي سني مخرجاً أو بديلاً عن التجنيس.

وبعد عقود من المحاولات الشعبيّة الفاشلة لإصلاح "نظام 1923"، برزت المطالبات بإسقاط النظام في السّتينيّات على لسان القوى اليسارية التي رفعت شعار "تحرير البحرين والخليج"، ثم في الثمانينيّات على لسان الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وفي 2011 على لسان "تيار الوفاء" والجهات الحليفة معه، متغذيّة في الأولى بنهج يساري ثوري، وفي الثانية

(1) انظر: عبّاس بوصفوان، النخبة الموالية والعائلة الحاكمة في البحرين، هل من تمرد سني؟، مركز البحرين للدراسات في لندن، سبتمبر (أيلول) 2019.

بثورة إيران، وفي الثالثة بالربيع العربي، وفي كل ما سبق بالظّلامات المزمنة والممتدة.

سادساً: ماذا بقي من "إعلان نوكس"

ماذا بقي من "إعلان نوكس" أو "خطاب التنصيب"؟ بقي كله، الهيمنة على الموارد، واستخدام الأجانب ضد المواطنين، والاعتماد على الغرب، وهيمنة السلطة القبلية بنموذج إداري مركزي.

ويمكن اعتبار "**نظام الغوص**" والإشكالات التي أحاطت به، قبل أكثر من مئة عام، شبيهاً بملف النفط، مع فارق جوهري يتمثل في كون الوقود الأحفوري وإنتاجه وإيراداته ظلت تحت سيطرة القصر، وباتت الحكومة أكثر تعالياً على الجميع، مع ارتهان التجار وقِطاع الأعمال على المناقصات الحكومية التي تمولها الإيرادات النفطيّة، وتزايد اعتماد المواطنين على الوظائف في الجهاز الحكومي والشركات والمصانع التي تملكها الحكومة أو تستحوذ على حصص رئيسية من أسهمها أو يملكها حلفائها أو واجهاتها.

لقد وضع "خطاب التنصيب" **الأجانب** ضمن المرتكزات التي يقوم عليها التوازن السياسي في البلاد، وإضافة إلى الدّور الإيجابي، التنموي والاقتصادي، الذي لعبه الوافدون في الجُزُر، في العقود الخمسة الأخيرة، فإنهم استمرّوا في القيام بدور سّياسيّ مهم، لصالح نظام الحكم، فأبرز الجمعيات الأجنبيّة،

التي تحظى بدعم رسمي، تروّج للسياسات الحكوميّة، ولا تتخذ موقفاً محايداً إزاء مشاكل البلاد المثيرة للجدل[1]، بما في ذلك الخلاف السّياسي الدّاخلي (أحداث 2011)، والتطبيع مع إسرائيل (2020)، الذي لا يمكن اعتباره ملفاً مثيراً للجدل، بل محل رفض شعبي واسع.

لا يزال الحكم الذي وضع ستيوارت جورج نوكس أسسه مهيمناً، ويتم إخضاع القطاعات الشعبيّة بالمناورات السّياسيّة، والعصا أكثر من الجزرة، وتستثمر الحكومة الكثير من الجهود في ترسيخ المواطنيّة غير المُتساوية، أمّا **الحضور الغربي** فهو في تزايد عسكري وسياسي، ويطغى النفوذ السعودي على توجهات السّياسة الخارجية والداخلية، فيما العمل مستمر لعزل الجُزُر وشعبها عن إيران والعراق.

وأجدد القول، إن النظام المركزي أو اللامركزي ليس العامل الجوهري أو الوحيد في حوكمة الدول، وتحوز الجُزُر فائضاً في **السلطة المركزية** والقبيلة، ويرأس الملك جميع السلطات[2]،

(1) بيد اشكالية الأجانب أوْسَع بكثير، أنظر: عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012.

(2) كما صاغ نوكس إعلانه منفردا، صاغ القصر دستور 2002 منفردا، وتمنح المادة (33، من دستور مملكة البحرين الملك، الصلاحيات التالية: "ج - يمارس الملك سلطاته مباشرة وبواسطة وزرائه (..). د - يعين الملك رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم (...) و - يعين الملك أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي. ز - الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع

ويتحكّم بالموارد، على نحو يزيد أضعاف ما كان عليه الوضع قبل مئة عام، ما يسقط الادعاء بأن زيادة مركزية الدولة تهمش سطوة القبيلة والإرث الجوهري لحكم عيسى بن علي، بل أنّ جهود نوكس والطاقم الإنجليزي في عشرينيات القرن العِشرين، وخُطط ما يسمى "الإصلاح" كان غايتها إضفاء شرعية على القبيلة وممارستها، تماما كما يحاول دستور 2002 والانتخابات الدورية الشكلية إضفاء صبغة ليبرالية وصورة برّاقة على المملكة المطلقة التي أعلنت في فبراير 2002.

سابعاً: تحقيق المساواة.. الدّور السني[1]

لم يُفلح السّود، في بريطانيا وأميركا وعموم الغرب، في تحقيق إنجازٍ نوعي نحو تحرير أنفسهم من العبودية، ثم حصولهم على حقوقهم المُتساوية، دستورياً، إلّا بانخراط بعض الجماعات البيضاء ضمن الحركة المناهضة للاسترقاق والانتهاكات المروِّعة الموجهة ضد السود. هذا، بطبيعة الحال، يضاف إلى تضحيات كبرى قدّمها الأفارقة السود، طوال عقود مديدة، وتغيّرات حيوية طالت تركيبة العالم،

(...) ح - يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء". أنظر: دستور مملكة البحرين، هيئة التشريع والرّأي القانوني:
https://www.lloc.gov.bh/page/البحرين%20مملكة%20دستور

(1) نشر في جريدة الأخبار، بعنوان: "في البحرين... «حياة الشيعة مهمّة»!، السبت 5 أيلول 2020:
https://al-akhbar.com/Opinion/293447

والمستعمرات البريطانية، و"الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس".

لم يكن جون غريفز سيمكو، رجلاً أسود حين مَنع استيراد العبيد، في عام 1793، بل كان من عِليةِ القوم، وحاكماً لمستعمرة بريطانية في أجزاء واسعة من كندا. وتطورت الجهود التي بُذلت نحو إعلان لندن قراراً بإلغاء العبودية، في عام 1833، ولم يكن الذين ألغوها سوداً.

وصحيحٌ أنّ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب متّهم بالعنصرية لصالح البيض، بيْد أنّ الحزبين الجمهوري والديموقراطي يضمّان عناصر بيضاء وسوداء وملوّنة تناهض الانتهاكات ضد السود. ومع أنّ تلك الحركة الإصلاحية بطيئة نوعاً ما، ولم تُحقّق غاياتها في المساواة الكاملة، إلّا أنّه لا بدّ من التنويه إلى أنّ حركة «حياة السود مهمّة»، والتي تفجّرت بعد مقتل جورج فلويد، على يد شرطي أبيض، في مارس (آذار) 2020، لم تكن لتشكّل ظاهرة عامّة بهذه القوة التي أحرجت النظام الأميركي، من دون مساندة جزء مُعتبر من الرّأي العام الأبيض.

إذاً، يبدو مُفهوماً بأنّ إحداث اختراق جوهري على صعيد إقرار المساواة للمواطنين الشيعة مع غيرهم من مواطني البحرين، يتطلّبُ اقتناع قطاعات مؤثّرة من النخبة السُنيّة بعدم جواز استمرار التمييز ضد المواطنين الشيعة، إلى الدرجة التي يتمّ وصفهم بالحيوانات في الصحف الرسمية، ويُمنعون

أو لا يُمنحون فرصاً مُتساوية للعمل في الجيش والبنوك، ويُميَّز ضدهم في سائر الخدمات، ويتمّ التعاطي مع عقائدهم وتاريخهم ورجالاتهم ورموزهم وممارساتهم الشعبيّة بازدراء واحتقار، ولا يُكتفى بتهميش جلّ ما سبق.

البحارنة أصيلون في هذه الجُزُر الصغيرة، ولا وجود لتاريخ البحرين إلّا بهم، كغيرهم من إخوانهم السُنّة، لكنّ الشيعة باتوا مضطرّين للدفاع عن أبسط حقوقهم، وتكرار التأكيد على أنّهم أبناء الأرض، فيما يفترض أنّ ذلك بديهي جليّ .

في عشرينيات القرن الماضي، تخلّص شيعةُ البحرين من السُخرة، وهو نوع من العبوديّة كان يمارَس ضدهم لعقود، من قِبل شيوخ آل خليفة. وقد تحقّق ذلك بفضل تضحيات الجمهور الشيعي ونضالات قياداته، وأيضاً ضمن متغيّرات عالميّة، أجبرت البريطانيين على إدخال بعض التحسينات في بعض مستعمراتها، لكن تلك الإجراءات "الإصلاحية" أفضت في المقابل إلى تعزيز نظام الحكم وسطوة القبيلة الحاكمة، ولا يزال البون واسعاً نحو حصول الشيعة على حقوق مواطنيّة مُتساوية في العمل والترقّي والسكن والبعثات والحقوق السّياسيّة كغيرهم من المواطنين.

يمكن الإشارة إلى مكانين أساسيين لوقوع التمييز، الأوّل: الجيش وعموم المؤسسات العسكريّة والأمنيّة، حيث النخبة الخليفيّة المهيمنة (لاحظ أسماء الضباط، ومسؤولي الأمن

والدفاع)، والثاني: البنوك وعموم المؤسسات المالية، حيث النخبة السُنيّة المهيمنة، (لاحظ أسماء مسؤولي البنوك).

ويمتدّ التمييز إلى القصور الحاكمة، ودوائر الحكومة المختلفة، ومؤسّساتها الاقتصادية الكبرى، كما تُمنع قطاعات واسعة من المواطنين الشيعة من العمل حتى في النشاط الحقوقي أو النقابي أو المدني بأنواعه، بدعوى أنّهم كانوا يوماً ما، أعضاء في جمعيات معارضات، وليس ذلك إلّا سبباً مُفتعلاً لإقصاءٍ شبه كامل للنخبة الشيعيّة، وللجمهور الشيعي العريض في البلاد، من أي نشاط سياسيّ أو مدنيّ مشروع، ولا شك بأن مسؤولي الدولة، بأعلى رتبهم، من الملك إلى ولي العهد ورئيس الوزراء، هم المعنيون الأساسيون عن هذه الممارسات المذمومة، والمخالفة للقانون والحسّ الإنساني، والتي طالما كانت سبباً رئيسياً وراء عدم الاستقرار.

لا شكّ في أنّ هناك بحرينيين سُنّة يتوجّعون من الظُلم الفادح الذي يطال الشيعة، ومن "العقاب الجماعي" المستمر والمُمنهج ضد البحارنة، والذي يغطّي مساحات واسعة من المعاملات اليوميّة، ويطال عائلات من مختلف الشرائح والتوجّهات والمناطق، قبل عام 2011 وبعده. لكن علينا الإقرار بكلّ جرأة وشجاعة، بأنّ قطاعات مُؤثّرة من الجماعات السُنيّة، نخبة ومواطنين، تعيش وكأنّها لا ترى الفواجع حولها، والتي تطال معظم البيوت الشيعية، إما بسبب عدم قدرة بعض أفرادها على الحصول على فرصة عمل، أو التضييق على نشاطهم المهني أو التجاري، أو التعامل معهم في الشارع ومراكز

الشرطة والمؤسّسات الرسمية ووسائل الإعلام بازدراء واحتقار وقلّة احترام، في مخالفة صريحة للدستور والقانون ومفاهيم حقوق الإنسان.

نعم، تبدو مُفجعة مواجهة الحقيقة المُرّة، أي أنّ قطاعات وازنة من النخبة السُنيّة، تمارس صمتاً إزاء التمييز الحاصل، أو تفهّماً له، أو تبريراً لمجموعة كبيرة من الممارسات القبيحة.

وفي حالات مرصودة، فإنّ بعض هذه النخبة تمارس انخراطاً وحماساً كبيرين لتثبيت التمييز واقعاً، في كلّ ركن من أركان البلاد، ولا تتورّع عن دعم الإجراءات الحكومية البغيضة ضدّ الشيعة، بل وتزايد عليها.

بالمقارنة، فإنّ أوضاع السود في أميركا أفضل من أحوال الشيعة في البحرين. ومع ذلك، فإنّ هؤلاء هناك يرفعون شعار "حياة السود مهمّة"، بينما يَخشى بعض الشيعة على أنفسهم من الحديث عن المساواة، بل أصبحوا يخشون من أن يُعرفوا بأنّهم شيعة، وينصحون غيرهم بالصمت.

ومن المؤكّد، أنّه إذا اكتفى الشيعة بطلب السلامة، ودعوة الحكومة بعدم احتقارهم، فإنّ ذلك ينبئ بأن ينالوا مزيداً من التمييز والإجحاف والاحتقار والتهميش، كما يعلّمنا التاريخ.

إذاً، ومن دون ريب، فإنّ العبء الأكبر لتحقيق المساواة يقع على المواطنين الشيعة ونُخَبِهم، كما وقع العبء ذاته على النخبة السوداء في جنوب أفريقيا وأمريكا لتحقيق المساواة. ويُفترض، في ظنّي، ألا يُكتفى بممارسة الضغوط المدنية

السلمية على السلطة، مع التأكيد على أنّ ذلك أمر حيوي وأساسي، بالنظر إلى أنّ معركة المساواة هي الواقعة الكبرى، ومنها تتفرّع المعارك السّياسيّة الأخرى. فالحاجة ماسّة أيضاً لكسب مناصرة وتضامن عناصر سُنيّة، تعلن رفضها بكل صراحة وعلنية وجرأة للحقارة الراهنة، وللعُفونة التي تفوح من سياسات التمييز وتطبيقاتها.

وعلى الأرجح، فإن الجيل الحالي والأجيال المقبلة من الشيعة، لن تتسامح فترضى بقبول المواطنة من الدرجة الثانية، كما حصل لآبائهم وأجدادهم. فهل تهبُّ بعض الجماعات السُنيّة لتشكيل حركة مدوّية ضد التمييز، وترفع شعار: "حقوق الشيعة مهمّة"، وتنخرط في مشروع كهذا، جنباً إلى جنب مع إخوانهم الشيعة، أملاً في تحقيق المساواة للجميع، كما هو منطق العقل والعدل والإنسانية والدين والوطن؟

الخلاصة: فرضيّات جديدة

يعتبرُ هذا الكتاب مُصْطلح "**إصلاحات العِشرينيّات**"، الذي روّجه البريطانيّون، ورسّخه أرشيفهم، وأعادت ترداده أدبيّات بحرينيّة وعربيّة، دون تمحيصٍ كاف، يحمل صبغة دعائيّة فاقعة.

لتجنب الانحياز الذي قد ينطوي عليه الاصطلاح المذكور، استخدمنا مصطلح "إجراءات العِشرينيّات" أو "**أحداث العِشرينيّات**"، كونهما أكثر دقةً وموضوعيةً، وأقل انحيازاً، في وصف وقائع القرن الماضي، التي تتضمن المبادرات البريطانيّة، والتفاعل معها من قبل المُعطى الإقليمي، والمجتمع المحلي بتنوعاته.

إذا كان أحدٌ من السّاسة الاستعماريين له تأثيرٌ لا يضاهى على الجُزُر، سواء في المئة عام الماضية، أو في مسارها المستقبلي، فهو المُقيم السّياسي س. ج. نوكس، فالخطوط الرّئيسيّة التي فرضها الرّجل، باسم حكومته، في مايو 1923م، ما زالت سارية المفعول، بشكلٍ حرفيٍ، غالباً.

إضافة إلى ثلاثيّة **الاستعمار**: الإدارة والسيطرة، **النفط**: الموارد، و"**نظام 1923**" القبلي: السلطة السياسيّة المحليّة،

فإن المعالم التي فرضها نوكس، تشمل: ترسيخ العمل وفق مبدأ "فرّق تسُد"، والمواطنيّة من الدّرجة الأولى للسُّنة، ومن الدّرجة الثانية للشّيعة، وتكريس أركان الطّائفيّة السّياسيّة، التي لا تزال على أساسها تدار الجُزُر، ويبدو من الدّقة الحديث عن رعايا وأتباع، لا مواطنين، في وصف سكان البحرين من الشيعة والسنة.

ونعتقد أنّ مِمّا يبعث على التوتر في البلاد، سابقاً وفي الوقت الراهن، يعود في جزء رئيسيٍ منه إلى تمسّك البحارنة بحقهم في المواطنة من الدّرجة الأولى، أكثر من أي أمر سياسي أو معيشي آخر، في مقابل رفض السلطات لذلك.

حتّى توارث الحكم على الطريقة العموديّة، وضع بذرته الإنجليز حين أقرّوا تعيين حَمَد بن عيسى ولياً للعهد، في 1901م، وقد خطَّ ذلك، إلى جانب ظروف أخرى، مساراً مُستداماً لانتقال السلطة من الأب إلى النجل البكر للحاكم، دون انقطاع، منذ 1869م حتى تسلّم الملك حَمَد بن عيسى آل خليفة مقاليد الدولة في 1999م.

دُشنت الإجراءات الشهيرة في الأعوام التي سبقت الحرب العالميّة الأولى، وتكرّست بعدها في صورة سياسات ناظمة لجهاز الحكم، هادفة لتحويل جُزُر البحرين إلى محميّة حديثة، في إطار الجهد الاستعماري للهيمنة على الخليج، بوصف فارِس والمَشْيَخات العربية حزاماً أمنياً للنفوذ الإنجليزي في الهند،

وأخذاً بالحسبان أنّ نظاماً عالميّاً كان يخضع للتشكيل، وظروف مستحدثة في منطقة الشرق الأوسط.

بإلغاء الإنجليز للإقطاع وحظرهم العمل القسري ومنعهم الضّرائب المُصممة ضد العوائل والأسر الشيعيّة، حصل البحارنة، القاطنون الأصليّون في الجُزُر، كما تسميهم الوثائق البريطانيّة، على الاعتراف بمواطنيّتهم، وانتزع البريطانيون منهم، بالمقابل، ما يمكن وصفه بأوّل اعتراف موثّق بشرعيّة حكم آل خليفة.

تأكدت السّلطة المُطلقة في ذريّة عيسى بن علي، حين ورّث الإنجليز، في 1923م، نجله البكر، حَمَد، مقاليد المَشْيَخة، التي أقام معها البريطانيّون علاقات وطيدة، منذ 1820، موفّرين حماية للأسرة الحاكمة من التهديدات المَشْيَخات المجاورة والقوى الإقليميّة، ومن التحديات الشعبيّة النابعة من الدّاخل.

ونرى أن السّردية المتداولة أخفقت في تحديد مركز الحدث وهامشه، ونتج عن ذلك ملأ الفضاء العام بكتابات تغيّب الآثار المترتبة على ترسيخ الاستعمار، والادعاء بأن أحداث 1923م قادت إلى اضمحلال نظام القبيلة.

وقد طغى عزل عيسى بن علي على السّردية السائدة، وغُيّبَ الحدث المركزي، وهو تنصيب حَمَد حاكماً جديداً، وسمي مجلس 26 مايو 1923 بأنه "مجلس العزل"، فيما هو بامتياز "**مجلس تنصيب**" الحُكم القبلي، والهويّة السُّنية، ولا يزال الصراع محتدّا حول ذلك، وحول الثروة وشبكات الاقتصاد.

كما أهملت الرّواية السّائدة ملف الإقطاع، وبالغت في الأهداف المتوخاة من "الإصلاح الإداري"، الذي كرّس حكم القبيلة وعزز سطوتها، ومثّل هروباً انجليزياً وخليفيّاً جلياً من استحقاق الإصلاح السّياسي، ومن الحاجة إلى إطار توافقي وغير طائفي، فلم يكن تغيير حاكم بآخر معبراً عن تغيير يُذكر في بنية النظام وقيمه وتوجهاته، فقد كان أجراء مُراوغاً، شكلياً ودعائيّاً.

وبشكل عام، أخفقت الرّواية السّائدة في قراءة خطاب نوكس، التاريخي، الذي رسم التوازنات السّياسيّة في الجُزُر، وعلاقاتها بجوارها، وهيمنة المندوبين والموظفين البريطانيين على مصيرها.

فوق ذلك، نشأ ما يمكن وصفه بالسّرديات المغالية، أو ذات الاتجاه الأحادي، واشترك في ترويجها كتاب من اتجاهات متعددة، قدّمت تشارلز بلجريف إلى الرّأي العام، بوصفه مؤسس البحرين الحديثة، وهي تصوّرات تعاكس خلاصات الأجيال التي عاشت مرحلة المستشار، وثارت ضدّه، وضد سياسات نظام الحكم، والإنجليز.

وإذا كان من المتوقّع أن يتحدث زعماء العِشرينيّات عن "الإصلاح" المأمول، سواء كان ذلك قناعة أو مجاملة سياسيّة، فإنّ من المثير أن يُعادَ إنتاج تلك السّرديات الأحادية، وتكرارها بغزارة، حتّى بعد مئة عام على صدور الإجراءات، واتضاح ما خلفته قرارات الإنجليز الفوقيّة والبائسة من سيادة الاستبداد،

وتأصيل الأحادية، وحِبرية القانون، وضعف المؤسسات، وديمومة عدم الاستقرار، وتقعيد الانشطار الوطني، ومأسسة التمييز، وتعزيز آليات التهميش، والانتفاضات التي لا تنطفئ، والسّجون التي لا تفرغ، وحتّى ظواهر الاستحواذ على الأراضي، واحتكار الثروات العامة، ومعاملة البحارنة مواطنين من الدّرجة الثانية استمرت باسم "القانون"، أو كعرف سياسي.

على الأرجح، فإن الوعي بالجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية) أقل لدى القطاعات الشعبية مقارنة بفهم الإنجليز والأسرة الحاكمة للتعقيدات الإقليمية، وقد ربط البريطانيون، مبكراً، الجُزُر على نحو وثيق بنسيج المَشْيَخات، وهذا أمرٌ لافت، لكن طالما ارتبطت البحرين بعلاقات متينة مع جوارها، حتى كان يطلق على مساحات واسعة من المنطقة اسم البحرين، بيد أن في الواقع أن الإنجليز عزلوا الجزر عن العراق وإيران، الأمر الذي أخل بالتوازنات الداخليّة لصالح الطرف السُّني، في منطقة تدار وفق الطوائف والمذاهب وأسس "ما قبل الدولة"، ولا يزال توتير العلاقات مع بغداد وطهران ومعاداتهما سياسة سائدة، فيما على المعارضة مراعاة "مجلس التعاون الخليجي" عند رفع شعارات سياسيّة، وليس على الحُكم الحرص على العلاقات مع العراق وإيران، بل ويتحول التطبيع مع إسرائيل أولويّة حكوميّة.

منذ السّنوات الأولى للإجراءات الاستعماريّة، نظرت القطاعات الشعبيّة إلى المراسيم والهياكل، التي فرضها الإنجليز، بوصفها بداية تكتنز علامات فشلها، لا تقيم نظاماً

سياسياً عادلاً، ولا توفر حقوقاً مُتساويةً للمجموعات السّياسيّة، وللأفراد بصفتهم مواطنين، وقد تتالت الانتفاضات والعرائض الشعبية، الشيعيّة السّنيّة، اعتراضاً على "نظام 1923"، مطالبة بدسترة الحكم، وقيام سلطة تلتزم المواطنة والشراكة السّياسيّة.

خلّف النظام السّياسي، الذي أنشأته المراسيم والخطوات البريطانيّة، مئة عام من الاضطراب السّياسي في الجُزُر الصغيرة (1923م - 2023)، فلم تتحوّل المَشْيَخة إلى دولة مؤسسات، على الرغم من تغير مسماها إلى إمارة بعيد الاستقلال، ثم مملكة في 2002، ولا يبدو أن المئة عام المقبلة واعدة بالاستقرار والتراضي الدّستوري الوطني، ما ظلَّ نظام 1923 مُهيمنًا.

لقد بُذل جهد بحثي مهم ومقدّر للتعريف بحقبة العِشرينيّات، ومن موقع علمي وموضوعي نسجل تقديراً له واختلافاً معه.

ولأنّها مرحلة غنيّة وزاخرة، فإنها تظل نموذجيّة لمقاربة الحالة البحرينيّة، واستشراف مستقبلها، في ضوء ما أرسته من أسس، لا تزال تعتمل، ويمكن للباحثين الانطلاق منها لدراسة: نظام الحكم، مرتكزاته، وتفضيلاته المحليّة، وانحيازاته الإقليميّة، وتحالفاته الدّولية، الموالون والمعارضون، وجذور الانقسام الوطني.

بيْد أنّ أهم ما ينقص المكتبة العربيّة والبحرينيّة، كتابات معمّقة عن الإقطاع، الذي عمَّ الجُزُر في الرّبع الأوّل من القرن العشرين، ونعتقد أنّه صنيعَة بريطانيّة، وقد شكّل نمطاً للحكم في عهد عيسى بن علي، ولم يكن نِتاج ضعف في مركز القرار.

كما أن الحاجة ماسّة لمزيد من الدراسات عن تأثير الجيوبوليتيك في مستقبل الجُزُر، والعلاقات مع العراق وإيران، إضافة إلى تسليط مزيد من الضوء على "إعلان نوكس" أو "خطاب التنصيب"، والقيام بدراسات أكثر موضوعيّة لمرحلة حمد - بلجريف.

ولعل المكتبة بحاجة إلى كشّاف يبيّن الشخصيات الإنجليزيّة التي أثّرت في المنطقة، وكشاف آخر يعرّف بالشخصيات من أهل البحرين الذين لعِبوا دوراً مهمّاً في تلك الحقبة.

وأخيراً، فإنّي لأرجو أن يكون هذا الكتاب المُقتضب قد وُفّق إلى بالقدر المنشود في تقديم سرديّة جديدة لحقبة العشرينيّات، تساهمُ، إلى جانب الكتابات الجادّة الأخرى، في تحرير القارئ من العناوين المُضلّلة التي فرضها الإنجليز في إعلامهم وأرشيفهم، وكرّرتها الرّواية البحرينيّة السائدة، بحُسن نيّة في حالات ليس بالقليلة.

فهرس الجداول:

الإيضاح	رقم الصفحة
جدول رقم (1): القضايا الرّئيسيّة في خطاب نوكس، ومدى الحيّز المخصص لكل منها مقاساً بعدد الكلمات، والنسبة المئويّة من مجمل الخطاب.	**77**
جدول رقم (2): الكلمات المفتاحيّة وتكرارها في خطاب نوكس.	**80**
جدول رقم (3): الاهتمامات الأبرز في عقل نوكس	**92**

فهرس الرسومات البيانية:

الإيضاح	رقم الصفحة
الرّسم البياني رقم (1): القضايا الرّئيسيّة في خطاب نوكس، ومدى الحيّز المخصص لكل منها مقاساً بعدد الكلمات	**79**
الرّسم البياني رقم (2): الاهتمامات الأبرز في عقل نوكس	**94**

الملاحق

المُلحَق رقم (1): الخطاب الذي ألقاهُ المُقيم السياسي، نوكس، في 26 مايو 1923، مُقسّم بحسب المواضيع.

الكلام عن أو موجه إلى:	النص
الحاكم المُعيّن حَمَد	أيها السادة الكرام، لقد تلُيتَ على مسامعكم للتوّ رسالة الشيخ حَمَد التي أعلن فيها لكم أنهّ، امتثالاً لأوامر الحكومة البريطانية، تولىّ إدارة هذه الجُزُر بصفته الوكيل المفوَّض من أبيه.
عيسى بن علي	قد يذكر بعض الحاضرين منكم اليوم كيف كان الوضع في هذه الجُزُر عندما طلبت حكومة جلالة الملك من الشيخ عيسى منذ خمسٍ وخمسين سنة توليّ منصبه. تعرضّت الجُزُر بعد ذلك إلى حربٍ ضروس واضطرابات وأعمال سلب. قتِل أبوه الشيخ علي في قتالٍ وقع ببضعة أشهر. وعلى

	مدى خمسة وخمسين عاماً، عمّ السلام والأمن حُكمه، كما أنّه كان صديقاً مخلصاً للحكومة البريطانية، وتنعّمت الجُزُر بالثروة، والسكّان، والتجارة، والزراعة. لقد كانت البحرين محطّ أنظار الطامعين على جانبيَ الخليج الفارِسي، وقد اعتبُر حُكم الشيخ عيسى طوال خمسة وخمسين عاماً إنجازاً لا يسُتهان به. يمكنني القول بثقة نيابةً عن هذا المجلس من نبلاء البحرين إننّا جميعاً نشكره على ما فعله من أجل هذه الجُزُر. ولم يخلفّ وراءه عدوًّا أو حاقدًا، ويرغب في قضاء سنوات تقاعده بسعادة بعد العمل والتعب لأعوامٍ طويلة من الحُكم الشاقّ.
الإصلاح الإداري	إنّ الأحداث الأخيرة، التي لا أرغب في الحديث عنها حاليًا، تؤكّد وتشدّد على الدعوة الملحّة إلى الإصلاح الإداري على نحوٍ حديث، وبالتالي، لا شيء مفاجئ في حقيقة أنّ الرّجل الذي بلغ الخامسة والسبعين من عمره ليس قادراً على التجاوب مع هذا المطلب. إنّ الأحداث الأخيرة، التي لا أرغب في الحديث عنها حاليًا، تؤكّد وتشدّد على

	الدعوة الملحّة إلى الإصلاح الإداري على نحوٍ حديث، وبالتالي، لا شيء مفاجئ في حقيقة أنّ الرّجل الذي بلغ الخامسة والسبعين من عمره ليس قادراً على التجاوب مع هذا المطلب. وعلى مدى بضع سنين، أدّى الحُكم المُتساهل والمُتسامح للشيخ عيسى-قد يسمّيه البعض سوء الحُكم وأنا شخصياً أفضّل تسميته باللّاحُكم، إلى تزايد حالات الاستبداد والاستقلالية التي كانت تتجلىّ سريعاً بالمصالح المكتسبة والإضعاف الخطير للإدارة. كانت الحقوق تضيع وهو ما يصعب استعادته، وقرّرت الحكومة البريطانية، انطلاقاً من حكمتها وهادفةً للخير للعام، إدخال دم جديد وتدعيم الإدارة. ما يزال الشيخ عيسى يحمل لقب شيخ الجُزُر، والشيخ حَمَد هو مجرّد وكيل له، رغم أنهّ الوكيل المفوّض بالكامل من أبيه، وقد تولىّ مهمّة صعبة جداً وشاقةّ.

الحاكم المُعيّن حَمَد	**أيها السادة،** **أنتم على معرفة بالشيخ حَمَد أفضل منّي، بصفتي أجنبياً. تعلمون أنهّ رجل متواضع، وغير مدّعٍ، ولكن لا بدّ من إخباركم أنهّ خلال المفاوضات التي سبقت هذا القرار، حاول الشيخ حَمَد بشكلٍ جريء الإبقاء على والده، ولكنه وصل إلى السلطة مع أنه لم يكن يسعى إليها.** **وما دفعه إلى تحمّل هذه المسؤولية على عاتقه وعبء الإدارة، بغض النظر عن بعض التردّد، هو احترام السُمعة الحسنة لأبيه، ومنفعة آل خليفة، ورفاهية المجتمع السنيّ.** **ويعتمد إلى حدٍّ كبير على وعد أخيه الشيخ عبد الله بتقديم مساعدة إدارية مخلصة ولا محدودة.** **وأنا هنا، بصفتي المتحدّث باسم الحكومة، أعِد بأنّ تلك الحكومة ستساعد الشيخ حَمَد بكّل الطرق المشروعة ضدّ أيّ اعتداء خارجي أو عصيان داخلي.**

السنة	من المحتمَل جداً أن ينظر الكثير من الحاضرين اليوم، لا سيما السُنّة، بعين الأسف لغياب حاكم سُنيّ حكم لسنواتٍ طويلة. إنّه لشعور طبيعي جدًّا، وأود التعبير عن خالص أملي، وإيماني على الأغلب، بأنّ إجراءاتنا اليوم ستؤدي في نهاية المطاف إلى ارتقاء المجتمع السُّني وتقدّمه الخاص.
الأجانب	منذ نحو عشرين سنة، وانطلاقاً من حكمة الشيخ عيسى، سلمّ الإدارة والمسؤولية المباشرة عن الأجانب إلى المُعتَمَد السياسي في البحرين، وكانت حكومتان تعملان فعلياً جنباً إلى جنب في البحرين. (احداهما) كانت صريحة وعلانية ونتج عنها تدفقّ هـــائل للأجانب إلى هذه الجُزُر، وأعتقد أنّه لا ينبغـــي اتهّامـــي بالمبالغة ما إذا قلت إنّ نسبة الأجانب قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى 20/ 1 أجنبي، وثروتهم 100/ 1.

السنة	أعتقد فعلًا أنّني أفهم الحقائق. من جهةٍ أخرى، كانت الحكومة الأخرى، إذا جاز التعبير، تعمل خلف البردة كما أنّ المجتمع السُّني وحاكمه كانوا عُرضة للعُزلة والبُعد عن المجتمعات الأخرى، وعلى الرغم من حصول بعض التقدّم بكل تأكيد، إلّا أنهّم بقوا متخلفّين عن الأجنبيّ. آمل بصدق، وأنا واثق من أنّ الشيخين حَمَد وعبد الله يشاركانني ذلك بشكلٍ كامل وكذلك المُعتَمَد السياسي، أن تؤدّي تدابير الإصلاحات التي بدأناها اليوم إلى لحاق المجتمع السُّني بالمجتمعات الأخرى. سيكون لهم دور فاعل، وهو حقّهم الطبيعي، وكذلك صوتٌ مهيمن في إدارة هذه الجُزُر بحيث إنهّ، وبغض النظر عن الندم الطبيعي، يمكننا التطلعّ ببعض الثقة إلى مستقبلٍ سعيد ومشرق للمجتمع السُنيّ.
الجمارك	ينبغي الآن توجيه التحذير الأول إلى من يجمعون عائدات هذه الجُزُر ـ عائدات الجمارك ـ فبعد اقتطاع نفقات العمل الضرورية، ينبغي عليهم دفع العائدات كلها إلى الشيخ حَمَد وإلى الشيخ حَمَد وحده. ولا يعُترفَ بالرسوم التي تحمل

	توقيعه بشأن الجمارك. إنّ انتهاك هذا القانون يستدعي طرد الطرف المتهّم وتحميله مسؤولية شخصية.
القضاء	تحذيري الثاني موجّه للقضاة، ينبغي علينا حماية قانون الشريعة ومحاكم الشريعة إلى أقصى حدّ ممكن، ولا رغبة لدينا لتقييد المتقاضين أو من يسعون إلى التحكيم، من اللجّوء بشكلٍ حرّ إلى الشريعة، لكن أي قاض يسمح بتدخّل أو دعم أشخاص مؤثرّين أو تقديم قضاياهم إلى الشريعة عندئذٍ سيُطردَ من مناصبه، سواء أكان شيعياً أو سُنّيًا. والأشخاص الوحيدون الذين يتمتعّون بصلاحية رفع القضايا إلى الشريعة هم الشيخ حَمَد والمُعتَمَد السياسي في البحرين، أو ممثلوهم المعنيّون عادةً. من المتوَقعَّ من القضاة أن يكونوا يقظين لهذا النوع من المفاسد، ومواجهة هذه المحاولات عبر تعليق القضايا وإبلاغ الشيخ حَمَد أو المُعتَمَد السياسي في البحرين بما هو أكثر تناسباً أو منفعة مع القضية المعنية.

	وأكرّر أنّ التواصل الحرّ للمتقاضين أنفسهم مباشرَةً مع الشريعة هو أحد الحقوق التي حرمّ الله على أيٍّ كان، حتىّ أنا، أن يتدخّل فيها.
التمرد	إنّ المحاولات التي قام بها أشخاص غير مخوَّلين للاستيلاء على السلطة التنفيذية أو القضائيّة ستعرضِّهُم للمضايقة والعقاب، لا سيّما المحاولات التي أجراها أشخاص يعتبرون أنفسهم قادة لأيّ جماعة، كما حصل في الماضي.
آل خليفة	يا سادة آل خليفة، عند الرجوع إلى الماضي، أخشى أنهّ من واجبي تحذيركم أنَّ مجرَّد وجودكم في الحياة، لا يعني أنه من حقكم العيش على حساب المجتمع، سواء أكان ذلك عبر مخصصات تقتطع من عائدات هذه الجُزُر أو عبر استغلال الفقراء والمساكين. إنّ المثل القائل: «من لا يعمل، لا يأكل» هو شعارُ جيد، والأفضل لكم تطبيقه على حالتكم. ومن يبذل منكم طاقاته من أجل مساعدة الشيخ حَمَد في مهمته الصعبة في ترقية حكومة هذه الجُزُر إلى مستوى الحضارة الحديثة، سيكافأ بسخاء، ويمُنح فرصاً لممارسة المواهب التي وهبها الله له.

	أمّا الذين يجلسون بلا عمل، ينبغي أن يرضوا بمرتبّ زهيد فقط من أجل العيش. ومن يرتكب الحماقات سيُحرمَ من المال تمامًا وينال العقاب بناءً على ذلك. وفي أيّ حالٍ من الأحوال، ينبغي أن يكون الشيخ حَمَد هو الشخص الذي تنتظر منه الفئات كلها المكافأة والعقاب، والحكومة البريطانية تعده هنا، وعلى لساني أنا، بتوفير الدعم الكامل له في بسط السلطة بصورة شرعية كاملة. سأحاول أن أحول اهتمامكم إلى التعليم، كما أنّ وسائل كسب عيشكم الكريم كثيرة جداً بحيث يمكن للجميع إيجاد أماكن له في الإدارة. وأنا أخشى من عدم أهلية الكثيرين بسبب الإهمال.
السنة	إلى السادة من المذهب السُنيّ، وبالأخص رجال قبيلة الدواسر، ينبغي عليكم أن تفهموا أننّا ننوي ترسيخ حُكم هذه الجُزُر بيد شيخ من آل خليفة، وأنّ حقوق الشيخ لا بدّ من تنفيذها بشكلٍ مُتساوٍ على الجميع بقدر استطاعة الشيخ حَمَد، وهو سينال دعمنا الكامل في هذا النوع من المحاولات.

	وفي كثيرٍ من الأحيان، واجهتم تهديدات من هذا النوع في الماضي بتهديدٍ مضاد يقضي بمغادرة هذه الجُزُر على شكل جماعات، واللجّوء إلى ابن سعود أو آخرين. إذا كنتم تنوون ذلك، فاذهبوا بعون الله. ولكن إذا استسلمتم كمعارضين، فلا تتعجّبوا إن صادرت الدولة أراضيكم وبيوتكم ومنحتها لآخرين غيركم، ويمكنني التأكيد لكم أنّ المتقدّمين الراغبين فيها كُثُر. هذه الجُزُر ليست بساتين النخيل في الجزيرة العربية الصحراوية حيث يجوب المالكون حول الصحراء طوال العام ليعودوا لتناول ثمار بساتينهم عند موعد الحصاد. لا أقصد أنّ مجردّ رحيل المالك في عمل إلى بومباي أو الحج أو أي مناسبات أخرى مشروعة تعني أنّ الشيخ سيصادر الأملاك التي يخلفّها وراءه، بل أقصد أنهّ سيتمّ التعامل بصرامة مع المتمرّدين. لا نفع لنا من أصحاب الأراضي الغائبين أو الأشخاص ذوي الولاء المزدوج، كما أتخوّف من أنّ ذلك يعني في الشرق معارضة حاكم ضدّ حاكم آخر وخداع كليهما بشكلٍ

	مستمرّ. وإذا أقمتم في جُزُر البحرين، ينبغي عليكم الامتثال لحُكم البلد، في الوقت الذي تمتلكون فيه أملاككم، ودفع الرسوم الجمركية، ولن نتساهل مع دويلة داخل الدولة.
الشيعة	إلى السادة من المذهب الشيعي لا سيّما السكان الأصليون لهذه الجُزُر، أتمنّى لو أنكّم، على وجه الخصوص، تدُركون أهمية الملاحظات الآتية. إنّ معظم الاضطرابات التي حصلت في السنوات الأخيرة كانت زائفة. وأنا لا أقصد أبداً عدم وجود مبرّر لشكواكم، ولكن لا يمكنني الموافقة على الرّأي إنّ سوء الحُكم الحالي هو أكثر استبداداً أو سفوراً ممّا كان عليه في الماضي. إنّ حالة هذه الجُزُر، وعلامات الثراء الإضافي التي تطالعكم في كّل مكان تدحض الادّعاء بأنّ سوء الحُكم كان دائمًا وأنهّ في تزايد. لقد اعترفنا ببعض المفاسد، وأعلنّا عن نيّتنا مُكافحتها، ولكنّني أريد منكم أن تذكروا أنّ هذا البلد سُنيّ، وتحيط به على هذا الساحل من الخليج مجتمعات سُنيّة قوية ترصد إجراءاتنا باهتمامٍ بالغ ومن دون

	أدنى ارتياب. لا ينبغـــي عليـكم توقعّ المساواة على نحوٍ ملزِم، كما أنّه لا يمكن إلغاء الامتيازات السُنيّة دُفعةً واحدة، في حال أمكن إلغاؤها أصلًا. وكما أخبركم الشيخ حَمَد، سنحاول معرفة إلى أيّ حدّ تفُرضَ عليكم الضّرائب، بحيث تجُبى الضّرائب بشكلٍ مُتساوٍ لا عشوائي، وأن تتنعّموا بثمار أعمالكم ولا تتعرضّوا لأيّ نوعٍ من الاعتداءات التي أخشى أنكم كنتم تتعرضون لها في الماضي. وأتطلعّ إلى دعمكم المخلص للشيخ حَمَد الذي يعدني بحمايتكم من أيّ ظلمٍ أو ابتزاز. لقد اكتشفتم مؤخّراً أنكم تمتلكون رأياً، وعلمّكم مستشارون أجانب كيفية التعبير عنه. احذروا من الصخب غير المنصِف الذي قد يؤدي بكم إلى تدمير المنافع التي تتوقعّونها بشكلٍ معقول من مبايعة النظام الحالي.
الأجانب	إليكم أيهّا السادة الكرام، الذين يندرجون قانونياً تحت خانة الأجانب ضمن المرسوم الملكي للبحرين.. لـديّ القليـل ممّـا أقولـه لكم. إن السـلطة القضائيّـة علـى الأجانـب سـتبقى فـي المسـتقبل بيـد المُعتَمَـد السياسـي، علـى

	النحو الذي كانت عليه في الماضي. أعتقد أنّ الأمر لصالحكم وأنكّم راضون عن ذلك. الأمر الذي لن ينُكره أحد هو أنّ حكمة الشيخ عيسى بإحالة القضايا الأجنبية إلى المُعتَمَد السياسي، أدّت إلى زيادة عدد الأجانب، وثرواتهم، وأهميّتهم في المجتمع على نحوٍ مدهش. ولا يبدو أنّ الناس سيتدفقّون إلى هنا على النحو الذي يحصل، لو أنهّم كانوا مستائين من الظروف التي يعيشونها. غير أنّ الشيخ حَمَد يخوّلني صراحة القول إنهّ يرحّب بالتعليقات والانتقادات التي سيصغي إليها جميعها، التي من شأنها أن تزيد الثروة، والراحة، والرخاء العام لمدينة المنامة حيث يهيمن الأجانب عليها ما يدفعهم للاعتقاد بأنّهم من بنوها.
تجارة اللؤّلؤ	أيهّا السادة، لقد أطلتُ عليكم، ولكن لا يكتمل خطاب في البحرين من دون التحدّث ولو بكلمة عن الموضوع الذي يشغل أذهان من يعيشون في البحرين، (وهو) تجارة اللؤّلؤ.

	إنهّا مصدر ثراء هذه الجُزُر، وهي دافع تدفقّ الأجانب إلى هنا بهذه الإعداد، وبناء بيوتٍ جيدة أسّست لازدهار المنامة، ونظافتها، ورخائها. ولكنّني أعلم، وكذلك المُعتَمَد السياسي، والشيخ حَمَد، والقاضي، الشيخ قاسم بن المهزع، وجميعكم تعلمون، وقبل الجميع الغاصة، أنّ هي البقعة الموبوءة من هذه الجُزُر. جميعنا يعلم أنّ العمل في هذه التجارة هو أقرب إلى العبودية الدائمة، وأنّ الاحتيال، والخداع، والظلم مستفحل فيها، وما الذي يقوم به أيّ منّا للقضاء على هذه الشرور كلها؟ من غير المستحيل تقريباً إيجاد أشخاص محترمين للعمل في مجلس السالفة، والنواخذة يرفضون باستمرار إصدار حساباتهم، وإذا فعلوا ذلك، فإنّ الغاصة الجهلة لن يفقهوا منها شيئاً. ولكن من يكترث لهذه المعاناة؟ يمكنكم تسجيل الغاصة، ويمكنكم أيضاً إصلاح مجلس السالفة، وسجن النواخذة، وإجبارهم على تقديم الحسابات، ولكن حتىّ ذلك لن يكون كافيًا.

	يجب أن تبدأوا من الفئات الأدنى -الغاصة- وتشجيعهم عبر إيجاد عمل لهم في موسم الركود، وتعويدهم على الادخار كي يستغنوا عن السلف وفوائدها الظالمة، بدلًا من تشجيعهم على الإسراف والاتكالية. وأترك لكم، يا من ترغبون بذلك، أن تجدوا سبيلًا إلى هذا الأمر. لا يمكن للشيخ حَمَد والمُعتَمَد السياسي أن يقوموا بالكثير في هذا الشأن، لكن الكرماء العمليّين والحذرين يمكنهم أن يقدموا على الكثير من الأمور.
الحاكم المُعيّن حَمَد	والآن أطلب من الشيخ حَمَد أن يتحملني، بينما أقدم لكم بعض النصائح للمستقبل. ولقد سبق وتكلمت معكم حول هذا الموضوع، لذا فأنا أوجّه لكم الحديث كي يسمعني الآخرون الحاضرون. أول نصيحة أقدمها لكم هي: اخشوا أمرين: الأول هو الله، أمّا الأمر الثاني فهو الخوف. كنت أكاد أعكس الأمر، بالنسبة لله، فهو الرحمن والرحيم والمُتسامح والكريم، بينما الخوف هو العدو المكروه.

	أمّا النصيحة الثانية فهي أن تتجنبوا شيئين: الكره والحب. يشكل هذان الأمران صفتيَ الرّجل الضعيف. إنّ هذا الأخير قد يكون تاجراً أو شخصاً ذا أعصاب باردة لا يسبب ضرراً أو أذى، لكنه لا يصلح أن يكون حاكمًا. وأمّا النصيحة الثالثة، فهي تتعلق بالمكافآت والعقوبات، وهما مهمتاً الحاكم الرئيستان. وبخصوص هذين الأمرين، اتبع القواعد المُعتَمَدة من قبل السفينة البريطانية الحربية، فلتبقِ أربعاً وعشرين ساعة بين الفعل والعقاب، سواء أكان الأخير تعويضاً أو عقاباً. واختبر نفسك إذا كان قلبك باردًا، وإن لم يكن هذا هو حالك، فانتظر حتى تنقضي أربع وعشرون ساعة أخرى ومن ثمّ عوّض. والآن يا حَمَد! سأخبرك قصة سمعتها هنا حول ما جرى في ذلك اليوم في حفل توزيع الجوائز المدرسية الذي يشبه إلى حدٍّ كبير التجمّع الحالي. تسلمّ معظم الطلاب جوائز، ما عدا طالب واحد، ربما لا يستحق أي جائزة، وبدأ هذا الطالب يتذمّر.

	وخوفاً من أن يفُسِد الحفل، قاده مدير المدرسة إليك وأوضح أنهّ بسبب خطأ ما قد نسُي هذا الفتى. عندئذٍ يا حَمَد! أخرجت ساعة ذهبية من جيبك وقدمتها إلى هذا الفتى الصغير المتذمّر. كما أعطاه فرد آخر من آل خليفة، لا يتفوق عليك في الكرم، 5 جنيهات إسترلينيه.
	وبلا شك، أشادت الحشود كم كنت رجلًا نبيلًا وكريماً ومحترمًا. ويبدو ما حصل وكأنهّ قصة من ألف ليلة وليلة، أو من أيام الترف التي شهدتها حقبة هارون الرشيد.
	والآن أقول لك يا حَمَد! إنّ تصرفّك في هذه المناسبة كان رديئاً تمامًا. فكان سيئاً بحق الفتى نفسه، وبحق الطلاب الآخرين. وفي حال استمرتّ مبادئك على هذا النحو، فلن تدوم يا حَمَد ستة أشهر.
	لقد عملتُ ثلاثين عاماً مع حكماء قليلي ورفيعي الشأن على حدٍّ سواء، وحتى الآن لم أعرف ولم ألتقِ أبداً بحكيم لم يكن بحاجة إلى المال من أجل الاحتياجات العامة.
	ويواجه المُعتَمَد السياسي صعوبة في تلبية الاحتياجات العامة بسبب حاجته إلى المال، وأنا أشعر بعجزٍ بسبب عدم توفر المال. وإنّ فارِس والعراق وفرنسا على وشك

	الإفلاس وألمانيا سقطت في الهاوية. كما حدّت حكومة الهند من مؤسساتها، وطردت موظفيها، وقامت حكومة لندن بالمثل، فمن أنت يا حَمَد، حتّى تكون أفضل منهم؟ لديك عائدات وافرة وطائلة، ولكنّني تفاجأت جداً عندما علمت أن هذه العائدات تبلغ قيمتها روبيّة واحدة شهرياً لكّل فرد من سكان هذه الجُزُر، ومع ذلك، هؤلاء الرجال والنساء والأطفال كلهم يتطلعون إليك يا حَمَد، من أجل الأمور المتعلقة برفع معنوياتهم والصرف الصحي والتقدم. ما الذي ستقوم بتنفيذه من رفع المعنويات والصرف الصحي والتقدم بروبية واحدة للفرد شهرياً؟ وكم سيفيض كي تقدم الساعات الذهبية و5 جنيهات إسترلينيه للفتيان المتذمرين الذين يعملون لمدة قصيرة أو لإهداء أفراد آل خليفة السيارات والمراكب الآلية؟ في كافة الأمور المتعلقة بالإنفاق الخاص، يجب أن تكون بخيلًا يا حَمَد، وعليك أن ترحّب فحسب بمشاريع ستجلب المال من استثمار المال، والمشاريع التي تحقق التقدم العام لشعبك الذي تنفق المال عليه بكلتا يديك.

	اذا اتبعت هذه المبادئ الأربعة، وشتمك الناس مثلما يشتمون حكيمًا، اذهب في طريقك من دون خوف. وإذا مدحوك في محضرك، اختبر نفسك واسأل قلبك أين ارتكبت خطأً يا حَمَد. وفي الختام، يا صديقي (وهنا أخذته بيده)، أسأل الله أن يمنّ على حكمكم بالبركة والازدهار.

أصدر البريطانيّون إجراءاتهم في زحمة انشغالهم برسم خرائط المنطقة في عشرينيّات القرن العشرين، وإذا كان أحدٌ من ساستهم له تأثيرٌ لا يضاهى في الجُزُر، فهو المُقيم السّياسي، نوكس، والخطوط الرّئيسيّة التي أعلنها في «خطاب التنصيب» لا تزال سارية المفعول.

نقصد بالتنصيب إنتاج «نظام 1923»، بكامل عدّته، وقد همّشت الرواية السائدة ذلك، وأهملت تعيين حاكم جديد، بكل تداعياته المستقبليّة، ثم قدمت المستشار البريطاني، تشارلز بلجريف، بوصفه مُشيّدَ البحرين الحديثة.

لم يكن «الإقطاع» نتاج ضعفٍ في مركز القرار، وقد شكل نمطاً للحكم، أمّا شعار «الإصلاح» الذي ابتكره الإنجليز، وكرّرته الرّواية المتداولة دون تفحّص، فكان غطاءً برّاقاً لتحقيق الهيمنة الاستعماريّة.

0044 7709 555 334
0044 20 7289 9009
info@londonbook.uk
www.londonbook.uk

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

ISBN 978-1-83554-027-1
9 781835 340271